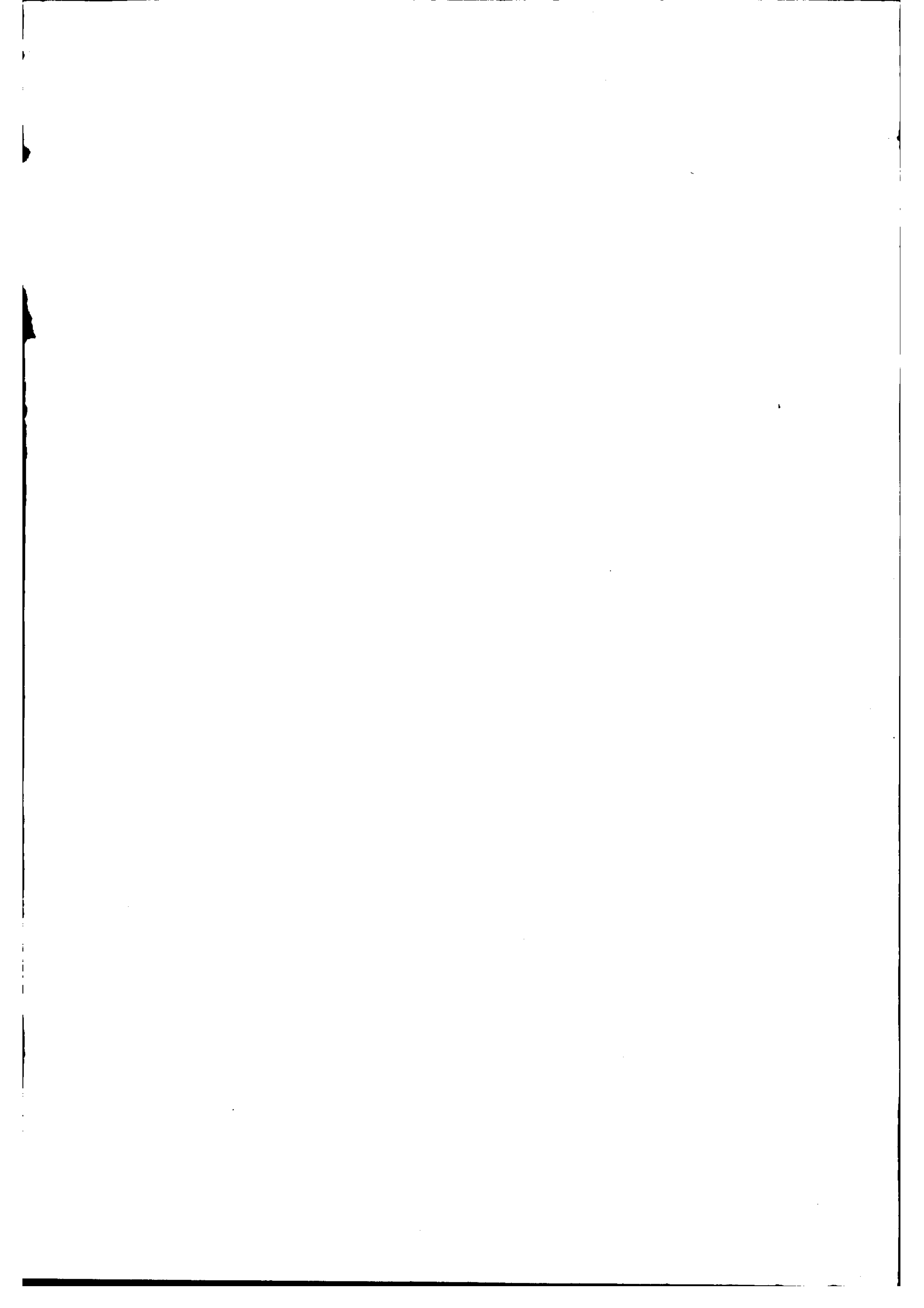
المدخل فى

النظرية الإقتصادية

الجزئى

دكتورة
سهير محمد السيد حسن
أستاذ الإقتصاد المساعد
كلية التجارة - جامعة المنوفية



بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

صدق الله العظيم

إهداء

إلى الذكرى العاطرة

والروح الطاهرة

إلى روح أستاذي الجليل

الأستاذ الدكتور

عبد الكريم صادق بركات

مقدمة

مما لاشك فيه أن معظم الأفراد يعرفون معنى كلمة " أقتصاد " فهي بطبيعة الحال تأتى من الفعل يقتصد"Economiser" ويقتصد معنى يكاد يكون معروف ومفهوم لجميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية على السواء . وذلك لأنه يبدأ بالفرد في الأسرة أو المجتمع وينتهى بأعلى سلطة ألا وهى الدولة ، فمثلا نجد أن الطفل في المدرسة قد يدخر جزءا من مصروفه اليومى ليشترى لعبة في نهاية العام الدراسى أو يساهم في دفع مصروفات رحلة مدرسية إلى غير ذلك . كما أن الموظف حديث التخرج ، يبدأ بأدخار جزء من راتبه الشهرى مهما كان صغير ، حتى يستطيع أن يشترى لنفسه بعض الملابس الصيفية أو الشتوية ، وأيضا رب الأسرة لابد له أن يدخر حتى ولو بالسالب (أى يقترض أولا ثم يسدد قيمة القرض على أقساط من مرتبه كأن يشترى مثلا بالتقسيط) لكى يوفى باحتياجات أسرته من ملبس وأدوات مدرسية وسلع معمرة وخلافه .

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للقطاع العائلى ، فإن الأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لقطاع الأعمال ، حيث تلجأ المشروعات إلى مقابلة متطلبات الأحلال والتجديد لآلاتها، أو حتى تتمكن من أضافة خطوط أنتاج جديدة تكفل لها التوسع فى أنشطتها الأنتاجية .

ألا أن الأمر لا يقتصر على القطاع العائلى وقطاع الخدمات فقط بل يمتد أيضا إلى القطاع الحكومى .

فبالنسبة للقطاع الحكومى ، نجد أن جميع الدول تسعى جاهدة إلى اقتصادها لجزء من مواردها الطبيعية أو التمويلية ، وفى

هذا الصدد قد تلجأ الدولة التى تمتلك بترول إلى اتباع الاجراءات التى تكفل لها المحافظة على مخزونها من الاحتياطى البترولى أو المعدنى إلى أطول فترة ممكنة وذلك ضمانا لعدم أحتمال تعرض هذه الموارد الاستراتيجى الهام للاستنفاذ والتبديد والضياع .

نخلص مما سبق ، فى جميع الحالات ، أن كلمة أقتصاد أو أدخار تقف حائلا أمام الضياع والتبديد . " Le gaspillage" فمثلا نجد أن الفرد أو الأسرة أو المشروع وحتى الدولة تلجأ إلى هذا التصرف من أجل أن نتفادى الاسراف والتبديد وخصوصا فى حالة الموارد المحدودة أو النادرة ، بمعنى أن الاقتصاد يتعرض دائما لكل ما هو نادر (النقود بالنسبة للفرد والأسرة والمخزون البترولى بالنسبة للدولة) .

وبذلك نجد أن منطق الندرة هو الذى يقودنا حتما إلى تعريف السلع الاقتصادية ، فالسلعة الاقتصادية - طبقا لهذا المفهوم هى السلعة التى تعتبر نادرة نسبيا أى نادرة بالنسبة للحاجة إليها (١)، وهنا يتطلب الأمر ترشيد أستخدام هذه السلع النادرة نسبيا وتتسم هذه السلع بأنها ذات قيمة يمكن قياسها من خلال الأسعار ، هذا بعكس السلع الغير أقتصادية أو الغير نادرة - أى التى توجد بوفرة كبيرة وبقدر أكبر من الحاجة إليهما ، ولذلك يطلق عليها السلع العادية أو الحرة (مثل ماء البحار والمحيطات - رمال الصحارى، الهواء المحيط بنا فى الجو ... إلى غير ذلك) بمعنى أن هذه السلع ليس لها قيمة أو سعر معين وأن كانت فائدتها كبيرةبالنسبة للأنسان .

ومن هذا المنطلق نجد أن علم الاقتصاد لا يهتم بمثل هذه السلع بل يهتم فقط بالموارد الاقتصادية . (٢) . وبالسلع والخدمات

---

(١) وذلك مهما [illegible] الكمية الموجودة منها كبيرة .

(٢) بمعنى [illegible] قيمة وسعر أى التى يمكن تقييمها وتسعيرها .

التى تنتج بمساعدة هذه الموارد (عمل أو موادأولية) والتى تتسم بالندرة النسبية ، فعلى سبيل المثال نجد أن تصنيع السيارات محليا يتطلب ضرورة توافر الحديد والصلب والمطاط فضلا عن وجود التجهيز الآلى المتقدم وأيضا العمالة الفنية المدربة والمتخصصة (سواء تعلق الأمر بالعمال المهرة أو المهندسين والفنيين) وهنا نجد أن أى صناعة تتطلب وجود صناعات أخرى لامدادها بأحتياجاتها . ففى مثالنا نجد أن صناعة السيارات تتطلب وجود صناعة متقدمة للحديد والصلب وأطارات السيارات .

ألا أن هذا يتوقف بطبيعة الحال على الموارد المتاحة من حيث المواد الخام ورأس المال البشرى ورؤوس الأموال المطلوبة .

وبذلك نجد أن كلمة '' اقتصاد '' ، تعنى اجراء أو إقرار بأتخاذ أوفى اتباع اجراءات وخطوات معينة لمواجهة موقف محتمل حدوثه سواء فى الوقت الراهن أو فى المستقبل وهذا الموقف هو الندرة النسبية التى تعتبر أساس المشكلة الاقتصادية بوضعها الراهن .

لذلك فقد حاولنا فى هذا المؤلف شرح وتفسير لأبعاد المشكلة الاقتصادية من خلال تحليل واقعى وليس أفتراضى لمبادئ نظرية جامدة ، وأن كان التجاءنا إلى أسس النظرية الاقتصادية وكيفية مواجهتها بأسلوب تحليلى واقعى ليتمشى مع متطلبات العصر الذى يشهد حدوث الأزمات الاقتصادية المتكررة .

وفى سبيل تحقيق الهدف سوف نلجأ فى هذا الجزء - وهو الكتاب الأول الذى سوف ينصب على دراسة وتحليل المدخل الجزئى للنظرية الاقتصادية - ونأمل أن نحاول توصيل هذا المعنى للقارئ

وذلـــك من خلال استخدامنا فى هذا الجزء للاسلوب العلمــــى المبسط الذى يغلب عليه التحليل الواقعى وليس المجرد .

والله الموفق

دكتوره / سهير محمد السيد حسن
سان استفانو ـ رمل الاسكندرية
اكتوبر ١٩٨٧ م

فصل تمهيدي
موضوع علم الاقتصاد

مقدمة :

يوجد اليوم تمييز واضح بين العلوم والطبيعة أو بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، أو العلوم الاجتماعية ، فالأولى تعالج العلاقات بين الأشياء والعلاقات بين الظواهر الطبيعية ، أما الثانية فأنها تختص بالمتغيرات والانسانية والعلاقات بين الأفراد والأشياء والعلاقات بين الأفراد أنفسهم ، والتى تعتبر ذات طابع شخصي حيث لا يمكن تفسيرها في شكل مادى أو موضوعي وإنما يمكن تفسيرها بالرجوع إلى اهداف وأفكار ومعتقدات الانسان .

والعلوم الانسانية متعددة ومن أهمها علم السكان والعلوم الاجتماعية (علم النفس الاجتماعي ، علم الاجتماع السياسى ، علم الاجتماع الاقتصادى وعلم الاجتماع الدينى ... الخ) . ويعتبر الاقتصاد السياسى أحد فروع علم الاجتماع حيث يعتبر حسب تعبير " الفريد مارشال" Afred Marshall " دراسة البشر في الأعمال العادية للحياة " . وكل هذه العلوم - تتصف - منذ القرن العشرين - بالتطور الهام والسريع والذى يفرض نفسه علي واقع الحياة .

ويتضح لنا من الواقع الاجتماعى المتنوع والمعقد ان كل علم اجتماعي لا يفسر ولا يشرح لنا إلا مظهر واحد من مظاهر الحياة بمعنى ان كل علم لا يناظر الا زاوية واحدة من زوايا الحياة الخاصة بإجمالي النشاط الإنساني . وفي هذا الصدد يشير أيضا مارشال إلى أن "الاقتصاد يعالج ذلك الجزء من النشاط العددى والاجتماعي والذى يعتبر مخصصا بصفة اساسية لبلوغ واستخدام المقومات المادية للرفاهية " .

ومع ذلك ، فإنه من الخطأ الاعتقاد ان العلوم الاجتماعية لا تهتم الا بالواقع وان محاولتها تنحصرفي تحليل المظهر الكلى المعقد للعلاقات الاجتماعية وينبغى حينئذ تحديد هذا الإجراء على وجه الدقة قبل ان نرى فى أى مظهر من مظاهر النشاط يرتبط الاقتصاد السياسى.

وينبغى ان نتعرض فى هذا الصدد للخاصية الجزئية والتى تختص بالنشاط الانسانى والاقتصادى.

وكما هو الحال بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، فأن الاقتصاد السياسى يعتبر منهج لتفسير الواقع العملى والمقرر للحياة.

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو :

متى يمكن القول ان النشاط الإنسانى يمكن ان يمثل خاصية اقتصادية ؟ وكيف يستطيع الاقتصادى التعرف على هذه الخاصية ودراستها ؟ وهذا يوقدنا إلى دراسة النشاط الاقتصادى والصراع فى مواجهة الندرة.

١ - فكرة الندرة :

إن النشاط الاقتصادى يمثل لنا مظهر اقتصاديا طالما ان هذا النشاط فى صراع مستمر فى مواجهة ندرة الموارد.

ولا يمكن انكار ان كل إنسان له حاجات أو رغبات يسعى لاشباعها من خلال حصوله وترتيبه الوسائل القادرة على منح أو إيقاف الشعور بالألم أو الحرمان أو عدم الاشباع وعدم الرضا.

ويمكن القول - إذن - ان الحاجة هو شعور بالحرمان مصحوب ، برغبة الفرد فى الحصول على وسائل الإشباع المختلفة لإزالة هذا الحرمان أو التخفيف من حدته.

وهذه الحاجات تعتبر فى واقع الأمر شخصية ، حيث ان كل إنسان يقرر ما إذا كانت هناك حاجة بالنسبة له وإلى أى مدى أونطاق توجد هذه الحاجة وتختلف الحاجة من فرد إلى آخر . والفكرة الاقتصادية للحاجة تتميز لهذا السبب بعدة خصائص تعبر جميعها معايير شخصية وأهمها : -

- المفهوم الفسيولوجى للحاجة والذى يفسر لنا على سبيل المثال عدد السعرات الحرارية التى يحتاج إليها الإنسان من أجل الحياة.

- المفهوم الاجتماعى للحاجة والذى يأخذ فى الحسبان طرق التحضر والاوساط التى ينتمى إليها الفرد ،

- المفهوم المعنوى للحاجة والذى يلجأ إلى معيار النفع أو الضرر أو إلى قيم معينة.

وبطبيعة الحال فأن الحاجات الانسانية تتحدد بالعوامل الفسيولوجية والاجتماعية والنفسية أو المعنوية . ولكنها تعتمد أولا وقبل كل شيئ على ضروراته الخاصة فلا توجد حاجات حقيقية وحاجات خيالية . وينبغى ملاحظة ان الحاجات الانسانية عديدة فهناك الحاجات المادية والمعنوية وغيرها ، كما نجد أنهاتتنوع وتختلف دون توقف حيث ان آمال الإنسان وأمنياته لا تتوقف وليس لها حدود ، لذلك فأنه يسعى بإستمرار لتحقيق اهدافه الجديدة من خلال الوسائل المختلفة الجديدة التى تتحدد وتتطور مع تطور المدنية والحضارة.

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن الوسائل التى يستخدمها الانسان لإشباع حاجاته تعتبر محدودة حيث أنه يعيش فى عالم تسوده الندرة. لذلك فأن الموارد التى يستخدمها قد تكون غير كافية لاشباع كل حاجاته وحتما حينما يستطيع الإنسان ان يعمل على تنمية موارده فأن

هذه الموارد سوف تظل غير كافية لإشباع كل حاجاته التى تنمو بمعدل أكبر واسرع من معدل نمو موارده . كما ان الوقت اللازم لتنمية موارده يعتبر هو الآخر مورد هام ونادر.

وفى حالة فقدان القدرة على ملكية كل شيئ مرة واحدة وعمل كل شيئ فى نفس الوقت فأن الإنسان يسعى لتنفيذ وتحقيق الاختبارات الاقتصادية ، ومن أجل بلوغ هدف معين فإنه يكون مقيدا بضرورة تضحيته بأهداف أخرى ، فلا يستطيع الانسان تحقيق كل أهدافه فى نفس الوقت نظرا لمحدودية الوسائل وندرة الوقت ، فكل اختيار ينتج عنه إذن تضحية وهى التكلفة التى يطلق عليها تكلفة الفرصة البديلة ، كما سنرى فيما بعد . فعلى سبيل المثال عندما يشترى الفرد حذاء فأنه يتخلى عن الاشباع الذى يمكن ان يحققه له شراء قميص مثلا . وتكلفة الفرصةالبديلة هى التكلفة الحقيقية التى يتحملها الفرد أو المجتمع الذى يمارس أختيار معين من العديد من التصرفات المختلفة الممكنة ، ومعنى ذلك ان تكلفة الفرصة البديلة هى قيمة السلع والخدمات التى لا يمكن انتاجها فى مكان آخر حيث ان الموارد المستخدمة لا تكون متاحة بالقدر اللازم للاستعمالات الأخرى.

ويمكن الإشارة إلى ان ندرة وسائل اشباع الحاجات والاختيار بين الأهداف وتكلفة الفرصة البديلة هذه الأفكار الثلاثة تسمح لنا بفهم وقود النشاط الاقتصادى حيث ان ميكانيكية الاقتصاد والانسان ليست الا سلسلة دون نهاية للتغيرات القوية والمعقدة لمسألة بسيطة واساسية كما ان جميع المراحل فى حياتنا المعاصرة تتكون من عدد من القرارات المماثلة التى تستخدم فى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات ، وانطلاقا من هذه النقطة فإننا نستخدم دخولنا وندير اعمالنا وننظم انتاجنا ونقوم بتوزيع وقتنا بين العمل والفراغ والنعاس واليقظة .

٢ - النشاط الاقتصادى :

ان التصدى لمشكلة الندرة يعتبر ذو مغزى هام بالنسبة للنشاط الاقتصادى للإنسان سواء كان الإنسان يعيش فى جزيرة منعزلة حيث يجب ان يمارس اختياراته ، أو سواء كان يعتبر عضوا فى مجتمع يتسم ويتخصص فيه كل عضو فى عمل معين بمعنى ان كل فرد فى هذا المجتمع يكرس جهده فى نشاط واحد فقط على حساب الأنشطة الأخرى ويتم توزيع اجمالى الموارد بين أعضاء المجتمع .

والعملية التى من خلالها يمكن ممارسة هذا التصدى للندرة يمكن تحليلها كما يلى : ان المشكلة الاقتصادية التى يترتب عليها شعورنا بالحاجات المختلفة المتزايدة والمتنوعة والمعقدة تؤدى إلى ضرورة البحث عن تحسين ظروفنا من خلال ممارستنا لعمليات الانتاج والتبادل بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة والتى توجه فى النهاية للاستهلاك من أجل اشباع الحاجات ونتناول فيما يلى كل من هذه الموضوعات :

أ - قابلية الحاجات للاشباع :

يستند التحليل الاقتصادى للحاجات على قانون قابلية الحاجات للاشباع والذى يمكن تفسيره على النحو التالى :
عندما يشعر الفرد بالجوع فأنه يكون فى حاجة إلى الطعام وفى هذه الحالة نجد ان استهلاك الوحدة الأولى من السلعة ولتكن التفاح يكون مرغوبا من جانب الفرد بدرجة كبيرة للغاية ، نظرا لشعوره الشديد بالجوع ، ولكن يؤدى استهلاك هذا الفرد لوحدات متتالية من التفاح يكون مرغوبا فيه ولكن بدرجة تأخذ فى التناقص حتى تتحقق نقطة الاشباع الكامل لهذه الحاجة . وبعد ذلك تتحول الرغبة فى الاستهلاك إلى نفور واشمئزاز . وحتى يخضع المستهلك أو الفرد لهذا القانون لابد وان يكون استهلاك أو استخدام السلعة على فترة زمنية متصلة فإذا كانت هناك فترات زمنية تفصل بين استهلاك الوحدات المتتالية .

فإنه لا يخضع لهذا القانون كذلك ينبغي توافر شرط تجانس الوحدات المستهلكة أو المستخدمة من السلعة ، ففي مثالنا السابق إذا استبدل المستهلك عند استهلاكه للتفاح وحدة تفاح بقطعة من اللحم فإنه قد لا يخضع لهذا القانون . وينبغي الإشارة إلى ان حاجات الإنسان في مجموعها غير قابلة للاشباع ولكن حاجة بعينها يمكن ان تكون قابلة للاشباع .

ب - عمليات الانتاج :

ان عمليات الانتاج تتكون من مزج العوامل الطبيعية أو الأدوات الفنية (رأس المال) مع العمل من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك . ويشتمل الانتاج على عمليات تحويلية وعلى العمليات اللازمة لنقل الموارد الاقتصادية .

والمعروف ان السلعة الاقتصادية تكون ذات قدرة على اشباع حاجة انسانية وتكون متاحة من أجل هذا الاستخدام . وهناك ثلاثة شروط ينبغي توافرها حتى يمكن ان توجد السلعة الاقتصادية وهي : -

* وجود حاجة واقعية لدى الفرد وعلاقة وطيدة بالنسبة لهذا الفرد بين الحاجة والشيئ (سلعة أو خدمة) الذى يقدر تماما أنه سوف يسهم في اشباع هذه الحاجة .

* امكانية الفرد في الحصول على وسيلة الاشباع واستخدامها .

* تحديد الكمية المتاحة بالنسبة لحاجات الفرد . كما ان عمليات الانتاج والتبادل ليست لها أى معنى أو مغزى اقتصادى الابالنظر إلى السلع والوسائل النادرة . وبالنسبة للسلع الحرة فأنها موجودة بوفرة وكميات تفوق الحاجة إليها . ولذلك فهي لا تسبب أى مشكلة اقتصادية ، حيث لا يترتب على استخدامها التضحية بأى نوع من

أنواع الاستخدامات البديلة : فالهواء على سبيل المثال ، يعتبر سلعة حرة وليس سلعة أقتصادية . ويمكن القول ان محدودية السلع يمكن ان ترجع إلى الأسباب الطبيعية (كندرة المعادن النفيسة) أو لأسباب قانونية (كتحديد صيد الاسماك والحيوانات) أو دينية (كعبادة البقر فى الهند) تحريم ذبحه مما يؤدى إلى نقص انتاج اللحوم فى الهند وفى العالم بأسرة حيث يمثل انتاج البقر فى الهند نسبة كبيرة من الانتاج العالمى).

ويمكن تعريف الانتاج بأنه خلق المنافع للسلع والخدمات أو زيادتها ، لذلك تختص العملية الانتاجية بالسلع المادية والخدمات غير المادية : ومنذ فترة كان الفكر الاقتصادى يستبعد الخدمات من مجال الانتاج ومع ذلك فإن هذه الخدمات كانت تساهم فى اشباع الحاجات الانسانية ، كما كانت تعتبر مرغوبة من جانب الأفراد مما يؤدى ذلك بعارضيها لممارستهم النشاط الانتاجي لزيادة انتاجهم من الخدمات والتى أصبحت تساهم - على قدم المساواة مع السلع - فى اشباع الحاجات الأنسانية بدرجة كبيرة لا يمكن انكارها لذلك يصعب بل يستحيل ان لا يعتبر عمل منتج ذلك العمل الأنسانى الذى يؤدى إلى خلق الخدمات الجديدة أو زيادة عدد الخدمات القائمة أو كسبها طالما ان ذلك يساهم بدرجة أكبر فى اشباع الحاجات الإنسانية . لذلك يمكن القول ان كل عمل يؤدى إلى خلق منفعة يعتبر عمل منتج وينطبق ذلك على كل من السلع والخدمات .

ويمكن تعريف المنفعة على انها قدرة السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة انسانية . لذلك يمكن القول ان السلعة أو الخدمة تعتبر نافعة طالما أنها مرغوبة من جانب المستهلك . ولا تكون هذه السلعة أو الخدمة مرغوبة فى هذه الحالة الا إذا شعر المستهلك بأنها سوف تساهم فى اشباع حاجاته ولكما زادت درجة الاشباع المتحققة من هذه السلعة كلما زادت منفعتها .

ويمكن التمييز بين نوعين اساسيين من السلع والخدمات :

* السلع والخدمات الاستهلاكية أو النهائية وهى التى تساهم مباشرة إلى اشباع حاجات المستهلكين (الخبز).

* السلع والخدمات الانتاجية أو الغير مباشرة والتى تستخدم فى المرحلة الأولى فى العملية الانتاجية من أجل انتاج السلع الاستهلاكية (آلات والأدوات الانتاجية) .

ويمكن تقسيم السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية بدورهما إلى مجموعتين :

* السلع ذات الاستخدام الوحيد وهى السلع التى تغنى باستهلاكها أو استخدامها مرة واحدة (الخبز أو الكهرباء) وتعرف باسم السلع الغير معمرة .

* السلع ذات الاستخدام المعمر حيث يمتد استخدامها لفترة من الزمن (المنازل - الملابس - السيارات - الآلات) .

ويعتبر هذا التمييز على درجة كبيرة من الأهمية من وجهة نظر الاستقرار الاقتصادى ، فبينما انتاج السلع وحيدة الاستعمال '' غير المعمرة '' يساهم فى اشباع الطلب الاستهلاكى المنتظم ، فأننا نجد ان انتاج السلع المعمرة يكون أكثر تقلبا والحاجة لشراء هذه السلع تكون أكثر تغيرا.

جـ - عمليات التبادل :

هى العمليات التى من خلالها يتبادل الأفراد فيما بينهم السلع والخدمات القادرة على اشباع حاجاتهم الخاصة . ويعتبر كل فرد فى نفس الوقت منتج ومستهلك للخدمات ، فبائع الخبز أيضا مشترى للحوم ومستهلك للخدمات الطبية والثقافية والتعليمية الخ . . .

وتتوقف عملية التبادل على درجة التخصص فى الأنشطة الاقتصادية وتزداد درجة تعقدها كلما أزدادت درجة تقسيم العمل والذى أدى إلى زيادة المبادلات التى أصبحت سهلة نتيجة استخدام النقود حيث تعتبر المبادلات المباشرة " المقايضة " والذى حل محله نظام المبادلات غير المباشرة حيث تؤدى النقود إلى زيادة مرونة العمليات الاقتصادية .

د ـ الاستهلاك :

ان عملية الاستهلاك هى المرحلة المكملة لاشباع الحاجات وتعنى إنهاءلوجود السلع والخدمات ، فعلى سبيل المثال يتم أكل الخبز أى استهلاكه عندما يشعر الانسان بالجوع ويتوقف عن الأكل عندما تخف حدة جوعه ، وأيضا ينتهى العرض المسرحى طالما ان رغبتنا للمشاهدة تكون قد اشبعت (١) وتستبدلالسيارة بأخرى عندما تقطع قدر معين من آلاف الكيلو مترات ، وبالنسبة للسلع الاستهلاكية المعمرة أو غير المعمرة والتى تغنى باستغلالها أو استخدامها مرة واحدة أو على عدة مرات نجد ان هناك نوعا يعرف بسلع المتعة الفنية أو التسلية مثل اللوحات الفنية أو الآثار أو المحفوظات النادرة إلى غير ذلك ... له صفة الدوام أو الاستمرار فى اشباع نوعية معينة من احتياجاتنا .

---

(١) فعلى سبيل المثال قد يتوقف عرض احدى المسرحيات بعد ٤ اسابيع فيما يمتد عرض الأخرى إلى ٣ شهور وهكذا نقله عدد المترددين على المسرح يوميا يفسر عدم الرغبة فى استمرار عرض المسرحية .

الخلاصة

فى نهاية هذا الفصل تجدر الاشارة الى ان موضوع الاقتصاد السياسى يمكن تقسيمه إلى ٣ أنواع من الموضوعات :

- الاقتصاد الوصفى ،
- النظرية الاقتصادية ،
- الاقتصاد التطبيقى .

ويختص موضوع الاقتصاد الوصفى بتجميع كل الحقائق المتعلقة بموضوعات بعينها كالنظام الزراعى فى فرنسا ، أو صناعة الصوف فى انجلترا أو صناعة الغزل والنسيج فى مصر إلى غير ذلك .

أما موضوع النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادى كما يسمى غالبا فأنه يهتم بتقديم التفسيرات المبسطة للطريقة التى يعمل بها نظام اقتصادى معين وللميكانيكات المختلفة في مثل هذا النظام ودراسة وتحليل سلوك الظواهر المختلفة على مستوى الفرد سواء كان منتج أو مستهلك (التحليل الجزئى) وعلى مستوى المجتمع ككل (التحليل الكلى) .

أما موضوع الاقتصاد التطبيقى فهو محاولة لاستخدام الهيكل التحليلى العام المتولد عن التحليل الاقتصادى (النظرية الاقتصادية) لتفسير أسباب ومعنى الوقائع التى يتعرض لها الاقتصاديون الوصفيون .

وموضوع هذا المؤلف هو النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادى الجزئى ، حيث سنترك التحليل الاقتصادى الكلى للجزء الثانى من هذا المؤلف والذى سيتعرض له الكتاب الثانى لمؤلفاتنا .

وسوف ينصب هذا التحليل الجزئى على الفرد كمستهلك وكمنتج . وهدف هذا التحليل هو محاولة ابراز كيف يستطيع الفرد كمستهلك تحقيق أقصى ما يمكن من الاشباع عند توزيع دخله المحدود على السلع والخدمات المختلفة . وتعكس ميكانيكية جهاز الثمن مدى ندرة هذه السلع والخدمات . ويعتبر مؤشرا للمستهلك عند انفاق دخله بحيث يساعده على تحقيق هدفه ، كذلك يهتم هذا التحليل بالفرد كمنتج موضحا لنا كيف يستطيع المنتج تحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح من خلال عملية الانتاج . كما يهتم تحليلنا الاقتصادى أيضا بكيفية توزيع الانتاج على عناصره المختلفة ، ويوضح لنا كيف يتحدد عائد كل عنصر من عناصر الانتاج المختلفة (الريع ـ الأجر ـ الربح ـ الفائدة) والتى كان لكل عنصر منها دورا هاما وفعالا فى العملية الانتاجية .

ونظرا لاهتمام هذا النوع من التحليل بموضوعات وقضايا جزئية وليس قضايا كلية فأنه يطلق عليه التحليل الاقتصادى الجزئى .

وسوف نتناول فى الأجزاء المختلفة من هذا المؤلف هذه القضايا بشيئ من الايضاح والتفصيل .

الفصل الأول
مفاهيم اقتصادية

مقدمـــة : -

يعتبر علم الأقتصاد ، أحد العلوم الأنسانية التى تعنى أساسا بالأنسان بإعتباره المحرك الأساسى لجميع الأنشطة الأقتصادية سواء فى صورة قوة عاملة تدفع عجلة الأنتاج أو فى صورة طلب كلى فعال يدفع المنتجين لزيادة أنتاجهم أملا فى تعظيم أرباحهم وتخفيض نفقاتهم .

ونظرا لأرتباط هذا العلم بالعنصر البشرى من حيث بحث متطلباته واحتياجاته وكيفية استغلال طاقاته ، فهو دائم التغيير لمواجهة الاحتياجات المتعددة والمتشابكة والمتطورة للانسان . لذلك يلجأ هذا العلم إلى أستخدام أسس التحليل النظرى والبحوث العلمية والتطبيقية لتفسير الظواهر الاقتصادية السائدة ولمقابلة ومسايرة التقدم الفنى والعلمى والسريع الذى يؤثر على سلوك الفرد واتجاهاته وذوقه وطلبه على السلع والخدمات .

ومن هذا المنطلق نجد أن علم الاقتصاد لم يعد علم النظرية بقدر ما أصبح علم تحليل الواقع العملى والظواهر الاقتصادية السائدة من أجل ايجاد حلول واقعية وملائمة لها .

ألا أن هذا لا ينفى أهمية النظريات الأقتصادية كأساس يلجأ إليه الاقتصادى لتحديد مدى عمق الظواهر وحدتها وأيضا العلاقة بين المتغيرات والتجارب الواقعية معا ، ولذلك فأن اهتمام هذا العلم بالتحليل النظرى والتجارب الواقعية معا ، يرجع إساسا إلى أهمية وجود النظريات كأساس للدراسة والتحليل ولاسيما أننا

لو نظرنا حولنا لوجدنا أن الوضع الاقتصادى الحالى يعتبر فى غاية التعقيد والتداخل بين مشكلاته الأساسية سواء كانت داخلية أو خارجية ، بحيث يتعذر أدراك كل النتائج الدقيقة والتفصيلات المختلفة دون اعداد الخطط والبرامج أو النماذج المبسطة لأيضاح تلك الحقائق الاقتصادية .

ومن هنا يتحتم على الأقتصادى لتحقيق وتحديد ذلك الأعتماد على :

- المعطيات المتاحة ،
- المتغيرات السائدة ،
- الفروض النظرية التى يمكن أستخدامها لتفسير وتحديد المتغيرات

خصوصا أن واقعية النتائج ومدى صحتها يتوقف على الدقة فى تحليل المتغيرات وأختبار الفروض الصحيحة التى تضعها النظرية الاقتصادية لذلك نجد أن النماذج النظرية المجردة كثيرا ما تبتعد عن الواقع العملى وهذا ما سنحاول تفاديه فى دراستنا .

١ - تعريف علم الاقتصاد :

جرى العرف الأقتصادى على تعريف علم الأقتصاد بأنه العلم الذى يدرس ويبحث فى كيفية توزيع الموارد المحدودة على الاستخدامات المتعددة بحيث يمكن تحقيق أقصى أشباع ممكن .

وهذا التعريف يتمشى مع منطلق المستهلك وكذلك الوسطاء الأقتصادين وطبقا لهذا المفهوم نجد أن المستهلك فردا كان أو أسرة يمكن اعتبارهم كمشروع صغير موجود فى الساحة النهائية لعملية الانتاج بحيث يقوم هذا المشروع بشراء السلع الاستهلاكية وتحويلها إلى سلع نهائية يمكن قياس قيمتها ، بالرغم من أنها ليست سلع مادية ، بل سلع فسيولوجية يمكن أن نطلق عليها لفظ

المنفعة " L'Utilité فعلى حد تعبير بولدنج (١) K.E.Boulding " تشترى قوة العمل لكن تساهم فى أنتاج الفحم لانتاج الصلب ، والصلب لانتاج السيارات والسيارات لاستخدامها فى الركوب وتوصيل السلع لأشباع حاجات معينة والخدمات لتحقيق خدمة معينة ... الخ .

معنى هذا أن السلع المادية ليس لها أى قيمة إلا من خلال استخدامها فى تحقيق منفعة معينة أو أشباع معين ، وبذلك يمكن أن نعتبر المنفعة ، هى الهدف الأساسى والنهائى لكل الأنشطة الأقتصادية .

وتمشيا مع هذا المنطلق ، نجد أنه كان من الضرورى أن يهتم علم الاقتصاد ، بصفة أساسية ، بسلوك المستهلك ، ونظرا لأهتمام هذا العلم بدراسة وتحليل هذا السلوك ، فقد عمد الاقتصادين إلى افتراض أن المستهلك لابد أن يكون أمامه فرص حقيقية للاختيار بين مختلف السلع والخدمات ، بحيث يقع اختياره على تلك السلع والخدمات التى تكفل له تحقيق أقصى منفعة محققة، وهذا ما يطلق عليه اقتصاديا اصطلاح " تعظيم المنفعة " ألا أن هذا الافتراض يستند أساسا على فرضين : ـ

ـ قدرة المستهلك على تقييم المنفعة .
ـ رشادة المستهلك .

ونود أن نشير إلى أن التحليل الأقتصادى يهتم أيضا بالانتاج وبالتوزيع النسبى لمختلف السلع والخدمات التى تنتج باستخدام الموارد الانتاجية (عمل ـ مواد أولية) والتى تتسم بالندرة النسبية،

---

(١) K.E.Boulding: Economic Analysis New York Harper.

فعلى سبيل المثال لو أن مسايرة التقدم الفنى قد أتاح للاقتصاد المصرى انتاج السيارات بطريقة آلية وعلى نطاق واسع فإن عملية الانتاج ذاتها تتطلب توافر الصلب والزجاج والكاوتشوك والآلات الحديثة والمعدات المتقدمة وعمليات التجميع وأيضا الفنيين المهرة والمهندسين المتخصصين والعمال المدربين .

ولو نظرنا لهذه المستلزمات وما تحتاج إلي من رؤوس أموال ضخمة لوجدنا أنها يمكن أن تنتج لنا جرارات زراعية أو تستخدم فى صناعة مواد البناء (حديد تسليم - أسمنت - طوب أسمنتى إلى غير ذلك) . بحيث تحل لنا أزمة الأسكان المتوسط والشعبى أو مركبات النقل العام أو لوريات نقل البضائع إلى غير ذلك من الأستخدامات المختلفة .

وهنا نجد أن التكلفة الحقيقية لأنتاج السيارات لا تتمثل فى المستلزمات فقط ، بل أيضا بمقارنتها بمدى الربحية الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تتحقق لو قمنا بصناعة جرارات زراعية أو مركبات نقل ثقيل إلى غير ذلك ، وهذا ما يطلق عليه اصطلاح Le coût d'opportunité تكلفة الفرصة البديلة .

٢ - مفهوم تكلفة الفرصة البديلة : -

أن مبدأ تكلفة الفرصة البديلة يعتبر المبدأ الأساسى الأول للتحليل الاقتصادى ، حيث يوضح ويفسر لنا طبيعة عملية الاختيار عندما يتعلق الأمر بما يجب أنتاجه باستخدام الموارد المتاحة والنادرة نسبيا بالقدر الذى يشبع الحاجات المتعددة ويحقق لها أقصى أشباع ممكن .

ولتوضيح ذلك فنفترض أن الاقتصاد القومى يخصص موارده الاقتصادية " بشرية - مواد أولية - معدات وآلات .... الخ "

لانتاج سلعتين فقط وهما : ـ

ـ الخبز الآلى والمكرونة .

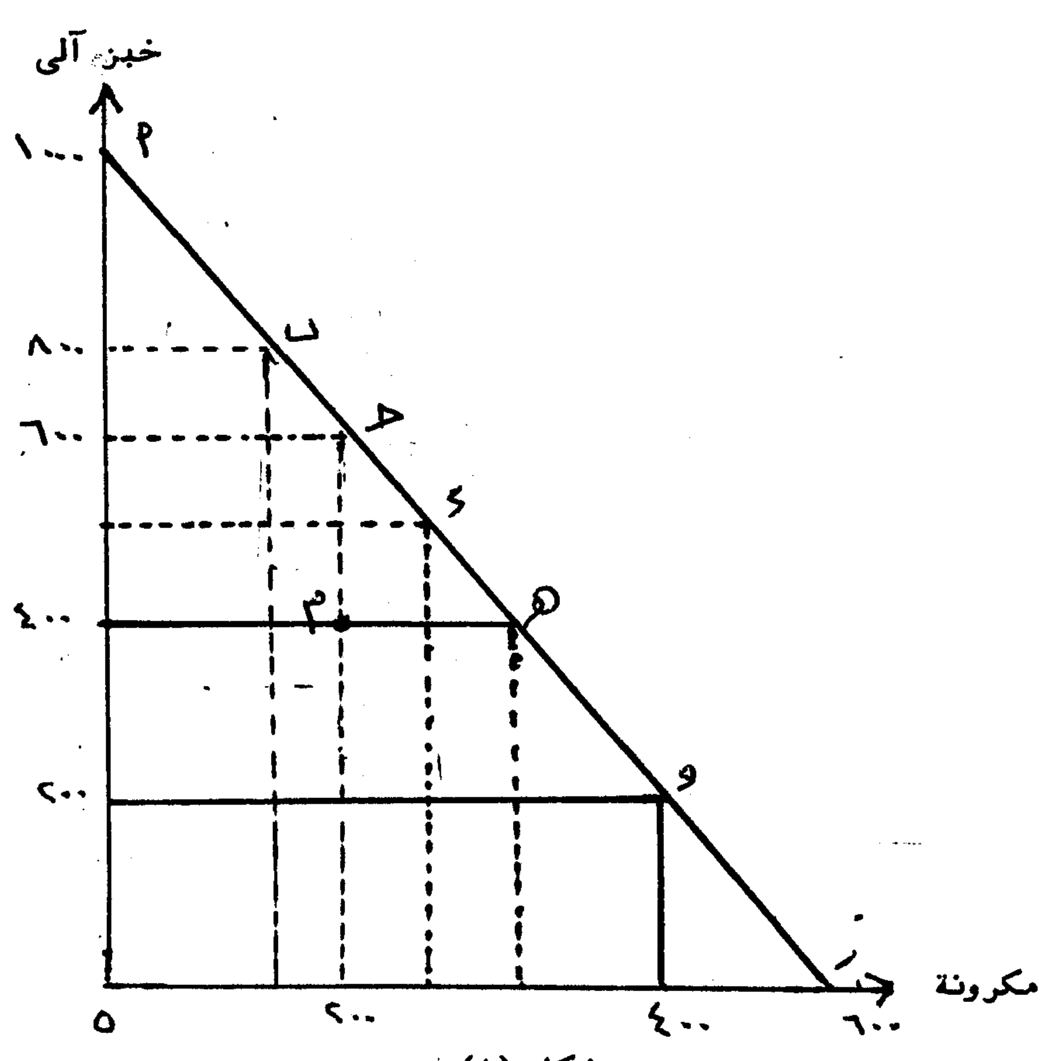
ـ ولنفترض أيضا أن الكمية المنتجة من كل من السلعتين تتحقق في خلال أسبوع .

ـ لنفترض أنه أمكن أنتاج مليون وحدة من الخبز الآلى وأنه لا يمكن أنتاج أى شيئ من المكرونة والعكس اذا أمكن أنتاج ٥٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة فلابد أن يتوقف أنتاج الخبز الآلى . كما أن هناك احتمال ثالث ألا وهو انتاج كميات مختلفة من السلعتين وهنا نجد أن الامكانيات المختلفة لأنتاج السلعتين تنحصر فى الآتى : ـ

جدول امكانيات أنتاج كل من
الخبز الآلى والمكرونة
بالألف وحدة

خبز آلى	مكرونة
١٠٠٠	صفر
٨٠٠	١٠٠
٦٠٠	٢٠٠
٤٠٠	٣٠٠
٢٠٠	٤٠٠
صفر	٥٠٠

ويمكننا تصوير هذه البيانات بيانيا وذلك ممثلة في الشكل الآتي بأن تقوم برسم محورين أحدهما رأسي والأخر إفقي ثم تحدد العدد الممكن من الخبز الآلي على المحور الرأسي والعدد الممكن أنتاجه من سلعة المكرونة وبذلك سوف نحصل على العديد من النقاط التي تمثل لنا الكمية الممكن انتاجها من السلعتين حسب الجدول السابق وهو جدول امكانيات الإنتاج الذى يمكن تمثيله بيانيا كما يلي : -



شكل (١)
منحنى امكانية الانتاج
(تكلفة ثابتة)

من الرسم السابق نجد أن النقطة أ تحدد لنا عدد الوحـــدات الممكن أنتاجها من الخبز الآلي عندما يتخلى الأقتصاد القومـى عـــن انتاج المكرونة أما النقطة ز فبتبين لنا عدد الوحدات الممكـــن أنتاجها من المكرونة في حالة تخلي الاقتصاد القومي عن انتــــاج أى وحدة الخبز الآلي ، وبذلك نجد أن ، ز تحدد لنا أمكانيـــة الموارد الأقتصادية لأنتاج أقصى كمية ممكنة من سلعة واحدة فقـــط سواء كانت خبز أو مكرونة .

- وذلك بعكس النقاط الأخرى ب ، جـ ، د ، هـ ، وحيـــث أن كل منهما توضيح لنا الكمية الممكن أنتاجها من كل هاتـــــان السلعتان الاساسيتان للغذاء اليومى للأفراد .

- ولكننا نجد أن النقطة د توضح لنا أقصى كمية منتجة مـــن الخبز الآلي وهى ٥٠٠ر٠٠٠ وحدة وأقصى كمية من المكرونـــة وهـــى ٢٥٠ر٠٠٠ وحدة .

من المثال العددى السابق وأيضا الرسم البيانى يتضح لنـــا أن تكلفة الفرصة البديلة لأنتاج أى وحدة أضافية من السلعتين هـــو مقدار الأنخفاض فى أنتاج السلعة الأخرى ولذلك يطلق على المنحنى أ ز " منحنى أمكانية الأنتاج أو منحنى التحويل أو حدود الانتاج" .

ويتسم هذا المنحنى بالسمات الآتية : -

١ - يمثل هذا المنحنى كل أمكانيات الأنتاج المتاحـــة للاقتصاد القومى حيث تكون الموارد المتاحة فى حالة تشغيل كامـــل أو أستغلال أمثل وأن كل مجموعة من السلع تقع على الخـــط أ " ز تعتبر من السلع التى يمكن انتاجها (حيث تسمح الأمكانيات المتاحة بأنتاجها) ألا أن هناك مجموعة من السلع التى يترتب على انتاجها ضياع لبعض أو لجزء من الموارد المتاحة (عدم استخدامها استخدم

أمثل) فعلى سبيل المثال نجد أن النقطة م توضح لنا امكانية انتاج ٤٠٠ر٠٠٠ وحدة من الخبز ، ٢٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة على الرغم من أنه يمكن فى نفس الوقت أنتاج ٤٠٠ر٠٠٠ وحدة من الخبز، ٣٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة وذلك طبقا لجدول امكانية الانتاج وإذا أمكن أنتاج ٢٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة فينبغى انتاج ٦٠٠ر٠٠٠ وحدة من الخبز ، وهنا نجد أن النقطة م تمثل لنا تبديد وإسراف فى استخدام الموارد بما يعادل ٢٠٠ر٠٠٠ وحدة من الخبز أو يعادل ١٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة .

وبذلك نجد أن النظام الاقتصادى الكفء هو الذى يستطيع استغلال موارده المتاحة أقصى استغلال يمكن بحيث يصل الى تحقيق الحجم الأمثل للأنتاج والمستوى الأمثل للانتاجية فى اطار امكانياته واحتياجاته .

٢ - أن ميل منحنى حدود الانتاج يقيس لنا تكلفة الفرصة البديلة للانتاج الأضافى لأى سلعة من السلعتين . ولتوضيح ذلك نفترض أنه عند النقطة أ يستطيع الاقتصاد القومى انتاج مليون وحدة من الخبز ، دون أن ينتج غيرها من السلع الأخرى ،اذا قررت الأدارة الاقتصادية انتاج ١٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة فإن النقطة ب تحدد لنا الكمية المنتجة من الخبز ، فى هذه الحالة والتى سوف تنخفض من مليون إلى ٣٠٠ر٠٠٠ وحدة فقط ، وهذا معناه تخفيض انتاج الخبز الآلى بمقدار ٢٠٠ر٠٠٠ وحدة . وبوجه آخر يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلة لـ ١٠٠ر٠٠٠ وحدة من المكرونة هى ٢٠٠ر٠٠٠ وحدة من الخبز الآلى ، وفى المتوسط فإن تكلفة كل وحدة أضافية من المكرونة = تكلفة الانتاج ، وحدة من الخبز الآلى والعكس فإن انتاج الوحدة من الخبز الآلى = $\frac{١}{٢}$ تكلفة الوحدة من المكرونة .

٣ - ونلاحظ أنه عندما ننتقل من نقطة إلى نقطة أخرى على طول الخط أ ، ز فاننا نحصل دائما على نفس مقدار التكلفة للفرصة البديلة وأن تكلفة الخبز في صورة انتاج من المكرونة ليست حقيقية مهما كانت الكمية المنتجة من السلعتين ، فهى ثابتة ولذلك فإن منحنى أمكانية الانتاج يأخذ الشكل المستقيم .

٤ - إلا أن فرض ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، ليس فرض غريب ، حيث أنه يفترض أساسا أن الموارد المتاحة (البشرية - طبيعية - التمويلية) والتى تستخدم فى صناعة الخبز الآلى ، يمكن استخدامها نفسها وبنفس الكفاءة وبنفس التسهيلات فى انتاج المكرونة ، ألا أن الحقيقة أنه فى اللحظة التى يزيد فيها انتاج المكرونة على حساب انتاج الخبز الآلى ، فلابد للمنظم أن يقوم بتحويل المصانع أو اعادة تدريب الأيدى العاملة على صناعة المكرونة وهذا معناه أن هناك تكاليف أضافية (هى تكليف أعادة الاعداد للعاملين والاستعانة بآلات جديدة أو تعديل بعض الآلات الموجودة) تتطلبها صناعة المكرونة وهذا معناه أن تكلفة الفرصة البديلة سترتفع حيث سيضاف إليها النفقات التشغيلية والرأسمالية الاضافية التى تتطلبها الصناعة الجديدة .

شكل (٢)
حدود الانتاج
(نفعة متزايدة)

- من هذا الرسم نجد أن المنحنى أ ، زلا يأخذ شكل الخط المستقيم فعند النقطة أ نجد أن الاقتصاد القومى يمكن انتاج مليون وحدة من الخبز الآلي وصغر من المكرونة ، أما إذا قرر المنظم أنشاء صناعة محلية للمكرونة فإنه يمكن فى هذه الحالة أنتاج ٠٠٠ر١٠٠ وحدة من المكرونة مضحيا بحوالى ٠٠٠ر٥٠٠ وحدة من الخبز الآلي ، وهذا ما تمثله المسافة أ ت على المحور الرأسى وبذلك نجد أن تكلفة الوحدة من المكرونة (ولتكن كيلو جرام) = $\frac{٥٠}{١٠٠}$ وحدة من الخبز = $\frac{١}{٢}$.

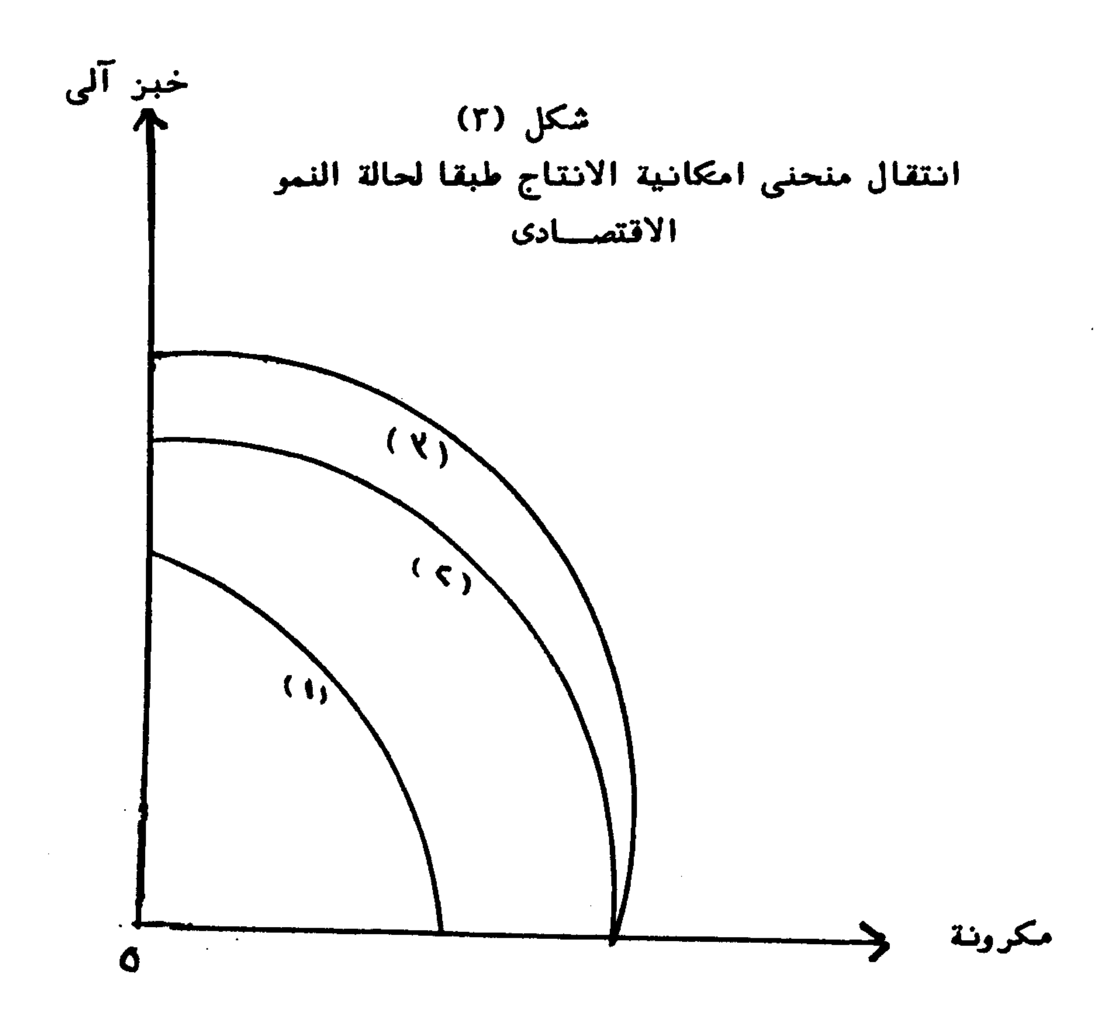
- وإذا انتقلنا إلى النقطة د فسوف نصل بالانتاج من الخبز الآلي إلى حوالى ٠٠٠ر٦٧٠ وحدة ومن المكرونة الى حوالى ٠٠٠ر٣٠٠ وحدة .

- أما اذا أراد المنظم أنتاج ٠٠٠ر٤٠٠ من المكرونة أى زيادة الانتاج من هذه السلعة بمقدار ٠٠٠ر١٠٠ وحدة) فإن النقطة ه توضح لنا هذا الأختبار ، حيث سيصبح أنتاج الخبز ٠٠٠ر٤٥٠ أ أى بانخفاض قدره ٠٠٠ر٢٢٠ وحدة (وهذا ما توضحه المسافة بين د ، هـ على المحور الرأسي وبذلك تصبح تكلفة الوحدة الأضافية من المكرونة $\frac{٢٢٠}{١٠٠}$ = ٢ر٢ وحدة من الخبز الآلي .

وبذلك نجد أن تكلفة الفرصة البديلة لأنتاج المكرونة تعتبر فى تزايد مستمر وهذا يقلل من العائد الناتج من هذه الصناعة، بمعنى أن زيادة التكلفة "المباشرة + الفرصة البديلة" يقلل من تزايد الرغبة النهائية (ألا فى حالات معينة) وهذه الظاهرة تتضح بيانيا حيث يزداد ميل منحنى امكانية الانتاج من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى .

وجدير بالذكر أنه يمكن قياس تكلفة الفرصة البديلة للانتاج الأضافى عن طريق قياس ميل منحنى امكانية الانتاج . فعلى سبيل المثال لو اخذنا النقطة ب والتى تقع على المنحنى أ ز ورسمنا المماس ت ت فإن ميل المنحنى عند هذه النقطة ب ميل المماس .

٥ ـ أن منحنى أمكانية الأنتاج يعكس لنا حدود اختيار ومفاضلة الاقتصاد القومى بين فروع الانتاج المختلفة وذلك فى خلال فترة زمنية محددة ولتكن عام كما يعكس هذا المنحنى أيضا، الحالة الفنية والامكانيات المتاحة للاقتصاد القومى خلال هذه الفترة عن أن أى تعديل أو تغير فى المتغيرات الاقتصادية السائدة لابد أن يؤثر على شكل هذا المنحنى ولذلك يمكنا جمع المنحنيات ١ ، ٢ ، ٣ فى شكل واحد هو الشكل التالى :



شكل (٣)
انتقال منحنى امكانية الانتاج طبقا لحالة النمو الاقتصادى

من الرسم السابق يمكننا القول أنه إذا كان المنحنى (١) يعكس لنا امكانية الانتاج فى خلال سنة الأساس ، فإن كل من المنحنى (٢ ، ٣) يقيسان التغيرات التى طرأت على الاقتصاد القومي بعد ذلك (من حيث حالة الفن الانتاجي المستخدم - اكتشاف موارد جديدة - زيادة عدد السكان زيادة عدد الايدى العاملة المدربة ، توافر قنوات التمويل الداخلية والخارجية .... الخ) بالقدر الذى يمكن من زيادة انتاجية كل من الخبز الآلي والمكرونة فى آن واحد .

- إذا أصبحت جميع الوحدات الاقتصادية أكثر كفاءة وانتاجيه فسوف لا يوجد أختلاف بين المنحنين الجديدين : -

ففى حالة المنحنى (٣) والذى يوازى المنحنى (١) فإنه يعكس زيادة الانتاجية وتحسين ظروف الانتاج بنفس الدرجة فى كل من صناعة الخبز الآلي وصناعة المكرونة .

وفى حالة المنحنى رقم (٢) فإن التقدم الفنى السريع وزيادة الانتاجية كان واضحا بدرجة أكبر فى صناعة المكرونة عنه فى صناعة الخبز الآلي ونتيجة لذلك فإن تكلفة الفرصة البديلة قد طرأ عليها تعديل أو تغير تلقائيا .

- كما أن انتقال منحنى أمكانية الانتاج إلى اليمين، يظهر لنا مدى التقدم الفنى السريع والنمو الاقتصادى .

- ولكن حتى إذا كانت ظروف النمو الاقتصادى تسمح دائما بزيادة الانتاج من كل من السلعتين ، فإن ذلك لا يمكن أن يقلل من ضرورة وجود الأدخار لترشيد استخدام الموارد ، وذلك لامكانية أو احتمال تغير الظروف الاقتصادية سواء المحلية أو العالمية والتى

تجعل من الموارد المتاحة ، موارد ممكنة[١] أو نادرة فعلى سبيل المثال نجد أن ارتفاع أسعار البترول فى أوج الحقبة البترولية أدى إلى أرتفاع أسعار وتكلفة الانتاج ولاسيما بالنسبة لقطاع الصناعة كما أن حرب القمح السائدة حاليا بين الدول المصدرة والمستهلكة قد أدى إلى زيادة تكلفة أنتاج الخبز - والمكرونة ، ومن هنا تظل مشكلة الندرة مشكلة قائمة بشكل أو بآخر أن لم يكن فى الوقت الراهن فستظل أو ستظهر فى المستقبل القريب أو البعيد وخصوصا بالنسبة لمورد هام أو بالنسبة لسلعة استراتيجية وهذا ما يقوم عليه التحليل الاقتصادى ، وما يدفع بالنظريات السائدة (كلاسيكية - تحليل حدى كينزى الخ) للتطور لتتمشى مع روح ومتطلبات العصر وتقديم الحلول الملائمة للمشاكل المعاصرة .

٣ - الاختيارات الاقتصادية :

مما لا شك فيه أن وجود مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية بشكل أو بآخر ومبدأ تكلفة الفرصة البديلة[٢] وأيضا قصور المنتج والمعروض من بعض السلع والخدمات بالنسبة للحاجة اليها ، هو الذى يفرض الواقع الاقتصادى المتعلق بمنطق الاختيار الأمثل أو الاختيار الاقتصادى .

ومن هذا المنطلق نجد أنه يتحتم على جميع الوحدات الاقتصادية (قطاع عائلى ، قطاع أعمال ، قطاع حكومى) أن يفاضلوا ويختاروا ما بين الاستخدامات المختلفة لمواردهم المحددة ، بالقدر

---

(١) والدليل على ذلك ان تزايد استهلاك سلعة القمح جعلها سلاح استراتيجى فى أيدى الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة .

(٢) وقد يرجع السبب فى وجود مبدأ تكلفة الفرصة البديلة الى تنازع وتنافس الاستخدمات المختلفة على المورد الاقتصادى الواحد .

الذى يحقق لهم أقصى منفعة أو أقصى أشباع أو عائد ممكن . وهنا يتبلور الدور الهام للتحليل الأقتصادى الذى يفسر لنا دوافع الاختيار من خلال تحليل سلوك المستهلك والمنتج . وبوجه أخر يمكن القول، أنه إذا رغب الأفراد أو الوحدات الاقتصادية الأخرى مواجهة وحل المشاكل المتعددة التى تفرض نفسها عليهم ، فإن الأمر يتطلب عمل مفاضلة تحدد لهم المشاكل التى لها أولوية مطلقة ، والتى تتطلب اتخاذ اجراءات تكفل حلولا عاجلة لهذه المشكلة وإذا نظرنا لهذا المنطق لوجدناه نفس منطق فكرة الاختيار وهذا الاختبار يقوم على العديد من التساؤلات الهامة التى تطرح نفسها على المحلل الاقتصادى فى حالة ما إذا تعلق الأمر بفكرة الانتاج الأفضل والاستغلال الأمثل للموارد للموارد .

- ما هى أفضل السلع التى يمكن انتاجها بحيث تكفل للاقتصاد القومى زيادة درجة الاشباعات المحققة وللمنتج أقصى عائد ممكن؟ أهى السلع الغذائية الأساسية ؟ أم سلع الملبس ؟ أو وسائل الانتقال؟ أو المساكن الجاهزة لمحدودى الداخل؟ . . . الخ .

- إذا حدد الاقتصاد أو المنتج أفضل استخدام لموارده من خلال اختياره لصناعة معينة يترتب على انشائها حل المشكلة من المشاكل الاساسية (مشكلة الغذاء اليومى ، أو مشكلة الاسكان فهنا سوف تثار مشكلة أخرى ، متعلقة بالكمية المفروض انتاجها من السلعة الغذائية الهامة ، أو متعلقة بعدد المساكن المفروض انشائها بمعنى أى كمية يمكن انتاجها تستطيع تحقيق الهدف المرجو أى عدد من الوحدات السكنية ينبغى بنائها لمقابلة أزمة الاسكان الطاحنة.

- وإذا حسم هذا الأمر بمعنى أنه أمكن تحديد الكمية أوالعدد حسب احتياجات السوق من خلال الطلب عليها فإن الأمر يتعلق

بمشكلة أخرى قد تظهر بوضوح ألا وهى الاسلوب المستخدم فى الانتاج، هل هو كثيف العمل [1] أم كثيف رأس المال [2] الا أن هـــذا يتوقف بطبيعة الحال على مدى توافر الموارد البشرية أو التمويليـة.

- وبعد ذلك يبدأ التفكير إلى الفئة التى ينبغى أن يوجـــه إليهـــا انتاج هذه الصناعة، بمعنى أنه قد يثار التساؤل لمن يوجـــه هذا الانتاج؟ هل أنه سوف يخدم فئة محدودة من الشعب أوالاغلبيـة العظمى من السكان؟ فعلى سبيل المثال نجد أن أنتاج سيـــارات الركوب الفاخرة قد يخدم فئة محدودة هى فئة القادر على شرائهـــا أما أسباب بناء المساكن الاقتصادية للايجار، فإنها بدون أدنـــى شك سوف تخدم فى مجتمعنا شريحة هامة تفتقر لوجود المسكن الصحى الملائم، أما لانهم من الشباب المقبل على الزواج وتقف أزمــــة الاسكان حائلا أمامهم دون تحقيق هذا الهدف، أو ممن تهدمـــت منازلهم ويسكنون المقابر أو يقيمون عند ذويهم. وهنا يكـــون الأفضل تفضيل الربحية الاجتماعية والخاصة بايواء مثل هؤلاء، عـــن الربحية الاقتصادية الخاصة الناتجة من تعظيم ربحيته المشـــروع المنتج للسيارات، فضلا عن أن مقاولوا الاسكان يمكنهم تحقيـــق أرباح معقوله مـــن تأجير المساكن التى يشيدونها وأيضا نجـــد أن مشكلة الاسكان أكثر حدة من مشكلة وسائل الانتقال وخصوصـــا لوجود بدائل للسيارات الخاصة تتمثل فى وسائل المواصلات العامـة وسيارات السرفيس والتاكسى إلى غير ذلك. فاذا سلك الاقتصاد

---

(١) وهو استخدام الأيدى العاملة الوفيرة والرخيصة المدربـــة بدرجة أكبر من استخدام الميكنة.

(٢) وهو استخدام الميكنة والآلات على حساب الايدى العاملة النادرة نسبيا والمرتفعة الأجر.

القومى هذا المسلك فان يكون قد رحل المشكلة الأقل أهمية في مقابل مواجهته للمشكلة الملحة نظر لحدتها ولانها أولى بالحل من غيرها هو الاختيار الاقتصادى .

ألا أن مثل هذا الاختيار لا يكون واحد دائما بل أنه يختلف من اقتصاد لاخر وذلك لأنه يتوقف على النظام الاقتصادى للمجتمع وهذا ما سنتعرض له حاليا .

أ - النظام الاقتصادى للمجتمع

لقد عرفت المجتمعات القديمة الانسانية العديد من الانظمة الاقتصادية على مر العصور والأزمنة المختلفة .

ففى المجتمعات القديمة المتخلفة والمغلقة ، حيث كان يسود النشاط الحرفى نجد أن الأسرة كانت تكاد تنتج ما يكفى احتياجاتهم ، بمعنى انتاجها لمعظم احتياجاتها من مأكل وملبس وبعض الخدمات [(١)] فضلا عن قيامها بمبادلة فائض انتاجها نظير فائض انتاج الأسر الأخرى ، حيث كان يسود نظام المقايضة . وليس معنى ذلك أنه لم يكن هناك مشكلة اقتصادية ، بل على العكس كانت المشكلة موجودة بشكل مختلف نظرا لندرة الكثير من الموارد، ونظر لأعتماد الفرد أو الاسرة على الجهد المبذول فى العمل للحصول على احتياجاتهم الاساسية باستخدام مواردهم المحدودة .

وإذا نظرنا إلى تلك المجتمعات المغلقة القديمة ، لوجدنا أن الأرض كانت محور الأنشطة ، يليها بعد ذلك عنصر العمل الذى يبذله الفرد أو الأسرة للحصول على احتياجاته ومن ثم فقد كانت

---

(١) بمعنى أن الأسرة كانت توفر المأكل من خلال الزراعة والصيد والقنص وتربية الحيوانات التى كانت تتغذى عليها وتصنع من جلدها الخيام ومن ديرها الملابس ومن عظمها بعض الاسلحة والآلات القديمة ومن خشب الاشجار بعض الأدوات الزراعية التقليدية .

عملية الانتاج تعكس لنا العلاقة بين الانسان والطبيعة أولا ثم العلاقة بين الانسان والانسان ثانيا وبتطور الظروف الاقتصادية وزيادة العمل الذى أدى إلى زيادة فى الانتاج وأيضا بزيادة عدد السكان وظهور علاقات عمل وعلاقات اجتماعية تدور حول الأداه الأساسية للانتاج وهى الأرض وقد بدأت طبقة كبار الملاك فى الظهور وانتهى الأمر بظهور نظام الاقطاع الذى يقوم على سيطرة كبار الملاك على الأراضى الزراعية واستغلالها من خلال تشغيل العبيد وبعض المزارعين لديهم .

وجدير بالذكر ، أن نظام الاقطاع كان يتسم بسيطرةالزراعة على النشاط الاقتصادى ، فى الوقت الذى كانت فيه الصناعة متخلفة للغاية بسبب الغزوات والحروب وتأخر التجارة . كما أن سيادة نظام العبودية فى العمل أدى إلى تقهقر الصناعة وعدم تطورها لغياب الحافز الفردى .

إلا أن تطور الانتاج الزراعى قد أدى إلى ظهور فنون انتاجية جديدة كان من شأنها الاهتمام باستخدام المياه كمصدر للطاقة، بحيث أصبحت تستخدم فى دفع الطواحين التى تقوم بطحن الغلال، وأيضا تسيير الآلات البدائية التى تعصر الفاكهة إلى جانب استخدام بذور جديدة والتوسع فى تربية الماشية والاسماك مما أدى الى ارتفاع مستوى معيشة الطبقة العاملة وأصبح العمل هو مصدر القيمة .

وقد أثر هذا التطور على الكثير من الحرف كالتجارة وبعض الصناعات البسيطة وبصفة خاصة الصناعات الغذائية ومن هنا بدأت طبقة جديدة فى الظهور ، هى طبقة الحرفيين والوسطاء الذين يملكون أدوات الأنتاج البسيطة وتياجرون فى المواد الأولية الزراعية . كل هذه العوامل ساهمت فى نمو التجارة ومهدت لظهور الثورة الصناعية التى تعتبر النواه الاساسية للأقتصاديات الصناعية الحديثة .

وقد قامت هذه الاقتصاديات على اساس مبدأ التخصص الدقيق وتقسيم العمل ، ولذلك فإن كل فرد أو وحدة أقتصادية تساهم بنصيب بسيط فى الناتج الكلى ، ومن هنا برزت أهمية التبادل على نطاق واسع بين الوحدات الاقتصادية الموجودة في المجتمع . ولقد انعكس ذلك فى شكل تيار للشراء وآخر للبيع ، أى تيار للطلب وتيار للعرض سواء كان ذلك بالنسبة للسلع أو الخدمات فضلا عن اختفاء ظاهرة المقايضة ، حيث حل محلها التبادل النقدى وخصوصا بعد تعدد احتياجات الأفراد وتعقدها وتشابكها بالشكل الذى يتطلب وجود النقود وزيادة دورها بحيث أصبحت من محددات الانتاج والتبادل سواء الداخلى أو الخارجي وقد ينتج عن ذلك ضرورة استخدام أساليب وفنون انتاجية معينة تستطيع تحقيق الكفاءة فى ادارة النشاط الاقتصادى .

ومن هذه الأساليب ضرورة وجود هيئة مركزية تعنى أساسا بحشد وتعبئة الموارد الاقتصادية المحددة وتوزيعها على الاستخدامات المتعددة والمتنافسة والمختلفة بالقدر الذى يحقق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد والاشباع الأقصى للأقتصاد القومى وهذا هو أساس العملية التخطيطية فعلى سبيل المثال يعتبر الأقتصاد السوفيتى من الاقتصاديات الموجهة مركزيا ، حيث أن المصانع والمعدات ووسائل الانتاج تعتبر من الممتلكات العامة ، ولذلك فإن معظم القرارات الاقتصادية تصدرها الحكومة وتعبر عن خطة مركزية مفصلة وملزمة لجميع الأفراد والوحدات الاقتصادية وهذا ما يعرف بالنظام الاشتراكى .

ويقوم النظام الأشتراكى على أساس الغاء الملكية الفردية والمنافسة الحرة وتلقائية القوانين الاقتصادية وميكانيزم جهاز الثمن وذلك بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية من خلال اتباع أسلوب التخطيط المركزى الشامل .

هذا يعكس الدول الصناعية الغربية ، حيث أن معظم القرارات الاقتصادية تعبر عن وجهة نظر القطاع العائلي (جمهور المستهلكين) وقطاع الأعمال (جمهور المنتجين) ، فنظرا لأن تلك القرارات تؤثر على مصلحتهم وتمس درجة أشباعهم فلابد أن نكون معبرة عن احتياجاتهم وممثلة لمتطلباتهم وأمكانياتهم . وهذا ما يبرر ضرورة اشتراكهم في تغطية الاحتياجات العامة مثل الدفاع والأمن القومي والعدالة والصحة العامة والتعليم والحفاظ على البيئة .

فبالنسبة للقطاع الخاص الذى يحتل مكانا هاما فى الهيكل الاقتصادى فإن كل مشروع يحدد قرارته الانتاجية طبقا لامكانياته وطبقا لاتجاهات طلب السوق على منتجاته ، كل هذا لتحقيق هدفه الأساسي وهو تعظيم أرباحه وتخفيض نفقاته . ألا أن الأمر يتطلب منه القيام بدراسة السوق حتى يتعرف على احتياجات المستهلكين وحدود امكانياتهم (قوتهم الشرائية) ومستوى أذواقهم حتى يستطيع أن يقوم بأنتاج سلعة مطلوبة وبسعر مقبول من جمهور المستهلكين وهذا يتطلب ضرورة أجراء دراسات للسوق لتحديد نوعية وطبيعة أنتاجه . وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه ألا من خلال وجود جهاز تنظيمى يقوم بإجراء اتصالات ودراسة للسوق ، والسوق بهذا المعنى هو المنظمة التى تعبر عن وجهات النظر للمستهلكين وتعتبر نافذة لعرض منتجات المنتجين .

والسوق " Le marché " وهو أيضا المجال الذى يمكن من خلاله للمستهلكين الحصول على الكميات المطلوبة من السلع التى يحتاجون إليها ويسمح لهم دخلهم بشرائها وذلك لتحقيق اشباع معين بالنسبة لهم .

لذلك تصبح هناك سلعا أكثر ربحية بالنسبة للمجتمع ومن مصلحته أنتاجها أو زيادة انتاجه منها حسب تفضيلات وأذواق ودخول

المستهلكين كما يظهر له نوعية أخرى من السلع تعتبر أقل ربحية بالنسبة له ولذلك يحجمون عن شرائها بمستويات الأسعار السائدة وبذلك نجد الربح أو الخسارة يعتبر بمثابة مؤشرات حقيقية أمام المشروع وذلك سواء تعلق الأمر بأستمرار نشاطه أو التوقف تماما أو التوسع فى هذا النشاط . ومن هنا نجد أن الموارد الانتاجية سوف تتجه نحو المجالات التى تنتج السلع التى يزيد الطلب عليها وتبتعد عن السلع التى يقل الطلب عليها سواء لأسباب أقتصادية[١]، أو لأسباب فنية[٢].

ومن هذا المنطلق نجد أن ميكانيزم الأسعار "Le mécanisme des prix " يتجه نحو تحقيق التوافق بين الانتاج والاحتياجات المطلوبة من كل سلعة أو خدمة ، وبوجه عام يمكن القول أنه يعمل على التوافق المتزامن بين العرض والطلب بالقدر الذى يحقق التوازن بينهما .

بمعنى أن التوافق بين رغبات البائعين وطلبات المستهلكين يعكس لنا التساوى بين العرض والطلب عند سعر معين ، بحيث يكون المشترى قادر على دفعه ، كما يرضى به البائع ثمنا لسلعته وهو ما يطلق عليه اقتصاديا بسعر التوازن .

ب ـ اتجاهات ميكانيزم الاسعار :

أن كفاءة ميكانيزم الأسعار أو جهاز الثمن يتطلب توافر العديد من الشروط الأساسية :

أولا : ينبغي أن يكون المستهلك رشيد ، بحيث يسعى إلى تحقيق أقصي اشباع ممكن من خلال أنفاقه . وهذا يتطلب أن يكون

(١) أقتصاد بمعنى ارتفاع سعر السلعة بالنسبة لمستوى الدخول.

(٢) فنية نظرا لوجود عيوب أو عدم ملائمتها للاذواق .

هذا المستهلك قادر على عمل ميزانية اقتصاديـــة " Le budget économique " لموارده وأستخدامها . بمعنى أن يعـــــرف مسبقا ما إذا كان قادر على شراء سلعة معينة بسعر معيـــن دون أن يؤثر ذلك على متطلباته الأساسية من السلع والخدمات التـــى يرغب فى الحصول عليها طبقا لأهميتها النسبية (نظام الأولويـــات الذى يبدأ بالسلعة الأهم ثم الأقل أهمية وهكذا) وبنفس المنطـــق، نجد أن المنتج سوف يحدد انتاجه طبقا لأهمية السلع ومركزهـا فـى السوق حيث أنه محكوم أساسا بهدف تعظيم ربحيته لذلك فقد نجده يفضل تلقائيا أنتاج السلع التى تدر عليه عائد أكثر بغض النظـــر عن كونها سلع ضرورية وذلك حيث ينشط الطلب عليها بأستمـــرار وهذا يضمن له تحقيق هدفه الأوحد الربحية التجارية ، حتى ولـــم تتحقق الربحية الاجتماعية .

ثانيا : يجب أن يسود جو المنافسة بين المشترين وبعضهـــم وأيضا بين البائعين وبعضهم . حيث أن هذه المنافسة هـى المحـــدد القادر على تغيير مستوى الأسعار والتأثير عليها حينما يتعلق الأمـر بتغير رغبات المستهلكين أو بتغيير الانتاج السائد . ألا أنـه إذا زاد الطلب على سلعة معينة فإن المنافسة بين المشترين سوف تشتـد وقد تأخذ شكل المزايدات التى تدفع الأسعار إلى الارتفاع المستمر أما إذا أدى التقدم الفنى السريع إلى ترشيد استخدام الطاقـــة وأيضا زيادة الناتج والأنتاجية ، فقد يتبلور ذلك فى صورة زيـــادة المعروض من السلعة بالقدر الذى يؤدى إلى دخول المنتجين فى صراع تنافسـى فيما بينهما من أجل جذب المستهلك وأيضا تصريف فوائـض انتاجهم وهذا سوف يؤدى إلى تخفيض الأسعار .

ثالثا : يتحتم أيضا حدوث تغير ملموس فى العرض والطلـــب طبقا لتغيرات الأسعار . بمعنى أن ارتفاع الأسعار سوف يدفـــع البائعين لعرض كمية أكبر من السلع لاغتنام الفرصة وتحقيق أقصـــى

ربحية ممكنة في ظل الظروف السائدة . كما أن المشترين سوف يسعون لشراء كميات أكبر عندما يكون السعر منخفض وذلك لتحقيق أقصى اشباع ممكن . وبوجه أخر يمكن أن القول أن ارتفاع الأسعار سوف يدفع بالعرض الكلى إلى الزيادة بدرجة قد تتجاوز حدود الطلب الكلي والعكس في حالة انخفاض الأسعار فإن الطلب يتزايد بدرجة تفوق العرض وقد تستمر التغيرات في كل منهما إلى أن يصل الاقتصاد القومي إلى الوضع الذى يحقق التوازن في سوق تلك السلعة .

وأخيرا : نجد أن السوق يعتبر بمثابة القوى المنظمة والدافعة للتوفيق بين كل من العرض الكلى والطلب الكلى للسلع والخدمات .

وبهذا المعنى نجد أن السوق لا يقتصر نطاقها على المجال المحلى بل قد يتعدى الحدود ويصل إلى المجال العالمي وذلك حسب أهمية السلعة وحسب أهميتها في التجارة الدولية وطبقا لدرجة نمو الاقتصاد القومي ومدى يسار جمهور المستهلكين . كما أن السوق ليس معناه انحصار التعامل في بقعة واحدة أى رقعة محددة سواء كانت داخل حدود الدولة أو خارجها ولو بطريقة مباشرة (مراسلات - اتصالات هاتفية - تلكس ... الخ) بين البائعين والمشترين حتى يكون هناك سوق سلع الاستهلاك الجارى ولا يقتصر لفظ سوق على سوق سلع الاستهلاك الجارى (موبليات - سيارات - منسوجات - منتجات غذائية - ملابس ... إلى غير ذلك) بل يمتد ليشمل سوق عوامل الانتاج (سوق العمل - سوق رأس المال - سوق المواد الأولية) حيث نجد أنه على مستوى هذه السوق تتفاعل قوى العرض الكلى مع قوى الطلب الكلى لتحدد لنا الأسعار من خلال ميكانيزم السوق (قوى جهاز الثمن) مثلما يحدث في سوق سلع الاستهلاك الجارى . وهنا نجد ان ميكانيزم السوق هو الذى يحدد أسعار

عوامل الانتاج المختلفة ، فعلى سبيل المثال نجد أن ميكانيزم السوق هو الذى يحدد أسعار عوامل الانتاج المختلفة فعلى سبيل المثال . نجد أن سعر العمل هو المقابل المادى المدفوع نظير استخدام الجهد البشرى سعر فى العملية الانتاجية ، سواء كان ذلك المقابل فى صورة أجر أو مرتب أو مكافأة تتحدد طبقا لنوعية العمل وطبقا لقوى سوق العمل .

كما أن الفائدة على رؤوس الأموال المقترضة تتحدد على مستوى السوق النقدى . وأيضا فإن أسعار المواد الأولية تعتمد أساسا على حركة الأسعار فى الاسواق العالمية لهذه المواد (أسعار البترول تخضع مثلا للسوق العالمى للبترول وأيضا أسعار القطن والكتان والمعادن تتحدد حسب تحركات الأسعار العالمية لهذه السلع والتى تتأثر بقوى العرض والطلب العالمى) كما أن هذه السوق تعتبر اداه الأتصال بين الدول المنتجة والمصدرة للمواد الأولية (والتى تمثل جانب العرض الكلى) وبين الدول المستهلكة والمستوردة لهذه المواد (والتى تمثل جانب الطلب الكلى) .

ج - ميكانيزم السوق والاختيار الاقتصادى الأمثل :

من البديهى أن ميكانيزم السوق يعتبر من القوى المساعدة والمحددة لعملية المفاضلة والاختيار الامثل أو الاستغلال الامثل للموارد المحدودة بما يكفل تحقيق رغبات المنتج والمستهلك كل فى حدود امكانياته ونظرا لأن هذه الميكانيكية تعمل على تحقيق التوافق بين الانتاج والاحتياجات وأيضا التوفيق بين قوى العرض وقوى الطلب على مستوى سوق السلع والخدمات فإن ميكانيزم جهاز الثمن يستطيع أن يحدد لنا نوعية وكمية السلع الممكن أنتاجها باستخدام الموارد النادر نسبيا .

وبنفس المنطق ، نجد ان سير واداء جهاز الثمن في سوق عوامل الانتاج يمكن أن يوجه الاقتصاد القومي أو الادارة الاقتصادية نحو استخدام الأسلوب والفن الانتاجي الأمثل لانتاج سلعة معينة بمساعدة عوامل الانتاج المتاحة (١) ، وهنا نجد أن المنظم الرشيد هو الذي يبحث دائما عن الفن الانتاجي الأجدى والأقل تكلفة في نفس الوقت - من حيث توفير الوقت والنفقة وتقليل الفاقد واحلال العامل الانتاج المتوافر نسبيا محل عامل الانتاج الاندر نسبيا كاحلال العامل محل الالة أو العكس كل ذلك من أجل تحقيق هدفه الأساسي وهو تعظيم ربحيته وضغط نفقاته وتقليل درجة المخاطرة .

كما أن كفاءة اداء عوامل الانتاج تعتبر بمثابة المحدد الأساسي للفئة أو الشريحة الاجتماعية من المستهلكين الذين سوف يوجه اليهم الانتاج - وذلك من خلال دراسات السوق المحددة لنوعية السلع الممكن انتاجها وعرضها في الأسواق ، حيث أن سوق عوامل الانتاج هي السوق التي تستقبل جمهور العمال الذين يبحثون عن فرص للعمل وأيضا الرأسماليين الذين يرغبون في توظيف أموالهم في مشروعات مربحة ومأمونة المخاطر ، الى جانب أصحاب الأراضي والعقارات الذين يأملون حتى حصولهم على ريع مناسب من تأجير أو استغلال ممتلكاتهم وأخيرا منتجي المواد الأولية . فإذا نظرنا إلى هذه الفئات لوجدنا أنهم يحصلون على مقابل مادى ملموس

---

(١) أستخدام إسلوب كثيف العمل إذا توفرت الأيدى العاملة المدربة والرخيصة وارتفعت تكاليف الميكنة والطاقة وندرت الموارد المالية أو في الحالة العكسية لو كانت الدولة تعاني من ندرة العمالية الفنية في الوقت الذى تزيد فيه قنوات التمويل الداخلية فإن المنظمة تلجأ إلى استخدام الميكنة والتصنيع الآلي فأسلوب أمثل وليتغلب على مشكلة ارتفاع الأجور وهروب العمال الفنيين للخارج .

يتبلور في صورة أجور أو مرتبات أو مكافآت ، اسعار ، فائدة وأرباح أو ريع . وهذا ما يطلق عليه اقتصاديا بعوائد عوامل الانتاج = الأجور وما فى حكمها + الريع + الفائدة + الربح .

وتتجه هذه العوائد فى معظمها إلى سوق السلع والخدمات حيث يقوم أصحاب عوائد عوامل الانتاج بانفاق جزء أو كل دخولهم على شراء احتياجاتهم الأساسية من سلع وخدمات الاستهلاك الجارى ومن المعروف أنه ، كلما إذا زادت عوائد هؤلاء سواء كانوا أفراد أو مشروعات كلما زادت قدرتهم المالية (قوتهم الشرائية) على شراء السلع والخدمات حتى ولو ارتفعت أسعارها ، وبذلك نجد أن هناك علاقة وثيقة جدا بين سوق السلع والخدمات وبين سوق عوامل الانتاج بحيث يصعب فصل تأثير أى تغير على أى سوق دون أن يؤثر ذلك على السوق الآخر إلا فى حالة الحاجة إلى التحليل الاقتصادى الساكن فقط.

وهذا بديهى حيث ان انفاق المستهلكين هو نفسه الاساس بل المصدر الاساسي لدخول المنتجين وجميع العاملين فى مجال الانتاج، كما أن الدخول الموزعة على العاملين هى المصدر الاساسى للانفاق. ان بمعنى ان تيار الانفاق يمول عملية الانتاج ويحقق عوائد العوامل الانتاج كما أن هذه العوامل هى الذى تغذى الطلب الكلى الفعال على مستوى سوق سلع الانتاج والاستهلاك الجارى والخدمات والعكس صحيح إلا أن كفاءة الأداء الاقتصادى ونجاح الادارة الاقتصادية من خلال ترشيد استخدام الموارد المحددة ومواجهتها لمشكلة ندرتها النسبية وتحقيق الاختيار الاقتصادى للوحدات الاقتصادية من خلال المفاضلة الواقعية والمثلى يتطلب القضاء على فكرة تبديد الموارد وتقليل الفاقد حتى تتجه تيارات الانفاق والانتاج والاستهلاك نحو المسارات المثلى للاقتصادية .

ولذلك تتعرض النظرية الاقتصادية لدراسة الخطوات المختلفة لميكانيزم السوق وأيضا تحليل الأداء الاقتصادى وتحديد الخطـوات الواجب اتباعها لزيادة كفاءة الانشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق النمو المتوازن .

الخلاصة

نخلص مما تقدم ان علم الاقتصاد يهتم بدراسة ابعاد المشكلة الاقتصادية والعمل على حل هذه المشكلة والتى يعتبر من أهم أسبابها ندرة الموارد الاقتصادية وتعدد الحاجات .

وينبغى ان نشير إلى ان المقصود بحل هذه المشكلة فى نطاق علم الاقتصاد ، ليس هو تحقيق الاشباع الكامل لكافة الحاجات الانسانية المتعددة والمتشابكة والمعقدة ، وإنما المقصود هو كيفية تحقيق أقصى ما يمكن من الاشباع باستخدام هذه الموارد النادرة ، كما يهتم هذا العلم أيضا بالعمل على تنمية وتطوير هذه الموارد.

وتظهر المشكلة الاقتصادية فى كافة المجتمعات مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادى إلا أنه لا يمكن انكار ان درجة حدتها تختلف باختلاف النظام الذى يسود أو يمكن أن يسود فى المجتمع وباختلاف درجة التقدم الاقتصادى.

ويعتبر أسلوب التخطيط هو الأسلوب الأمثل فى حالة حل هذه المشكلة بالنسبة للدول النامية حيث يتطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة ووجود سلطة مركزية تعمل على تنظيم وتوزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة بعد دراسة حاجات المجتمع المتعددة وترتيبها ترتيبا تنازليا حسب أهميتها وتتم هذه العملية على المستوى القومى الشامل وبذلك يمكن تحقيق أقصى قدر من الاشباع فى ظل الموارد المحددة. وقد استطاعت الهند تحقيق المعجزة الاقتصادية من خلال اتباعها هذا المسلك ، بالرغم من الدور الهام الذى يلعبه القطاع الخاص ، فقد استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ فى جميع المجالات . زراعة وصناعة واستطاعت تخفيض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق نوع من النمو الموازن .

ولقد تعرضنا فى هذا الفصل لتحليل المفاهيم الاساسية لعلم الاقتصاد حتى نستطيع أن نتعرف على المحددات الاساسية التى تساعد الاقتصادى أو الادارة الاقتصادية فى اتخاذ القرارات التى تكفل له مواجهة المشاكل الاقتصادية التى يتعرض لها الاقتصاد القومى .

وهذه المفاهيم هى بمثابة أدوات اقتصادية ينبغى الاسترشاد بها عند دراسة أى قرار يتعلق بالمنتج أو المستهلك أو عند وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع .

تمارين وأسئلة
على هذا الفصل

١ - ما هى السلعة الاقتصادية ؟

- هل يمكن اعتبار خدمة معينة ولتكن خدمة النقل العام مثلا من السلع الاقتصادية ؟

- إلى أى مدى يمكن اعتبار النقود سلعة اقتصادية ؟

٢ - اذكر بعض الامثلة للسلع الحرة ؟

- هل يعتبر الماء سلعة حرة ؟

- هل تعرف بعض السلع الحرة التى أصبحت سلع اقتصادية ؟ أو بعض السلع الاقتصادية التى أصبحت سلعا حرة ؟

٣ - ان تعبير " اقتصاديات الوفرة " ، " المجتمع الاستهلاكى " تجعلنا نتساءل :

- هل يعنى هذا ان المشكلة الاقتصادية فى الدول الغنية من المشاكل التى يسهل حلها ؟

٤ - استخدم مبدأ تكلفة الفرصة البديلة لشرح أحد القرارات التى اتخذتها وماذا تكون بالنسبة لك تكلفة الفرصة البديلة لدراسة التحليل الاقتصادى .؟

٥ - يمثل الجدول الآتى امكانيات الانتاج الحيوانى فى مجال انتاج اللحوم وذلك بقصد توفيرها لتحقيق الأمن الغذائى وتخفيض أسعار اللحوم التى زادت بنسبة كبيرة فى الآونة الأخيرة، وذلك من خلال بديليين هما الابقار والاغنام

انتاج الابقـار والاغنـام
بالالـف رأس

ابقـار	اغنـام
١٠٠	صفر
٨٠	٢٠
٥٠	٥٠
٢٠	٨٠
صفر	١٠٠

- ارسم منحنى حدود أو امكانياتِ الانتاج .
- احسب تكلفة الفرصة البديلة لانتاج رأس الغنم مقومة بالـرأس من الابقار (بمعنى تحويل الانتاج من الابقار إلى الاغنام) .

٦ - نظر لتوافر الاعلاف الجيدة واستخدام السلالات المهجنة وتطوير أساليب تثمين الماشية ، فقد أدى ذلك إلى أن أصبح جـدول امكانيات الانتاج على النحو التالى :

ابقار	اغنام
بالالف راس	
٢٠٠	صفر
١٦٠	٢٠
١٢٠	٤٠
٨٠	٦٠
٤٠	٨٠
صفر	١٠٠

- ارسم منحنى حدود الانتاج الجديد .
- ما هو المعدل الجديد لتحول الانتاج من الابقار إلى الاغنام ؟
- ماهى النتيجة النهائية لتطوير أسلوب تسمين الماشية واستخـــدام السلالات الممتازة فى تربية الابقار ؟

٧ - ما هى الاختيارات الاقتصادية الاساسية التى ينبغى تحقيقهـــا فى كل مجتمع ؟

٨ - هل يمكن مقارنة النظام الاقتصادى السوفيتى بالنظام المصرى ؟

- إلى أى مدى يمكن ان يتشابه كل من الاقتصاد السوفيتى والاقتصاد الامريكى والاقتصاد المصرى ؟ وما هى نقاط الاختلاف بين كـــل منهما النظام المصرى ؟

٩ ـ ما هو المقصود بتعبير " طلب الموسر " أو " طلب القادر"
كيف يتسنى للفرد الذى يمارس أى نشاط أو عمل ان يشبع احتياجاته؟
ما هو رأيك فى تأثير الاعلان على الاختيارات الاقتصادية فى أقتصاد
السوق ؟ .

١٠ ـ ما هو موقف اقتصاد ما إذا قام جمهور أصحاب الدخول
(عمال ـ مدخرين ـ منظمين) بتخفيض انفاقهم الاستهلاكى ؟ وفى أى
ظروف نجد ان انتاج السلع والخدمات فى دولة ما أو أقليم ما يمكن
أن يقع اسفل منحنى حدود الانتاج؟

الفصل الثانى
الأسواق والأسعار

مقدمة :

من المعروف ان نظرية الاسواق أو نظرية الاسعار تهتم وتنصب اساسا على دراسة سلوك المنتجين (الذين يمثلون قوى العرض) وسلوك المستهلكين (الذين يمثلون قوى الطلب) على مستوى اسواق السلع والخدمات وكذلك العلاقات التبادلية القائمة بينهم فى هذا الصدد .

وحيث ان كل من يمثل قوى العرض والطلب يمكن اعتباره بمثابة وسيط أقتصادى "Agent économique" سواء كان فردا أو وحدة اقتصادية ، فإن هذا الاعتبار يضفى على التحليل صفة الفردية أو الوحدوية ، كذلك فأن تحليل سلوك هذه الوحدة الاقتصادية أو هذا المستهلك يدخل فى نطاق التحليل الاقتصادى الجزئى أوالوحدوى (الذي يعني بالوحدة) (١) Micro -économie.

وإذا أخذنا فى الاعتبار سوق السلع والخدمات كمؤشر للتحليل، فيصبح من المناسب ان نقوم بتحليل الطلب منفصلا عن باقى المتغيرات ثم تحليل العرض لكل سلعة أو خدمة وذلك بغرض الوصول إلى نقطة تلاقى كل منهما ، باعتبارها النقطة المحددة لسعر التوازن لسلعة أوخدمة معينة (نظرية القيمة).

ونفس الشيئ يمكن الوصول إليه باستخدام نفس الاسلوب فى التحليل الاقتصادي على مستوى سوق عوامل الانتاج (نظرية التوزيع).

---

(١) ان كلمة Micro مشتقة من كلمة mikros وهى كلمة يونانية معناه صغير .

١ - الطلب على السلع والخدمات :

تتوقف الكمية التى يطلبها جمهور المستهلكين من أى سلعة أو خدمة على العديد من العوامل ، فعلى سبيل المثال لو استطعنا عمل احصائية لمشتريات المستهلكين من السلع والخدمات المشتراه فى كل سنة ، مع وضعها فى فئات متجانسة ، فأننا نستطيع فى نفس الوقت الحصول على هيكل الطلب الكلى على سلع الاستهلاك الجارى أوالخدمات الجارية فى الاقتصاد المصرى فى خلال فترة محددة ، فضلا عن ان هذا الهيكل للطلب الكلى الفعال كفيل بأن يحدد لنا الطريقة التى ينفق بها الأفراد دخولهم وأيضا البنود الأساسية لميزانية الأسرة طبقا للأهمية النسبية لنوع الانفاق .

فمن المعروف أنه بالنسبة للاقتصاد المصرى ، حيث تنخفض درجة الاشباعات الكلية لغالبية السكان ، فأننا نجد ان المأكل يمثل البند الأساسى الذى يستأثر بالجزء الأكبر من الدخل (حوالى ٦٠٪) ولاسيما فى ظل معدلات التضخم التى تسود الاقتصاد المصرى حاليا ، ثم يليه المسكن ثم الملبس . وقد تحتل الخدمات الصحية والتعليمية والبنود الأخرى البند الأخير ، بينما قد ينعدم البند الموجه نحو الثقافة الترفيه نظر لانخفاض متوسط الدخل الفردى (الذى قد يصل إلى ٦٦٠ جنيه سنويا) وعجزه عن مواجهة جميع متطلبات الفرد أو الاسرة .

هذا بعكس الحال فى الدول المتقدمة، حيث أننا نجد أنه بالنسبة للاقتصاد الفرنسى يمثل بند الانفاق على الطعام ٢٥٪ من ميزانية الأسرة ثم يليه الملبس الذى قد يمثل حوالى ١١٪ من الميزانية ثم المسكن والنفقات الصحية والمواصلات (١٠٪) واخيرا بند الترفية والرحلات ويأخذ نحو ١٥٪ والباقى يوجه إلى الادخار .(١)

وبذلك نجد ان $\frac{١}{٤}$ ميزانية الأسرة فقط هو الذى يوجه إلى الطعام فى الدول المتقدمة بينما ترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من $\frac{١}{٢}$ ميزانية

(١) Source: Rapport sur les comptes de la Nation de l'année 1978 I.N.S.E.E. p. 108

الأسرة فى الدول النامية ، كما ان [١] ميزانية الاسرة توجه إلى الملبس فى الدول المتقدمة . وقد تزيد هذه النسبة[١] فى الدول النامية نظرا لزيادة عدد أفراد الأسرة ثم نجد ان المسكن لا يستحوذ إلا على [١] الدخل فقط ، حيث ان معظم الاسر تمتلك الوحدات السكنية التى[٥] تشغلها كما تساهم الدولة فى دعم ايجارات المنازل لمحدودى الدخل فى صورة مبالغ نقدية تصل إلى نصف القيمة الايجارية للوحدة السكنية ويطلق عليها لاعانة السكنية "Allocation du logement".

وينبغى ان ندرك ان هذه المؤشرات انما توضح لنا أصلا سلوك المستهلكين والذى يعكس لنا بدوره طبيعة الحياة ومستوى المعيشة والعادات الاجتماعية والعادات الاستهلاكية وأيضا عدد أفراد الأسرة وغيره من العوامل التى تؤثر بدورها على حجم ومستوى الانفاق الاستهلاكى وأيضا مستويات الاسعار السائدة فى الدولة . بيد ان هناك العديد من المتغيرات تتغير ببطء شديد بحيث يمكن اعتبارها من المعطيات . بينما نجد ان هناك متغيرات أخرى تتغير بشكل مستمر ودائم وبصورة ملفتة لنظر المحليين الاقتصاديين وبالقدر الذى يؤثر على مستوى الدخول الحقيقية الموزعة وعلى المستوى العام للأسعار .

ولذلك سوف نحاول تحليل أثر هذه المتغيرات على مستوى الاستهلاك .

٢ - العلاقة بين الدخل والاستهلاك :

مما لاشك فيه ان مستوى الدخل يعتبر من المحددات الهامة لمستويات الاستهلاك ومن الملاحظ ، ان اقتصادنا المصرى يعانى اساسا من زيادة معدلات الاستهلاك القومى (استهلاك خاص + استهلاك عام) بدرجة تفوق الزيادة فى الناتج القومى ، وهذا يعكس لنا السبب الاساسى فى زيادة حدة الضغوط التضخمية وأيضا زيادة الميل الحدى للاستيراد .

وإذا حاولنا ترجمة هذه الظاهرة فى صورة إرقام لوجدنا ان استهلاك القطاع العائلى قد زاد بنسبة كبيرة فى الفترة من ١٩٧٣ :١٩٧٩ حيث زاد من ٨ر٢٤٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٣ حتى وصل الى ٣ر٨٣٣٨ مليون عام ١٩٧٩ وهذا معناه ان هذه الزيادة كانت تلتهم من ٥ر٦٢٪ إلى ١ر٦٦٪ من الناتج القومى . (١)

وإذا حاولنا تحليل هذه الارقام لوجدنا أنه قد يتبادر للذهن ان هذه الزيادة قد يكون معناها ارتفاع فى مستوى المعيشة السائد وزيادة الدخول الحقيقية لجمهور المستهلكين الذين قد يندفعون - كأثر لزيادة قواهم الشرائية - إلى محاولة زيادة درجة اشباعهم وذلك من خلال زيادة طلبهم على سلع الاستهلاك الجارى التى تكفل لهم تحقيق مستوى معيشة مناسب .

إلا أن الواقع يؤكد لنا عكس ذلك ، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار زيادة معدلات التضخم وأيضا التفاوت الشديد فى توزيع الدخل القومى كنتيجة لسياسة الانفتاح والتى أدت إلى تمتع طبقة معينة أو فئة قليلة بالزيادة الكبيرة والطفرية للدخول . فعلى سبيل لامثال نجد ان نصيب الاجور من الناتج القومى قد انخفض من ٨ر٤٦٪ عام ١٩٧٠ إلى ٤ر٣٠٪ عام ١٩٧٩ . وهذا معناه ان الفئة الجديدة هى اساس الزيادة فى الاستهلاك وذلك بسبب زيادة ميلها الحدى للاستهلاك نتيجة لأثر الدخل وأثر الحرمان . فبالنسبة لأثر الدخل يتمثل فى زيادة استهلاكهم نتيجة لزيادة دخولهم أما أثر الحرمان فإنه أثر سيكولوجى ناتج من احساس هذه الفئة بأنها كانت محرومة ومضغوطة لفترة طويلة ، فنظرا لعدم وجود الوعى الكافى لديها وخاصة الوعى الادخارى ، فان زيادة دخولها سوف تحرك فى داخلها غريزة الرغبة فى التملك والاستحواذ والظهور وذلك من خلال انفاقها الكبير على السلع المرتفعة الثمن ولا سيما

---

(١) دكتور رمزى زكى : أزمة مصر الاقتصادية ١٩٨٣ ، ص ٢٩ .

المستوردة والكمالية والسيارات الفاخرة حتى تعوض الحرمان الطويل الذى عاشته حتى ولو كان ذلك على حساب الطبقات الأخرى وعلى حساب تزكية ظاهرة التضخم وزيادة الاستيراد . ولتأكيد هذه الظاهرة توضح لنا الجداول الآتية :

المتوسطات السنوية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى الحضر فى الفترة من ٧٠:١٩٨٥ وأيضا معدلات التغير فى اسعار المستهلكين فى الحضر فى خلال نفس الفترة .

وبذلك نجد ان التزايد فى الانفاق الاستهلاكى الخاص بالصورة الراهنة يعكس لنا حقيقة أنه طلب استهلاكى تضخمى ، لانه يزيد بمعدلات تفوق الزيادة فى الناتج القومى وهذا يوضح لنا أحد اركان المشكلة الاقتصادية فى مصر .

نخلص مما تقدم ان التغير فى مستوى الدخول الموزعة وفى طريقة توزيعها (أجور ـ حقوق تملك) قد يؤثر حتما على الاسلوب الذى يتبعه القطاع العائلى فى توزيع دخله على الاستخدامات المختلفة ، فضلا عن تأثيره على أولويات بنود الاسرة .

ولبيان العلاقة بين الدخل والاستهلاك نقوم بايضاح نقطتين :

أ ـ يمكن أولا تقسيم السلع إلى عدد من المجموعات المختلفة :

ـ هناك مجموعة من السلع يزيد طلب المستهلكين عليها بدرجة أقل من درجة الزيادة فى الدخل ، وبذلك تمثل لنا هذه المجموعة شريحة السلع التى يضعف الانفاق الاستهلاكى عليها كلما زاد الدخل ومن بين هذه السلع ، السلع الاساسية للاستهلاك الجارى فى المجتمعات المتقدمة والتى تنخفض نسبة الزيادة المخصصة للانفاق عليها بازدياد الدخل (مثال ذلك البن ـ الكاكاو ـ اللحوم ـ الدواجن ـ الاسماك ـ ارتياد المطاعم والفنادق ـ والملبس الى غير ذلك) ، نظرا لارتفاع مستويات المعيشة السائدة وأقتراب المستهلكين من درجة الاشباع الكامل .

جدول رقم ( )

المتوسطات السنوية للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين

في الحضر (١٩٦٧/٦٦=١٠٠)

متوسط السنة	الطعام والشراب	السكن ومستلزماته	أثاث وسلع استهلاكية معمرة	ملابس وأحذية	انتقال ومواصلات	نفقات طبية وثقافية واجتماعية	مصروفات شخصية	الرقم العام
١٩٧١/٧٠	١١٣,٠	١٠٨,٧	٩٦,٨	١٠١,٥	١١٩,٨	١١٣,٢	١١٤,٤	١١٣,٦
١٩٧٢/٧١	١٢٠,٨	١٠٨,٥	٩٧,٢	١٠٤,٥	١٢٠,٥	١١٧,٢	١١٤,٦	١١٦,٣
١٩٧٣	١٣٣,٨	١٠٥,٨	٩٧,٩	١١٣,٤	١٢١,٧	١٢١,٢	١١٥,٠	١٢٢,٤
١٩٧٤	١٥٢,٩	١٠٦,٥	١٠٥,٩	١٢٤,٢	١٢٣,١	١٢٦,٢	١١٧,٣	١٢٥,٧
١٩٧٥	١٧١,٥	١٠٧,٦	١٢٢,٠	١٢٣,٧	١٢٢,٩	١٣٧,٦	١٢٣,٨	١٤٨,٩
١٩٧٦	١٩٦,٨	١٠٩,٨	١٣٤,٧	١٤٥,٣	١٤٥,٣	١٤٢,٧	١٢٧,٥	١٦٤,٢
١٩٧٧	٢٢٥,٠	١٠٩,٤	١٤٩,٣	١٨٢,٧	١٤٤,٩	١٦٩,٥	١٣٣,٧	١٨٥,١
١٩٧٨	٢٤٦,٥	١١٠,١	١٧٦,٧	٢٣٥,٢	١٤٥,١	٢٠٣,٢	١٤٩,٧	٢٠٥,٦
١٩٧٩	٢٦٤,٩	١١٢,٧	١٨٧,٧	٢٤٦,٢	١٨٥,٦	٢٣٨,٣	١٨٢,٢	٢٢٦,٠
١٩٨٠	٣٣٥,٦	١١٦,١	١٨٧,٧	٢٨٤,٣	١٩٣,٩	٢٧٠,٨	٢١٠,٧	٢٧٢,٧
١٩٨١	٣٨٣,١	١١٤,٠	٢٠٠,٥	٣٠٨,٣	٢٠٧,٩	٢٣٣,٠	٢١٣,٨	٣٠١,٢
١٩٨٢	٤٣٨,٥	١١٤,٥	٢٨٧,٦	٣٥١,١	٣١١,٥	٣٣١,٢	٢٢٦,٣	٣٤٥,٨
١٩٨٣	٥١٩,٨	١٢٠,٣	٣٠١,١	٣٩٥,٩	٣١٣,٢	٣٩٣,٤	٢٤٢,٧	٤٠١,٤
١٩٨٤	٦٠٥,٩	١١٩,٢	٣٢٨,٣	٤٧٨,٢	٣١٦,٨	٥٢٢,٤	٢٨٣,١	٤٦٩,٩
١٩٨٥	٦٨٣,٣	١٢٢,٥	٣٤٦,٩	٥٥٠,٣	٣١٦,٨	٦٣٢,٥	٣١٨,٢	٥٣٢,٤

* المصدر: البنك الأهلي المصري - أعداد متفرقة

(٥) معدل التغير في أسعار المستهلكين في الحضر
خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٥)

متوسط السنة	الطعام والشراب (١)	الطعام والشراب (٢)	المسكن و[illegible] (١)	المسكن و[illegible] (٢)	أثاث وسلع استهلاكية معمرة (١)	أثاث وسلع استهلاكية معمرة (٢)	ملابس وأقمشة (١)	ملابس وأقمشة (٢)	انتقال ومواصلات (١)	انتقال ومواصلات (٢)	نفقات طبية وثقافة [illegible] (١)	نفقات طبية وثقافة [illegible] (٢)	[illegible] وخدمات شخصية (١)	[illegible] وخدمات شخصية (٢)	الرقم العام (١)	الرقم العام (٢)
١٩٧١/٧٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٢/٧١	٢,٢	٢,٢	(-)٢و	(-)٢و	٤و	٤و	٢,٠٠	٣,٠٠	٦و	٦و	٤,٥	٤,٥	٢و	٢و	٢,١	٢,٤
١٩٧٣	٨,٣	٨,٥	(-)٢,٥	(-)٢,٥	٧و	٧و	٨,٤	٨,٧	١,٠٠	١,٠٠	٤,٤	٤,٥	٢و	٢و	٥,٠	٥,٤
١٩٧٤	١٦,٩	١٨,٩	٧و	٦و	٨,٢	٨,٤	٩,٦	١٠,٧	١,٢	١,٢	٤,٤	٤,٤	٢,٠٠	٢,٠٠	١٠,٩	١١,٧
١٩٧٥	١٤,٢	١٥,٩	١,٠٠	١,٠	١٥,٢	١٦,٦	١٠,١	١٢,٤	(-)٢و	(-)٢و	٩,٠٠	١٠,١	٥و	٥,٧	[illegible]	١١,٦
١٩٧٦	١٤,٨	٢١,٦	٢,٠٠	٢,٠	١٠,٤	١٢,١	٦,٤	٨,٥	١٨,٢	١٨,٧	٤,٧	٤,٥	٢,٠٠	٢,٢	١٠,٢	١٢,٥
١٩٧٧	١٤,٢	٢٤,١	(-)٤و	(-)٤و	١٠,٦	١٤,٨	١٨,٩	٢٧,-	(-)٣و	(-)٣و	١٨,٨	٢٤,٧	١و	٤,٥	١٠,٧	١٨,٤
١٩٧٨	٩,٦	١٨,٤	٦و	٦و	١٨,٦	٢٨,٦	٢٠,٤	٥١,٧	١و	٢و	١٨,١	٢٧,١	١٤,٨	١٤,٩	١١,١	١٨,--
١٩٧٩	٧,٥	١٥,٧	٢,٤	٢,٤	٦,٢	١١,٤	٩,٤	٢٠,٧	٢٧,٩	٣٢,٨	١٩,٠٠	٢٢,٧	٢١,٧	٢٨,٤	٩,٩	١٨,--
١٩٨٠	٢٦,٧	٦٠,٤	٢,٠٠	٢,١	صفر	صفر	١٥,٥	٣٧,٥	٤,٥	٦,٩	١٢,٦	٢٨,٧	١٥,٦	٢٤,٩	٢٠,٧	٤١,١
١٩٨١	١٤,٢	٤٦,٦	(-)١,٨	(-)١,٩	٦,٨	١٢,٢	٨,٤	٢٤,٦	٧,٢	١١,٧	٢,٢	٥,٥	١,٥	٢٧	١٠,٥	٢٥,١
١٩٨٢	١٤,٥	٤٧,٤	٤و	٥و	٤٧,٤	٩٠,-	١٢,٩	٤٢,٢	٤٩,٨	٨٦,٥	١٩,٦	٤٤,٩	٥,٨	١٠,٩	١٤,٨	٢٩,٢
١٩٨٣	١٨,٥	٦٩,٥	٥,١	٥,٨	٤,٧	١٢,٩	١٦,٨	٤٤,١	٥و	١,٤	٢٠,-	٥٨,٥	٧,٢	١٤,٢	١٦,١	٤٨,٩
١٩٨٤	٣٦,٦	٧٣,٦	(-)٩و	(-)١,٠	٩,-	٢٨,١	٢٠,٨	٨١,١	١,١	٣,-	٢١,٥	١١٠,٤	١٨,٢	٢٨,١	١٧,١	٦٠,٢
١٩٨٥ *	١٢,٤	٦٩,٦	٢,٨	٢,-	٥,٧	١٩,٢	١٥,١	٧١,-	صفر	صفر	٢١,١	٩٧,٢	١٠,٨	٢٧,٢	١٢,٢	٥٥,-
إجمالي	١٧٧,٢	٤١٧,٨	٩,٤	٩,٥	١٢٤,٢	٢٤٩,١	١٦٧,٤	٣٧١,٠	١١١,٦	١٦٤,٥	١٦٦,٩	٢٦١,٥	٩٨,-	١٥٠,٨	١٥١,٤	٢١٢,٧
متوسط	١٢,٧	٢٩,٨	٧و	٧و	٩,٦	١٧,١	١٢,-	٢٦,٥	٨,-	١١,٨	١١,٩	٢٩,٨	٧	١٠,٨	١٠,٨	٢٢,٤

(١) على أساس متحرك
(٢) بأسعار ١٩٧١/٧٠.

ونود ان نشير الى ان الاتجاه لتخفيض الجزء الموجه إلى الانفاق الاستهلاكي الجارى (السلع الغذائية الاساسية) كنتيجة لزيادة الدخل، يعرف أقتصاديا باسم قانون إنجل La loi d'engel

وقد توجد في نفس هذه المجموعة بعض السلع التى ينخفض أيضا الطلب عليها بصورة مطلقة نتيجة لزيادة الدخل ، ويطلق عليها السلع الدنيا (مثل الخبز والأرز فى الدول النامية) (١) .

- أما المجموعة الثانية ، فتمثل لنا السلع التى يزيد الطلب عليها بدرجة أكبر من الدرجة التي يزداد بها الدخل . وتمثل جزء كبير من الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وخاصة عندما يزيد الدخل ، فعلى سبيل المثال يزداد طلب الأسرة على الاجهزة الكهربائية المنزلية (ثلاجات - غسالات - تليفزيون - فيديو - أجهزة تكييف .... الى غير ذلك) كلما أرتفعت معدلات دخولها فضلا عن زيادة طلبهم على الخدمات الترفيهية والثقافية (رحلات - مسرح - سياحة .... الخ).

وبذلك نجد ان المجموعة الأولى من السلع تمثل لنا السلع الاساسية والضرورية للمعيشة واستمرار الحياة اليومية بينما تمثل لنا المجموعة الثانيه ، السلع الكمالية والترفية أو النصف ترفية والتى تتحول لتصبح

---

(١) فعلى سبيل المثال نجد ان الفرد أو الاسرة فى هذه المجتمعات ، إذا زاد دخلها فأنها تتجه إلى زيادة درجة اشباعاتها الكلية وذلك من خلال تحسين نوعية الوجبات الغذائية ، بمعنى ان الاسرة التى تأكل مرتين فقط فى الاسبوع لحوم ودواجن ، تلجأ حتما فى حالة زيادة دخلها إلى زيادة استهلاكها من اللحوم والدواجن والاسماك والخضر والفاكهة على مدار الاسبوع وهذا بطبيعة الحال يقلل من اعتمادها على الخبز والأرز بصفة أساسية ، إذا قد تلجأ إلى استبدال الارز نسبيا بالمكرونة وقد تستبدل الخبز فى وجبة الأفطار بالفطائر والكيك وغير ذلك من الحلويات .

سلع ضرورية بارتفاع مستوى المعيشة ، بحيث تمثل بنداها ما بين بنود انفاق الاسر التى زادت دخولها بنسبة كبيرة .

ب - يمكنا ثانيا : توضيح العلاقة بين التغيرات فى الطلب على مختلف السلع والخدمات والتغيرات فى الدخل ، فأن هذا يقودنا إلى استخدام فكرة مرونة الطلب أو مرونة الاستهلاك بالنسبة للدخل (المرونة الدخلية) .

وتقاس هذه المرونة بدرجة حساسية أو استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير فى مستوى الدخل الفردى .

$$\text{والمرونة الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة ٪}}{\text{التغير النسبى فى الدخل الفردى ٪}}$$

وإذا أفترضنا ان الاستهلاك = س

والدخل الفردى = ى

$$\text{فأن المرونة الدخلية} = \frac{\frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}}{\frac{\Delta \text{ى}}{\text{ى}}}$$

حيث نرمز Δ س = لمقدار التغير فى الكمية المطلوبة .

Δ ى = لمقدار التعير فى الدخل الفردى

- فلو افترضنا ان طلب الأسرة على المواد الغذائية قد زاد من ١٠٠٠ جنيه إلى ١٠٢٠ جنيه خلال فترة معينة وتنظيم خلالهما ان مستوى الدخل والاسعار السائدة لم يتغير ، فأن هذا يعنى زيادة الانفاق الاستهلاكى لهذه الأسرة بمقدار ٢٠ جنيه .

$$\text{وهنا نجد ان } \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}} = \frac{١٠٢٠ - ١٠٠٠}{١٠٠} = \frac{٢٠}{١٠٠} = ٢٠٪$$

- أما لو افترضنا ان دخل هذه الأسرة قد زاد من ٥٠٠٠ جنيه سنويا إلى ٥٢٥٠ جنيه خلال نفس الفترة ـ يعنى هذا أن :

$$\frac{٥٢٥٠ - ٥٠٠٠}{٥٠٠٠} = \frac{٢٥٠}{٥٠٠٠} = ٥٠\%$$

وبذلك نجد ان المرونة الدخلية للطلب على سلع الاستهلاك الجارى $\frac{٢\%}{٥\%} = \frac{٢}{١٠٠} \div \frac{٥}{١٠٠} = ٠٫٤$ = معامل المرونة

وبوجه عام يمكن القول أن معامل المرونة ينخفض عن الواحد الصحيح فى حالة الطلب على السلع الضرورية أو السلع الخاصة بالاستهلاك الجارى والعكس يزيد عن الواحد الصحيح فى حالة السلع الكمالية أو الترفية .

إلا ان المرونة تأخذ شكل حد موجب طالما ان هناك زيادة ولو طفيفة فى الطلب نتيجة للزيادة فى الدخل . كما أنها تصبح حد سالب بالنسبة للسلع الدنيا ، التى ينخفض الطلب عليها نتيجة للزيادة فى الدخل (الخبز - الارز على سبيل المثال) .

٣ - العلاقة بين الاسعار والدخل :

لقد سبق وتعرضنا فى التحليل السابق لأثر التغير فى الدخل على التغير فى الاستهلاك وأفترضنا أن المستوى العام للاسعار يظل ثابتا، الا اننا الآن سوف نتراجع عن هذا الافتراض حيث ان المستوى العام للاسعار يعتبر من العوامل المؤثرة فى الطلب الكلى الفعال .

ولتحليل هذه العلاقة بين الاسعار والطلب بالنسبة لسلعة معينة فأننا سنتعمد ان نتجاهل تأثير العوامل الأخرى على الطلب وذلك بأستثناء سعر تلك السلعة ، كما سنفترض ان الدخول الموزعة وأيضا أسعار السلع الأخرى سوف تظل ثابتة .

أ ـ فى ظل هذه الظروف نستطيع على سبيل المثال ان نحدد عدد شرائط الكاسيت التى يمكن ان تقتنيها مجموعة من الشباب فى أثناء العطلة الصيفية ، علما بأن امكانيات كل منهما محدودة للغاية نظرا لكونهم من الطلاب .

وإذا أخذنا فى الاعتبار سعر شرائط الكاسيت فسوف نفترض ان الطلب عليها سيأخذ الشكل الآتى :

عدد الشرائط المطلوبة واسعارها
بالجنيه المصرى (فى خلال العطلة الصيفية)

سعر الشريط	عدد الشرائط المطلوبة بواسطة			الطلب الكلى
	أ	ب	ج	أ + ب + ج
ـ ر ٣	ـ	١	١	٢
٥ ر ٢	٣	٣	٢	٨
ـ ر ٢	٦	٥	٣	١٤
٥ ر ١	٩	٧	٤	٢٠
ـ ر ١	١٢	٩	٥	٢٦
٥٠ر٠	١٥	١١	٦	٣٢

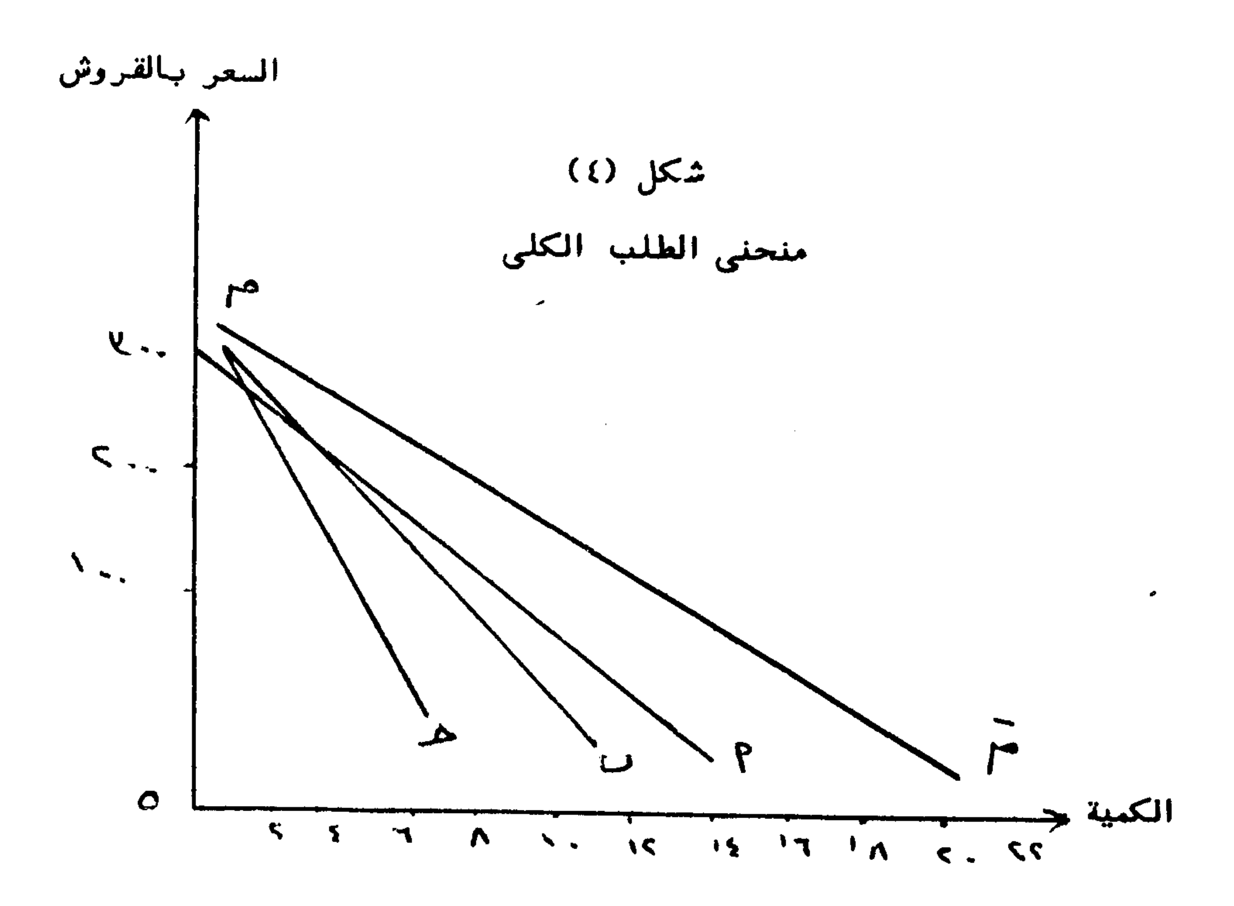
من هذا الجدول يتضح الآتى : ـ

ـ كلما انخفض سعر شريط الكاسيت (فى خلال ٣ شهور العطلة الصيفية) كلما أنتهز الشباب هذه الفرصة واتجهوا إلى زيادة مشترياتهم من هذه السلعة الأرخص نسبيا مضحين فى سبيل ذلك ربما بتوقفهم عن شراء سلعة بديلة ولتكن الكتب أو ارتياد دور السينما أو شراء أفلام الفيديو أو غير ذلك .

ـ أما إذا أرتفع سعر أشرطة الكاسيت فأن هذا ـ بطبيعة الحال ـ سوف يقلل من الكمية المطلوبة حيث سوف يتوجه الشباب ـ نظرا لامكانياتهم المحدودة ـ نحو البدائل الأخرى والتى ستصبح أرخص نسبيا .

- وإذا نظرنا إلى الجدول السابق لوجدنا ان مفردات الطلب الكلي والتي تمثل لنا طلب كل من أ + ب + ج على شرائط الكاسيت تحدد لنا دالة الطلب الكلي على هذه السلعة الترفية . وهذه الدالة هي التي تفسر وتوضح لنا العلاقة بين الكمية المطلوبة من شرائط الكاسيت من جانب كل فرد من الشباب وسعر هذه الشرائط ، كما ان مجموع طلبات الأفراد تمثل لنا الطلب الكلي على هذه السلعة .

ويمكنا تمثيل هذه الدالة بيانيا بالشكل الآتي ، حيث يمثل لنا المحور الرأسي السعر كما يمثل لنا المحور الافقي الكمية المطلوبة من هذه السلعة .

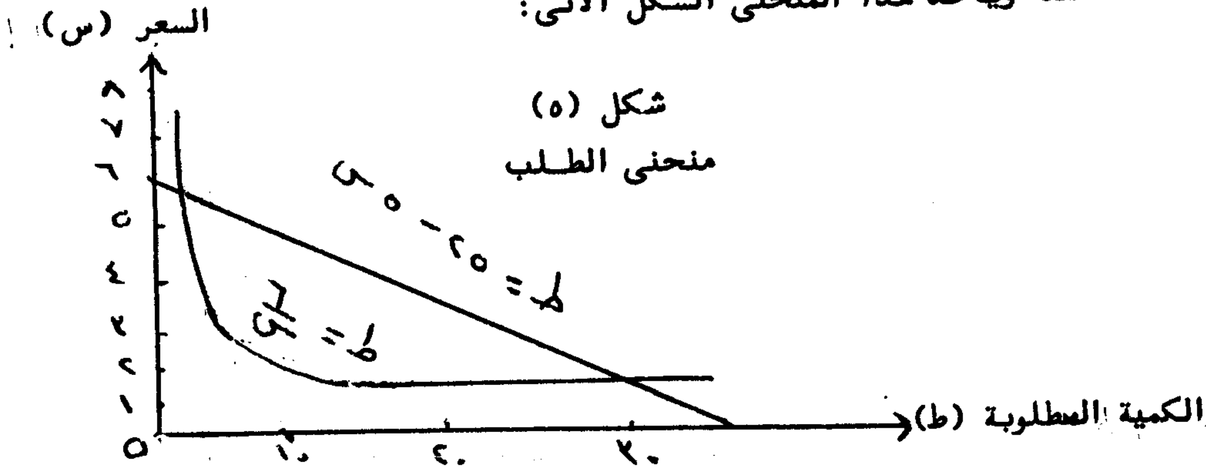


شكل (٤)
منحنى الطلب الكلي

في الشكل السابق وجدنا ان منحنى الطلب أ يمثل لنا طلب الشاب أ على هذه السلعة وهذا يعكس لنا أنه عندما كان سعر الشريط ٣ جنيه أنعدم طلب الشاب أ أى أنه لم يستطع شراى أى كمية من الشرائط وذلك لان سعر الشريط تقع خارج نطاق امكانياته (١) .

ولذلك يتحدد شكل منحنى طلب كل منهم ، بحيث يعبر عن زيادة الكمية المطلوبة طبقا لانخفاض السعر ، ولذلك ينحدر من أعلى إلى أسفل متجها نحو اليمين ، وهذا يؤكد حقيقة عامة : ألا وهى :

أنه كلما انخفض السعر كلما زادت الكمية المطلوبة والعكس كلما ارتفع السعر كلما انخفضت الكمية المطلوبة وبتجميع هذه المنحنيات نصل إلى منحنى الطلب الكلى وهو الذى يمثل لنا طلبات السوق على هذه السلعة ويأخذ هذا المنحنى الشكل الآتى:



وإذا حاولنا التعبير عن هذه الدالة فى صورة جدية فأننا يمكن ان نمثلها بالمعادلة الاتية :

ط = ٢٥ ـ ٥ س

حيث ان ط = الكمية المطلوبة من هذه السلعة

س = يمثل لنا سعر هذه السلعة .

---

(١) اما انخفاض السعر الى ٥ر٢ جنيه للشريط فان هذا يحفز أ ليطلب مع شرائط فى الوقت الذى يزداد فيه طلب ب من شريط واحد إلى ٣ شرائط بينما يزداد طلب ج من شريط الى شريطين ويزداد طلب أ من صفر الى ٣ وعندما ينخفض السعر الى ٢ جنيه يزداد طلب كل من أ إلى ٦ ،ب إلى ٥ ، جـ إلى ٣ شريط .

وبذلك نجد ان دالة الطلب تأخذ شكل المعادلة الخطية فى الشكل السابق .

وحيث ان هذه الدالة تسمح لنا بحساب الكمية المطلوبة .

فاذا وصل سعر الشريط إلى ٢ جنيه فإن الكمية المطلوبة :-
ط = ٢٥ - (٥ × ٢) = ١٥ وحدة (شريط) .

وهنا إذا أرتفع سعر الشريط إلى ٥ جنيه فان الكمية المطلوبة .

ط = ٢٥ - (٥ × ٥) = صفر .
وهذا يعنى ان الكمية المطلوبة قد وصلت إلى درجة الانعدام حيث سيتخلى المشترى عن طلب هذه السلعة نظرا لعجزه التام عن دفع ثمنها الذى يقع خارج حدود دخله أو امكانياته .

والحالة العكسية تماما ، الا وهى إذا انعدم سعر هذه السلعة فمعنى هذا ان هذه السلعة لم تعد سلعة اقتصادية بل أصبحت سلعة حرة كالهواء والشمس وماء البحار وتصبح الكمية المطلوبة .

ط = ٢٥ - صفر = ٢٥ شريط

وهذه الكمية هى التى تحقق الاشباع الكامل للحاجة إلى هذه السلعة .

وإذا نظرنا إلى الرسم السابق نجد ان دالة الطلب الكلى لاتأخذ الشكل المستقيم ، بل على العكس تأخذ الشكل المخروطى والذى يعبر عنه بالمعادلة الآتية :

$$ط = \frac{٦}{س} .$$

ومن الملاحظ ان جميع المنحنيات تجمعها نقطة مشتركة ، حيث نجد ان جميعها ذات ميل سالبا وهذا يجعلها تنحدر من اليسار إلى اليمين وهذه السمة العامة توضح لنا ان : -

- الكمية المطلوبة من سلعة ما تزداد كلما انخفض سعر هذه السلعة .

حيث ان انخفاض السعر يدفع المستهلكين إلى زيادة مشترواتهم من السلعة والعكس فى حالة ارتفاع السعر .

- قد يرجع السبب فى هذا المسلك إلى أنه كلما كان طلب المستهلك على سلعة معينة ذو أهمية أكبر كلما أدى ذلك إلى اقترابه من مرحلة الاشباع الكامل لحاجته إلى هذه السلعة ويؤدى ذلك الى تناقص منفعة الوحدات الاضافية وهذا ما نطلق عليه اقتصاديا اصطلاح تناقص المنفعة الحدية . " La decrosissance de l'utilité marginale " بمعنى ان كل زيادة أضافية أو حدية فى استهلاك سلعة معينة ينتج عنه اشباع أو منفعة تأخذ فى الانخفاض التدريجى حتى تصل إلى الدرجة التى يرفض عندها المستهلك أن يضحى بوحدة النقود فى سبيل الحصول على وحدة اضافية من هذه السلعة . ولذلك لا يقبل المستهلك على شراء أى وحدة اضافية من السلعة إلى اذا انخفض ثمنها بدرجة أكبر من انخفاض منفعتها الحدية ، حتى لا تصبح المنفعة المضحى بها نتيجة انفاق وحدة من النقود أكبر من المنفعة المتحصل عليها من استهلاك الوحدة الاضافية من السلعة .

وبدون شك ، فأن هذا المبدأ لا ينطبق دائما على جميع الأفراد وعلى جميع السلع ، ولكن يتواجد عندما ننتقل من الطلب الفردى إلى الطلب الكلى لسعة أو لخدمة معينة ، حيث أن انخفاض السعر بالنسبة لسلعة أو خدمة معينة يؤدى إلى ظهور فئات جديدة من المستهلكين أو المشتريين الحديين (١) والذين ينتهزون فرصة انخفاض الاسعار

---

(١) وهى ذات الدخول المنخفضة جدا والتى تجعلهم عاجزين فى الحصول على السلع بسعرها العادى .

للحصول على احتياجاتهم من تلك السلعة أو الخدمة . وبذلك نجـــدان هناك - عموما - علاقة عكسية بين مستوى الاسعار والكمية المطلوبة مـــن السلع والخدمات .

ب - ونظرا لان التغير فى الأسعار يؤثر على الكمية المطلوبة من السلع والخدمات ، فأنه من الضرورى ان نقيس درجة حساسية الطلـــب لمثل هذه التغيرات فى الأسعار . ولتحقيق هذا الغرض يتحتم على الملل الاقتصادى ان يلجأ إلى مبدأ :

مرونة الطلب بالنسبة للتغير في الاسعار (المرونة السعرية)

ويمكن تعريف هذه المرونة على أنها درجة استجابة أو حساسيـــة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير فى مستوى اسعارها وهى :

$$\frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة من السلعة } \%}{\text{التغير النسبى فى سعر هذه السلعة } \%}$$

فلو فرضنا ان ط = الطلب على سلعة معينة
س = سعر هذه السلعة
م = معامل المرونة .

فيمكننا ان نضع ذلك فى شكل المعادلة الآتية :

$$\text{مرونة الطلب السعرية م ط / س} = \frac{\frac{\Delta ط}{ط}}{\frac{\Delta س}{س}}$$

- فلو أفترضنا مثلا ان دالة الطلب لسلعة معينة = ٢٥ - ٥ س
وإذا كان السعر واحد جنيه فقط فإن الكمية المطلوبة = ٢٥ - ٥ × ١ = ٢٠ وحدة . إما إذا أفترضنا ان هذا السعر قد ارتفع بنسبة ١٪ فـــإن

الطلب يصبح كالآتى : -

ط = ٢٥٠ - ٥ (١٠ر الى = ١٩٫٩٥ وحدة .

ومن هنا نجد ان ارتفاع السعر بمقدار ١٪ أدى إلى انخفاض الكمية من ٢٠ - ١٩٫٩٥ = ٠٥ر٠ وحدة أى بمقدار ٢٥ر٪

- وإذا وضعنا ذلك فى الشكل المعادلى فأنه يصبح كالآتى : -

م ط / س = ٢٥ر٠٪ / ١٪ = - ٢٥ر٠

وهنا نجد ان مرونة الطلب بالنسبة للاسعار عادة ما تكون سالبة،حيث ان ارتفاع الاسعار يؤدى إلى تخفيض الطلب على السلعة والعكس بالعكس .. إلا أنه عندما تكون القيمة المطلقة لمعامل المرونة أكبر من الوحدة فأن الطلب على السلعة يكون مرن ، بمعنى ان الكمية المطلوبة تتغير بنسبة أكبر من النسبة التى يتغير بها السعر بمعنى ان انخفاض السعر بنسبة ٥٪ - على سبيل المثال - يؤدى حتما إلى تغير الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من ٥٪ .

وهنا نجد ان الانفاق الكلى لمجموع المستهلكين سوف يزداد بالرغم من انخفاض السعر ويرجع ذلك إلى زيادة مشترياتهم بنسبة أكبر، اما إذا كانت المرونة أقل من الوحدة (أقل من واحد صحيح) فأن الطلب على السلع يكون غير مرن بمعنى ان انخفاض السعر بنسبة ١٪ مثلا يؤدى إلى زيادة الكمية بنسبة أقل من ١٪ وهنا نجد الانفاق الكلى لمجموع المستهلكين سوف ينخفض .

أما إذا كانت المرونة = الوحدة فعلى الرغم من ان الكمية المطلوبة تتغير بالقدر الذى يتغير به السعر فأن الانفاق الكلى لجمهور المستهلكين يظل ثابت كما هو أى لا يتغير .

ولتوضيح ذلك نفترض مثلا ان : ـ

ـ دالة الطلب ط = $\frac{٦}{س}$

ـ أننا نستطيع حساب الكمية المطلوبة وأيضا الانفاق الكلى لجمهور المستهلكين (السعر × الكمية) عند كل تغير فى الاسعار

الانفاق الكلى للمستهلكين والكمية المطلوبة
حسب التغير فى الأسعار

السعر (س)	الكمية المطلوبة (ط)	الانفاق الكلي لجمهور المستهلكين ط × س
١	٦	٦
٢	٣	٦
٣	٢	٦
٤	٥ر١	٦
٥	٢ر١	٦

ـ من الجدول السابق نجد أنه بالرغم من تغير مستوى السعر والكمية المطلوبة فأن الانفاق الكلى لجمهور المستهلكين سيظل كما هو ٦ وحدات .

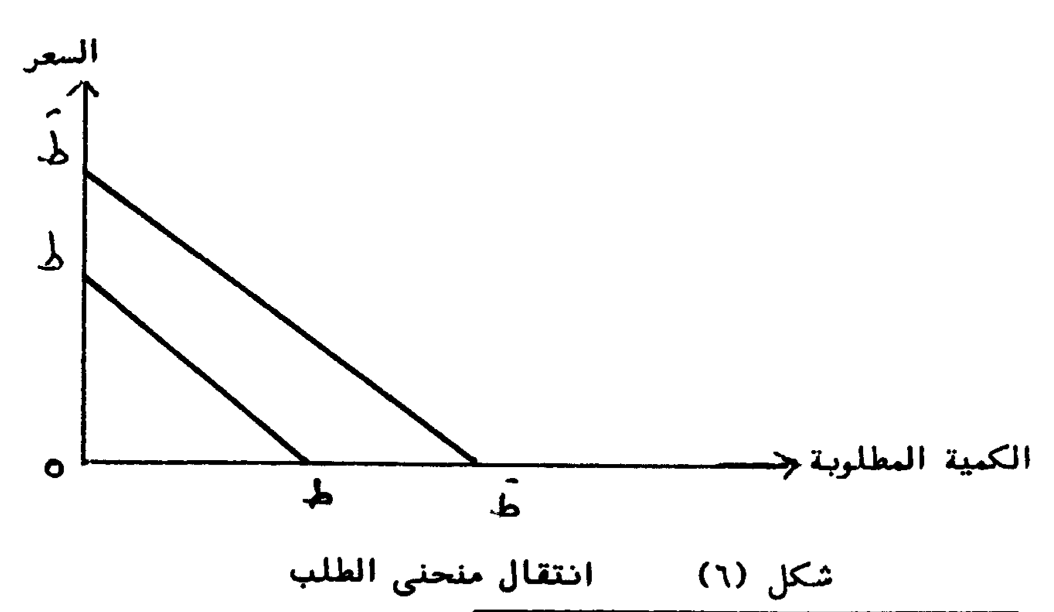
ـ وبذلك نجد ان ط = $\frac{٦}{س}$ هى دالة الطلب حيث تساوى مرونة الوحدة .

جـ ـ لقد سبق وافترضنا فى تحليلاتنا السابقة بخصوص أثر تغير الاسعار على الكميات المطلوبة من سلعة معينة (مع بقاء جميع المتغيرات الاخرى على حالها) والآن سوف نسقط هذا الغرض الغير واقعى وسنأخذ فى الاعتبار محدد هام آخر الا وهو :

أثر تغير أذواق المستهلكين نتيجة لتغير الدخول وأيضا نتيجة للحملات الاعلانية المركزة لترويج السلع الكمالية والترفية وخصوصا السلع المستوردة والانماط الاستهلاكية الغريبة ، وأيضا كأثر لتغير أسعار السلع الأخرى سواء كانت بديلة أو مكملة [1] وهذا سيؤدى بطبيعة الحال إلى تغير وضع منحنى الطلب .

ويتضح لنا ان تغير الأذواق يؤثر بلا شك على الكمية المطلوبة من السلعة ، فعلى سبيل المثال نجد أنه فى الآونة الأخيرة ، زيادة نسبة المحجبات والمحتشمات في المجتمع المصرى ، مما أدى الى زيادة الطلب على الملابس النسائية الطويلة وغطاء الرأس . وهنا نجد ان منحنى الطلب على هذه السلعة من الملابس سوف ينتقل فى اتجاه اليمين كما يظهر فى الشكل الآتى حيث يتضح لنا :

انتقال المنحنى من ط ط إلى ط/ ط/



شكل (٦) انتقال منحنى الطلب

(١) السلع البديلة هى التى تصلح للاحلال محل سلعة أخرى كاللحوم والدواجن أو الأرز والمكرونة أما السلع المكملة فهى التى تكمل سلعة أخرى في الاستعمال أو الاستهلاك كالسيارات والبنزين أو الشاى والسكر ، فلا يمكن مثلا قيادة السيارة بدون بنزين ولا يمكن شرب الشاى بدون سكر الا فى حالات المرض أو الريجيم .

وهذا الانتقال يفسر لنا ان عند كل مستوى من الاسعار تزداد الكمية المطلوبة من هذه السلعة . نفس الشيئ يمكن قوله عند تغير الدخل، بمعنى أنه فى حالة انخفاض الدخل فهذا سوف ينعكس فى صورة انخفاض الكمية المطلوبة من السلع والخدمات عند كل مستوى من مستويات الأسعار وهذا يمكن ان يتضح فى حالة انتقال المنحنى ط/ ط/الى ط ط أى سوف ينتقل ناحية اليسار .

ونود ان نشير إلى أن تغير أسعار السلع الأخرى تؤدى إلى نفس النتيجة ونفس الأثر بالنسبة لمنحنى الطلب على السلع والخدمات، إلا أن هذا يتوقف على درجة التكامل وعلى درجة الاحلال بين السلع.

وعلى سبيل المثال لو أخذنا فى الاعتبار فى حالة الطلب على اللحوم أن سعر الدواجن قد انخفض فمن البديهى أن يزداد الطلب عليها من قبل المستهلكين على حساب اللحوم التى سينخفض الطلب عليها لأنها أصبحت أغلى نسبيا من الدواجن التى تحقق للمستهلكين نفس مستوى الاشباع تقريبا ، ولذلك سيصاحب زيادة الطلب على الدواجن انخفاض الطلب على اللحوم وهنا يقال أن مرونة التقاطع [(١)] للطلب على اللحوم بالنسبة لسعر الدواجن تكون ذات حد موجب ونفس الشيئ بالنسبة لمرونة التقاطع للطلب على الدواجن بالنسبة لسعر اللحوم، وهذا ناتج من أن السلعتين يمكن اعتبارهما بديلين شبه كاملين بحيث يمكن لأحدهما أن تحل محل الأخرى وتحقق نفس مستوى الاشباع تقريبا للمستهلكين .

أما بالنسبة للسلع المكملة كالبنزين والسيارات يتضح لنا أن ارتفاع سعر السيارات ، على سبيل المثال ، يؤدى إلى انخفاض الطلب

---

(١) يقصد بمرونة التقاطع درجة استجابة الطلب على سلعة ما لتغيرات ثمن سلعة أخرى .

عليها وبالتالي ينخفض الطلب على البنزين المستخدم في تسيير السيارات . وهنا نجد أن مرونة التقاطع للطلب على البنزين بالنسبة لأسعار السيارات تكون ذات حد سالب حيث أن التغير في الأسعار يأخذ اتجاها عكس اتجاه التغير في الطلب على هذه السلعة وذلك لأن البنزين والسيارات هما سلعتين مكملتين . وينتج عن هذا أن أى ارتفاع في سعر سلعة مكملة (البنزين) يؤدى الى اتجاه منحنى طلب السلعة محل الدراسة (السيارات) إلى اليسار والعكس بالعكس أما أى زيادة في سعر سلعة من السلع البديلة (الأرز) يقتضى اتجاه منحنى الطلب على السلعة محل الدراسة (المكرونة) إلى اليمين والعكس بالعكس .

الخلاصة

نخلص مما سبق إلى أن طلب السوق على السلع والخدمات يتوقف على العديد من العوامل أهمها أسعار السلع والخدمات ومستويات الدخول وأذواق المستهلكين . كما يتضح لنا ان طلب السوق على سلعة معينة يتوقف أيضا على أسعار السلع الأخرى البديلة والكملة . ونود ان نشير إلى ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وسعرها علاقة عكسية طبقا لقانون الطلب (باستثناء الحالات الاستثنائية) ففي حالة انخفاض السعر يزداد الطلب من خلال تمدد منحنى الطلب .وفي حالة ارتفاع السعر يقل الطلب من خلال انكماش منحنى الطلب . بمعنى ان منحنى الطلب لا يغير موضعه في حالة تغير سعر السلعة وتزداد الكمية المطلوبة أو تقل عند انخفاض السعر أو ارتفاعه عن طريق تمدد أو انكماش نفس منحنى الطلب ، هذا بأفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها (بخلاف السعر) دون تغيير . ولكننا نلاحظ أن تغير الأذواق أو الدخول أو اسعار السلع الأخرى يؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة بزيادة أو نقصانا من خلال انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين (زيادة) أو إلى اليسار نقصانا . فإذا تغيرت الأذواق في صالح السلعة بحيث يصبح لمستهلكين أكثر ميلا لاستهلاك السلعة فان ذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على السلعة عن طريق انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين والعكس بالعكس . وفي حالة تغير الدخل بالزيادة يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلعة وانتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين (باستثناء السلع الرديئة) والعكس بالعكس . ويؤدى تغير الأسعار للسلع البديلة بالارتفاع ، إلى زيادة الطلب على السلعة محل الدراسة عن طريق انتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين والعكس في حالة ارتفاع أسعار السلع المكملة فان هذا يؤدى الى نقص الطلب على السلع الاصلية وانتقال منحنى الطلب بأكمله إلى اليسار والعكس بالعكس . وتقيس لنا مرونة الطلب السعرية درجة حساسية واستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير في ثمنها . أما مرونة الطلب

الدخلية فأنها تقيس لنا درجة استجابة تلك الكمية لتغيرات الدخـــــل، بينما نقيس لنا مرونة التقاطع درجة استجابة الطلب على سلعة مــــــا لتغيرات ثمن سلعة أخرى .

تمارين وأسئلة على هذا الفصل

١ - حدد ما هي السلع الدنيا ؟ ولماذا تعتبر كذلك ؟

٢ - إذا افترضنا ان الانفاق الاستهلاكي في عام ١٩٨٥ على مجموعة معينة من السلع (على أساس الاسعار الثابتة لسنة الاساس ١٩٨٤ = ١٠٠) قد كان كالآتي :

السلعة	المبالغ المنفقة بالمليون جنيه
السيارات	١١٣ر٠
الثلاجات	١٠١ر٠
الأدوية	١١١ر٠
الخدمات الصحية	١٠٨ر٠
الخدمات الأخرى	١٠٥ر٢

وإذا علمنا ان الرقم القياسي للدخل الحقيقي للاسرة ازداد من ١٠٠ في سنة الاساس ١٩٨٤ إلى ١٠٥ر٦ في عام ١٩٨٥ .

- احسب بالتقريب المرونات المختلفة للاستهلاك بالنسبة للدخل.

٣ - إذا افترضنا ان الطلب الاستهلاكي على سلعة معينة = ط
فما هي مرونة الطلب الاستهلاكي بالنسبة للدخل عندما يصل إلى ١٠٠ جنيه؟

٤ - إذا كانت دالة الطلب على السجاير تأخذ الشكل الآتي

ط = ٤٨ - ٢ س

حيث ان س = سعر عليه السجاير .

أ - أسم منحنى الطلب .

ب - ما هى الكمية المطلوبة لذا أصبح الثمن ٢٠ قرشا ؟

ج - ما هو السعر الذى يمكن تحديده حتى يمكن تصريف ٢٠ علبة؟

د - ما هو السعر الذى يتوقف عنده المستهلك عن شراء السجاير والتخلى عن التدخين ؟

٥ - ما هى المرونة السعرية للطلب على السجائر (طبقا لدالة الطلب السابقة) فى حالة وصول سعر العلبة إلى ١٥ قرشا وكيف يمكن تحديد الانفاق الكلى للمستهلكين إذا أرتفع السعر من ١٥ : ١٦ قرشا بالنسبة للعلبة الواحدة ؟

٦ - نفترض ان دالة الطلب = ط = $\frac{١٢}{س}$

أ - كم تكون الكمية المطلوبة إذا كان السعر ٤ قروش ؟

ب - كم يكون الطلب على السلعة إذا كانت هذه السلعة سلعة حرة ؟

ج - كم تكون المرونة السعرية للطلب ؟

٧ - ما هى قيمة معامل مرونة الطلب على سلعة معينة إذا كانت الكمية المطلوبة منها غير حساسة للتغيرات فى اسعار هذه السلعة؟ فكيف يكون شكل منحنى الطلب فى هذه الحالة ؟

- ما هو الحال إذا أدى التغير الطفيف فى السعر إلى تغير كبير فى الكمية المطلوبة من سلعة معينة ؟

- ما الذى يمكن استنتاجه فيما يختص بمغزى ميل منحنيات الطلب ؟

٨ - فى أى اتجاه سوف يتجه منحنى الطلب على السلع عندما يرتفع دخل المستهلك ؟ وفى أى اتجاه سوف يتجه منحنى الطلب على

اللحوم فى حالة انخفاض أسعار الدواجن ؟ وفى أى اتجاه سوف يتجـــه منحنى الطلب على اطارات السيارات إذا انخفض سعر البنزين ؟

٩ - أذكر ثلاث سلع بديلة وثلاث سلع مكملة ؟

١٠ - إذا كانت عندك مجموعات من السلع الآتية : -

- كوكا كولا - شويبس .
- مضارب تنس - كور تنس
- زبدة وسمن صناعى
- منضدة وكراسي للبلاج .
- كاكاو وأقلام كتابة .
- لحوم - دراجات .

فالمطلوب ان تحدد بالنسبة لكل مجموعة من هذه السلع مـــا إذا كانت مرونة التقاطع للطلب موجبة أو سالبة أو منعدمة .؟

الفصل الثالث
عرض السلع والخدمات

مقدمة :

ان معظم السلع الاقتصادية التى تعرض فى الأسواق تعتبر من قبيل المنتجات ، وفى عالمنا المعاصر ، نجد أن الانتاج يقوم على أساس عمليات معقدة ومتشابكة بحيث يعتبر كنتاج حتمى للتنظيمات المتخصصة والمنتشرة فى جميع ارجاء العالم . ولذلك فأننا نجد ان العمليات الانتاجية ، بوجه عام ، تأخذ شكل فروع أنتاجية متخصصة (مثل الصناعات الكيميائية ، صناعة الحديد والصلب ، صناعة البتروكيماويات ، صناعة المنسوجات ، صناعة الأجهزة الحديثة، صناعة الاسلحة . . . إلى غير ذلك) ، كما أن كل فرع من هذه الفروع يختص أو يقوم به مشروع معين أو مجموعة من المشروعات المتخصصة وذلك حسب الأهمية النسبية للصناعة ووزنها النسبى فى الاقتصاد القومى وأيضا حسب مقدار أو قيمة رؤوس الأموال المستمرة فى هذه الصناعة .

وحيثما تثار مشكلة وجود الندرة النسبية "La rarete Relative" للموارد الانتاجية ، فإن الانتاج لا يمكن ان يتحقق بالمجان "gratuit" بل على العكس لابد ان تنطوى عملية الانتاج على تكاليف معينة تختلف فى قيمتها من صناعة إلى صناعة ومن فترة إلى أخرى . فإذا كانت العوامل الاساسية للانتاج فى معظمها أو فى بعضها ، تتسم بالندرة النسبية فأن هذا سوف ينعكس فى ارتفاع تكلفة الانتاج ومن ثم ارتفاع اسعار السلع النهائية التى يقوم المشروع بانتاجها ، وكلما زادت الندرة النسبية للموارد الانتاجية كلما أدى ذلك إلى ارتفاع عنصر التكلفة مما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع المعروضة فى الاسواق .

ومن هنا نجد ان دراسة عرض السلع والخدمات ومن ثم العلاقة

بين الكمية المعروضة والأسعار المحددة ، تقودنا حتما إلى ضرورة تحليل مسلك تكاليف الانتاج (تكاليف عوامل الانتاج) وهذا ما سنتناوله الآن .

١ - مسلك تكاليف الانتاج

"Le comportement des côuts de production"

يتوقف مستوى تكلفة أو نفقات الانتاج - كما سبق ذكرنا - بدرجة أو بأخرى على مدى توافر الموارد الاقتصادية الضرورية [١] للعملية الانتاجية ، وعلى أسعار هذه الموارد أيضا [٢] وأيضا على معدل كفاءة تشغيلها واستخدامها في العملية الانتاجية . ولذلك فأننا نجد أنه من الضرورى التعرض لعوامل الانتاج ، بقصد تحديد تكلفتها ومن ثم تكلفة المنتجات النهائية .

أ - عوامل الانتاج :

لقد يتبادر إلى الذهن تساءل هام ألا وهو : -
ما هو المقصود بعوامل الانتاج ؟

وللأجابة على هذا التساءل ، يمكننا القول ، ان العرف الاقتصادى قد جرى على تقسيم الموارد الاقتصادية المتاحة إلى : -

١ - العمل   ٢ - الموارد الطبيعية   ٣ - رأس المال .

وسنحاول الآن تحليل كل عنصر من هذه العناصر ودوره في العملية الانتاجية .

١ - أ - العمل

هو النشاط الأنساني الذى يعتبر المحور الأساسي لتحريك عملية الانتاج ، فضلا عن كونه العامل الأول من عوامل الانتاج .

---

(١) وتتمثل هذه الموارد الاقتصادية في الموارد الطبيعية (الأرض وثرواتها) والموارد البشرية (قوى العمل) والموارد المالية (رأس المال) .

(٢) تكلفة عوامل الانتاج المختلفة (أجور - ريع - أرباح وأسعار الفائدة) .

ونظرا لأن تشغيل أو توظيف واستغلال أى عامل من عوامل الانتاج له سعر معين ، بحيث يمثل هذا السعر العائد المناسب بالنسبة لعامل أو عنصر الانتاج المستخدم أو المستغل أو الموظف فى العملية الانتاجية وفى نفس الوقت فإنه يمثل نوع من أنواع التكاليف المختلفة للانتاج .

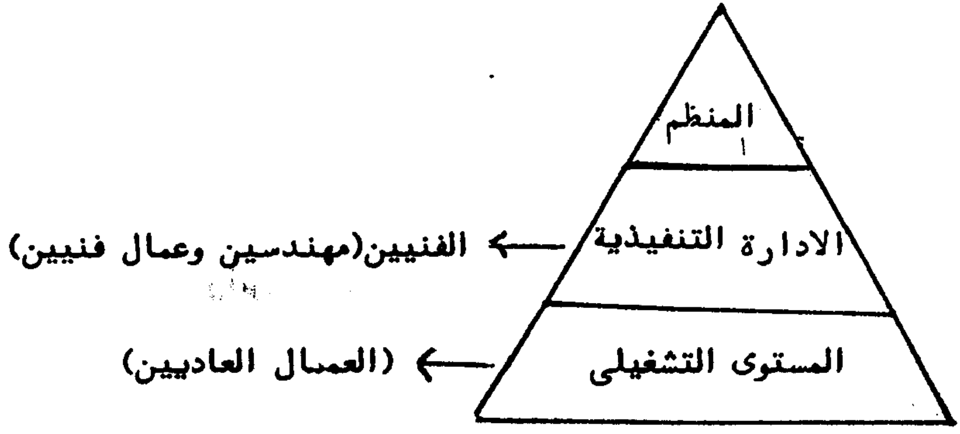
ومن هنا نجد أن سعر العمل هو الأجر أو المرتب أو المكافأة، بحيث يمثل لنا هذا السعر : المقابل المادى الذى يحصل عليه العامل نظير الجهد الذى بذله فى العملية الانتاجية . وقد تختلف نوعية العمل المشترك فى العملية الانتاجية من فرع إلى فرع ومن مستوى [illegible] آخر ، وذلك حسب طبيعة العملية الانتاجية وحسب ما نتطلب[illegible] وخبرات ومهارات وكفاءة وحسب مدى توافر هذه المواصفات فى القوى العاملة . وعلى ذلك يختلف الأجر الممنوح حسب طبيعة العمل وحسب مهارة وخبرة ومستوى تعليم العامل . ومن هنا جاء تقسيم العمل الى ثلاث مستويات :

المستوى الأول : ويشمل العمل الفنى ← يتطلب دراية وخبرة ومهارة معينة وهذا ما يمثله (فئة المهندسين والفنيين والعمال المهرة)

المستوى الثانى : ويشمل العمل العادى ← يحتاج إلى قدرة تحمل وطاقة كبيرة على العمل بدرجة تفوق درجة المهارة وهذا ما يمثله (العمال العاديون)

المستوى الثالث : وهم العمل الادارى والتنظيمى ← وهو طبقة المنظمون ورؤساء المشروعات الذى يتميزون بخبرتهم وعلمهم فى شئون ادارة المشروعات .

فضلا عن مسئولياتهم عن تحديد أسلوب الانتاج المستخدم وكذلك عدد العمال ونوعيتهم وأيضا طبيعة المنتجات إلى غير ذلك . وهؤلاء المنظمون هم الذين يرسمون ويحددون السياسات الانتاجية ويتخذون القرارات الكفيلة بتنفيذها وهم المسئولون عن نجاح أو فشل الخطط الانتاجية أو التسويقية وكذلك الخطة العامة للمشروع ولذلك فهم يمثلون مستوى الأدارة العليا الذى يقع فى قمة الهرم التنظيمى كما هو موضح فى الشكل الآتى :



٢ - أ - الموارد الطبيعية

تتكون الموارد الطبيعية من السلع التى تهبها لنا الطبيعة، والتى تتمثل فى :

الأرض الخصبة ، المواد الأولية الموجودة فى باطن الأرض سواء فى صورة مواد طاقة (البترول أو الغاز الطبيعى) ، أو معادن هامة للتصنيع (حديد - قصدير - نحاس - زنك إلى غير ذلك). أو ما فوق سطح الأرض من هواء وأمطار واشعة الشمس وكلها موارد طبيعية ضرورة للعملية الانتاجية .

وبالنسبة لأستغلال الأراضي الخصبة أو المستصلحة ، في الزراعة فإن هذا يعني استغلالها ودخولها في مجال الانتاج ، وهذا يحقق لحائزيها أو لمستغليها أو لاصحابها عائد يطلق عليه أقتصاديا لفظ الريع " La rente " وبهذا المعنى نجد أن :

الريع هو ثمن استغلال الأرض أو المواد الأولية الموجودة في باطن الأرض عندما يتم استغلالها في العملية الانتاجية أو حينما تدخل في نطاق الاستخدام الاقتصادي . ولو أن ثمن المواد الأولية يعتبر ثمن أو سعر مركب ، حيث يدخل في حساب قيمتها تكلفة العوامل الأخرى التي تشترك في عملية استخراجها ، فعلى سبيل المثال ، نجد ان سعر البترول = أجور العاملين المشتركين في عملية استخراجه + تكلفة الآلات المستخدمة + نفقات نقله من موطن انتاجه سواء بالنقل البحرى أو من خلال الأنابيب " Tap-line ".
وبالتالي فأن سعر البترول لا يمثل تكلفة استخراج هذه المادة الأولية فقط ، بل تضاف إليها تكلفة العوامل الأخرى للانتاج والتي استخدمت من أجل الحصول على هذه المادة الاستراتيجية .

٣ - أ - رأس المال :

يتمثل رأس المال في مجموعة السلع الانتاجية (آلات ، معدات ، مصانع ، سيارات نقل . . . الخ) والتي بمقتضاها تتحقق انتاجية عوامل الانتاج الأخرى وتتبلور قيمتها بالنسبة للعملية الانتاجية ، وخصوصا زيادة انتاجية عنصر العمل في كل مشروع أو صناعة معينة ، حيث ان ذلك يتوقف على مستوى الفن الانتاجي المستخدم والخاص باستخدام الميكنة الحديثة التي تزيد من كفاءة وانتاجية عملية الانتاج ، وذلك من خلال رفعها لمستوى أداء العاملين وتقليل الوقت والحركة وأيضا الفاقد من المواد الأولية بالدرجة التي تقلل من التكلفة الكلية للمنتجات النهائية .

وجدير بالذكر ان عملية زيادة الميكنة واستخدام الفنون الانتاجية

الحديثة والأجهزة المتقدمة فنيا فى أى مشروع من المشروعات يعتبـــر نوع من أنواع الاستثمار ، إلا أن هذه العملية تمثل بالنسبة للمشـــروع نوعا خاص من التكلفة التمويلية يتمثل فى سعر الفائدة الذى يتحتـــم دفعه إلى البنوك أو المؤسسات التمويلية التى تقوم باقراض المشـــروع لجزء من رأس المال اللازم لتمويل هذه الاستثمارات ، ولاسيما أنه فـــى ظل التقدم الفنى الحديث واتساع السوق النقدى والمالى وبسبب ضخامـــة المبالغ المطلوب توفيرها للعمليات الانتاجية ، يصعب على أى مشـــروع ان يمول جميع احتياجاته بأمواله الخاصة المتمثلة فى حصص المساهميـــن أو من مال صاحب المشروع وشركائه ، حسب الشكل القانونى للمشـــروع.

ومن هنا نجد أن سعر الفائدة هو ثمن استغلال رأس المـــال، أو هو المقابل المدفوع نظير الأقراض .

وجدير بالذكر أن أهم القرارات التى يتخذها المنظمـــون أو القائمون على أدارة المشروعات ـ سواء كانت انتاجية أو خدميـــة هو الاختيار أو المفاضلة بين الاساليب الفنية الواجب استخدامها مـــن أجل تحقيق عملية الانتاج ، بما يكفل للمشروع الخاص تعظيم ربحيتـــه التجارية تقليل نفقاته ودرجة المخاطر التى يمكن ان يتعرض لها . وفـى الواقع يوجد العديد من الأساليب التى يستطيع المنظم من خلالهما التوفيق بين عوامل الانتاج المختلفة واستخدامها بالنسب التى تتمشى مـــع امكانياته واحتياطاته بغرض تحقيق اهدافه ، فعلى سبيل المثـــال ، إذا أفترضنا أن هناك مشروع لانتاج سجاد الصلاة ، فأن المنظم فى هـــذه الحالة أمامه اختيارين : ـ

ـ الأختيار الأول وهو ان يتجه إلى انتاج مثل هذه النوعيـــة مـــن السجاد يدويا وذلك باستخدام الانوال العادية ، وهنا يتطلب الأمـــر الاستعانة بعدد كبير من الايدى العاملة (حتى ولو كانوا من الصبيـــة صغار السن والمتسربين من التعليم) . وهذا الأسلوب كثيف العمل يكون صالح واقتصادى فى حالة إذا كان هذا المصنع يقع فى منطقة شعبيـــة

يزداد فيها نسبة الصبيه والفتيان المتسربين من التعليم نظرا للضغوط الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاهتمام بتربية النشئ تربية علمية . وبالتالى نجد أن المنظم هنا يستطيع ان ينتهز هذه الفرصة ، بتشغيل عدد كبير من هؤلاء الباحثين عن فرصة عمل حتى ولو بأجر زهيد ، محققا بذلك هدفه وهو استغلال الايدى العاملة الرخيصة - بعد تدريبها - وهذا فى حد ذاته كفيل بتخفيض نفقاته ، فضلا عن اسدائه خدمة جليلة لهذه البيئة وللمجتمع بأسرة وهو ايجاد فرص عمل لهؤلاء المتعطلين الذين قد تدفعهم ظروفهم الاجتماعية إلى الانحراف .

وهنا نجد ان المنظم قد أختار - فى هذه الحالة - الاسلوب الأمثل للأنتاج وذلك فى ضوء الامكانيات المتاحة له . وإذا نظرنا إلى هذا المنطق ، لوجدنا أنه الاسلوب الذى تتبعه دول جنوب شرق آسيا والتى سارت بخطى سريعة فى طريق التنمية والتقدم مثل كوريا الجنوبية تايوان وسنغافورة فى بداية عهدهم للتنمية حيث وافقت هذه الدول على إقامة فروع للشركات المتعددة الجنسية (مثل فيلبس - كانون سنجر إلى غير ذلك) داخل حدودها مستخدمة الأسلوب كثيف العمل ومستغلة توافر ورخص الأيدى العاملة المدربة . وهنا فقد استطاعت هذه الصناعات تقديم فائدة عظيمة لهذه الاقتصاديات من خلال :

- اقامة صناعات جديدة كانت تفتقر إليها هذه المنطقة من خلال توفيرها لمنتجات جديدة توجه جزء فيها للاستهلالك المحلي ويوجه الفائض نحو التصدير فقد يساعدها ذلك على تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة .

- اتاحة فرص عمل لجيش الشباب المتعطل والباحث عن فرص عمالة والذى كان يشكل ضغط على موارد الدولة .

- توليد دخول جديدة تسمح برفع مستويات المعيشة السائدة .

- زيادة كفاءة اقتصاديات هذه الدول من خلال الاستغلال الامثل لجميع مواردها .

ـ أما الافتراض الثانى : هو أن يلجأ المنظم إلى انتاج هـــذا النوع من السجاد آليا . وهنا يتطلب الأمر استخدام الأسلوب كثيـــف رأس المال والمتمثل فى ميكنة جميع مراحل الانتاج بغرض الاستفـــادة من وفورات الانتاج السريع والكبير . إلا أن هذا الاختيار قد يرجـع أصلا إلى العديد من الاعتبارات :

ـ ارتفاع أجور العمال .
ـ زيادة كثافة الامكانيات المالية .
ـ زيادة اتساع السوق .

وهذا ما يتبع فى الصناعات الانتاجية والثقيلة فى الدول المتقدمة والتى تمثل الأجور بندا كبير من بنود التكاليف الكلية لارتفاع مستويات الاجور السائدة وقوة النقابات العمالية ، ولذلك تلجأ هذه الـــدول الى استخدام الميكنة فى جميع مراحل العلمية الانتاجية (حالة ألمانيـــا ـ فرنسا ـ كندا ـ انجلترا والولايات المتحدة ...) ـ فعلى سبيل المثال نجد أن المنظم فى شركات فيلبس الخاصة بانتاج الأجهزة الكهربائيـة المنزلية ـ والتى لها فروع فى معظم دول العالم ـ يلجأ فى هولندا وايطاليا إلى استخدام الاسلوب كثيف رأس المال فى عملية انتاج وتجميـــــع الأجهزة حتى يقلل من تكاليف الانتاج بسبب عنصر الأجور المرتفعـــة. وفى نفس الوقت يستخدم الأسلوب كثيف العمل فى نفس الصناعـــــة الموجودة فى تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة حيث يقوم العمال بعملية الانتاج بمساعدة الآلات ونفس الشيئ بالنسبة لعملية التجميع . وهنا نجـد ان الاسلوب المستخدم فى الانتاج يختلف من اقتصاد إلى أقتصـــاد بالنسبة لنفس الصناعة ومن صناعة إلى أخرى حسب مدى توافر عوامـــل الانتاج المختلفة وكذلك حسب اسعارها وتكلفتها وحسب أهمية الصناعة.

ومن الواضح ان استخدام الأسلوب كثيف رأس المال (المتمثـل فى آلية ويمكنه جميع مراحل الانتاج) على الرغم من أنه ينطوى علـــى تكاليف باهظة يحتاج لرؤوس أموال كبيرة ، إلا أن هناك ما يبرره فى

حالة الانتاج الكبير وفى حالة الصناعات الاستراتيجية الهامة وصناعات التصدير فى الدول المتقدمة التى لا تعانى من قصور قنوات التمويل الداخلية أو الخارجية . وبذلك يمكننا القول أن هناك حجم أمثل للانتاج بالنسبة للمشروع الذى يمتلك طاقة محددة من الميكنة والآلات، كما ان الاسلوب الأمثل للانتاج هو ذلك الاسلوب الذى يسمح لنا بتخفيض سعر تكلفة الوحدة المنتجة إلى أدنى حد ممكن . وهذا ما يقودنا إلى تحليل تكاليف الانتاج .

ب - تكاليف الانتاج

نظرا لأن عملية الانتاج لا يمكن تحقيقها إلا باستخدام كمية معينة من المواد الأولية (خامات - مواد طاقة) ومستوى معين من التشغيل الآلى (المتمثل فى العدد والآلات والمعدات) وأيضا عدد معين من الايدى العاملة التى تعمل على هذه الآلات ، فأن المشروع لابد له ان يتحمل تكاليف هذه العوامل المشتركة فى عملية الانتاج . إلا ان هذه التكاليف ليست جميعها ذات طبيعة واحدة ، بل تختلف فيما بينها ولذلك يمكن اجمالها فى مجموعتين اساستين - نظرا لتعددها :

١ - ب - التكاليف الثابتة " Les coûts fixes "

هو ذلك القدر من التكاليف الذى يتحمله المشروع فى جميع الأحوال ، حتى ولو لم يحقق هذا المشروع أى كمية من الانتاج أو أى نسبة من التوزيع . وهذه التكاليف تتمثل فى أسعار الآلات المشتراه وفوائد الديون المفترضة وأقساط الايجار الخاصة بالمنشأة ، أقساط التأمين ومرتبات ومكافآت المنظمين أو للقائمين بإدارة المشروع. ولذلك فإن زيادة الانتاج تصبح من أهم أهداف المنشأة ، بحيث تستطيع ان تقلل نصيب الوحدة الواحدة من التكاليف الثابتة والتى تتحملها المنشأة بصفة دائمة ومستمرة مهما اختلفت ظروف الانتاج وتغيرت حالة السوق . وبذلك تصبح التكاليف الثابتة أحدى المحددات الاساسية لتحديد السعر النهائى للسلعة أو للخدمة .

٢ ـ ب ـ التكاليف المتغيرة Les coûts variables

يسمى هذا النوع من التكاليف بالمتغيرة نظرا لارتباطه بمستوى وحجم الانتاج ، بمعنى أنه يختلف عن التكاليف الثابتة ، فى أنه يتغير بالزيادة أو النقصان طبقا للتغير الذى يطرأ على كمية الانتاج المحققة . وتنعكس هذه التكاليف فى صورة أجور العمال ـ الأجور الأضافية ـ نفقات شراء المواد الأولية ـ نفقات الطاقة المستخدمة ، نفقات الدعاية والاعلان ، مصاريف منافذ التوزيع المختلفة إلى غير ذلك من التكاليف التى يتطلبها اضافة أى خطوط انتاج جديدة أو أى زيادة فى حجم المصنع أو المنشأة . ولذلك تزداد التكاليف المتغيرة كلما زاد حجم الانتاج، بمعنى أنه لابد من استخدام كميات أكبر من المواد الأولية أوتشغيل عدد إضافى من العمال أو زيادة ساعات عمل العمال الأصليين من أجل تحقيق أى زيادة مطلوبة فى الانتاج . وتلعب هذه التكاليف دورها فى تحديد التكاليف الكلية .

٣ ـ ب ـ التكاليف الكلية :

إن اجمالى التكاليف التى يتحملها أى مشروع فى سبيل تحقيق هدفه الانتاجى أو الخدمى تتكون من النوعين السابقين للتكلفة أى أن :

إجمالى التكاليف = التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة .

إلا أن هذا التعريف يثير تساءل هام الا وهو :
كيف يمكن للمشروع تقييم نصيب الوحدة المنتجة من السلعة النهائية من هذه التكاليف ؟ وترجع أهمية هذا التساؤل إلى أن تكلفة الوحدة الواحدة من المنتج النهائى هى المحدد الأساسى لتسعيرها أو لتحديد سعر البيع النهائى للسلعة .

وللأجابة على هذا السؤال لابد أن تعرض لتعريف التكلفة المتوسطة .

٤ - ب - التكاليف المتوسطة " Le coût moyen "

وتتحدد هذه التكاليف بمتوسط التكاليف الكلية ويمكنا حساب التكاليف المتوسطة للوحدة المنتجة من السلعة بقسمة التكاليف الكلية على عدد الوحدات المنتجة :

$$\text{التكاليف المتوسطة} = \frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة من السلعة}}$$

إلا أن هذه البرهنة الاقتصادية تتطلب الدقة التامة وهذا يمكن تحقيقه من خلال استخدام مبدأ التكلفة الحدية حيث أنه أكثر تعبيرا وأكثر ارشادا فى حالة تحديد سعر البيع النهائى .

٥ - ب - التكاليف الحدية :

تتمثل هذه التكاليف الحدية فى الزيادة فى التكلفة الكلية الناتجة من انتاج وحدة اضافية من السلعة أو الخدمة ، وبذلك يمكن الحصول على التكلفة الحدية بنسبة الزيادة فى التكاليف الكلية إلى الزيادة فى الانتاج .

$$\text{أى أن التكلفة الحدية} = \frac{\text{مقدار الزيادة في التكلفة الكلية}}{\text{مقدار الزيادة فى الانتاج}}$$

وهنا نجد أنه من الطبيعى ان مقدار الزيادة فى التكاليف الكلية لا ينتج الا من الزيادة فى التكاليف المتغيرة . وهنا تثار مشكلة كيفية تغير هذا النوع من التكاليف عندما يبدأ حجم الانتاج فى التغير .

ولتوضيح ذلك ، لابد للقارئ ان يدرك ان التكاليف المتغيرة تتناسب طرديا مع التغير فى الانتاج ، بمعنى أنها - كما سبق وذكرنا - تزداد نفس زيادة الانتاج . فعلى سبيل المثال نفترض ان هناك

مشروع يقوم بانتاج غزل القطن .

- وإذا افترضنا ان هذا المشروع لو أراد انتاج طن من غزل القطن، فلابد ان يستخدم طن واحد من القطن الخام وكذلك عامل واحد فقط.

- أما لو أفترضنا أن المصنع اراد زيادة انتاجه إلى ٢ طن من الغزل، فأنه سوف يستخدم ٢ طن من القطن العام وكذلك ٢ من العمال.

- وإذا افترضنا أن أجر العمال وكذلك اسعار المواد الأولية لم يتغير، فأن النفقات والتكاليف المتغيرة سوف تتضاعف بمضاعفة الانتاج، وسوف تزداد إلى ٣ أضعاف عندما يزداد حجم الانتاج إلى ٣ أضعاف . . الخ.

وفى ظل هذه الشروط ، فأن التكلفة المتغيرة تظل دائما ثابتة، ونجد ان الزيادة فى التكلفة المتغيرة اللازمة لزيادة الانتاج بوحدة أضافية واحدة ، لا تتغير هى الأخرى ، وذلك يعنى ان التكلفة الحدية تظل ثابتة دائما .

وحتى يتحقق هذا الفرض ، لابد أن يكون مستوى أداء المشروع ودرجة كفاءته الانتاجية واحدة بالنسبة لجميع مستويات الانتاج التي يمكن ان تتحقق عند نسب منخفضة أو مرتفعة للمزج بين عوامل الانتاج المختلفة والتى تتمثل فى العمالة والمواد الأولية ورأس المال ، كما يعتبر ثبات العناصر المتغيرة شرطا أساسيا لصحة الفرض السابق وهو ثبات التكلفة المتغيرة للوحدة أى ثبات التكلفة الحدية .

ومع ذلك - وكما أشرنا - فيما يختص بتكلفة الفرصة البديلة فأن تطور التكلفة لا يسير على النحو السابق إذ يتضح لنا عندما يكون حجم الانتاج ضعيفا ان المشروع لا تكون لديه الأمكانية أو القدرة لتحقيق تنظيم أمثل وفعال لعنصر العمل . ويؤدى ذلك إلى تحسين انتاجية العمل مع زيادة نشاط المشروع ، وعندما يتقرب المشروع من طاقته الانتاجية المثلى ، فأن الظاهرة الخاصة بتطور التكلفة تأخذ

اتجاها عكسيا نتيجة صعوبة ادارة وتنظيم الاعداد الكبيرة من العمال وتزداد نسبة الضياع أو الفاقد من الموارد ، كما يصاب العمال بالارهاق الذهني والبدني نتيجة ساعات العمل الاضافية الزائدة والتي تفوق قدراتهم على العمل . كل ذلك كفيل بأن يؤدى إلى انخفاض العائد نتيجة لانخفاض انتاجية عناصر الانتاج . وبمعنى آخر نجد ان عوائد عناصر الانتاج أو الغلة لا يمكن ان تكون ثابتة حيث أنها تزداد في البداية مع زيادة الانتاج ثم تأخذ في التناقص بعد مرحلة معينة،حيث يتم بلوغ المشروع للحجم الأمثل من الانتاج . ويتضح لنا ان التكلفة المتغيرة للوحدة والتكلفة الحدية تأخذ في التناقص في ظل مرحلة تزايد الغلة . ثم تأخذ في التزايد في ظل مرحلة تناقص الغلة . ويمكن توضيح ذلك بالجدول الآتي :

العلاقة بين الكمية والتكاليف المختلفة

(١) الكمية بالوحدة	(٢) التكاليف الثابتة بالجنيه	(٣) التكاليف المتغيرة بالجنيه	(٤) التكاليف الكلية (٢ + ٣)	(٥) متوسط التكاليف ٤:١	(٦) متوسط التكاليف المتغيرة ٣:١	(٧) التكاليف الحدية المشتقة من (٣، ٤)
صفر	٤٠٠	صفر	٤٠٠	—	—	—
١	٤٠٠	١١٠	٥١٠	٥١٠	١١٠	١١٠
٢	٤٠٠	٢٢٠	٦٢٠	٣١٠	١١٠	١١٠
٣	٤٠٠	٣٢٠	٧٢٠	٢٤٠	١٠٧	١٠٠
٤	٤٠٠	٤٠٠	٨٠٠	٢٠٠	١٠٠	٨٠
٥	٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠	١٨٠	١٠٠	١٠٠
٦	٤٠٠	٦٢٠	١٠٢٠	١٧٠	١٠٣	١٢٠
٧	٤٠٠	٧٩٠	١١٩٠	١٧٠	١١٣	١٧٠
٨	٤٠٠	١٠٤٠	١٤٤٠	١٨٠	١٣٠	٢٥٠
٩	٤٠٠	١٤٠٠	١٨٠٠	٢٠٠	١٥٥	٣٦٠
١٠	٤٠٠	١٨٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠	١٨٠	٤٠٠

من الجدول السابق يتضح لنا :

ـ ان العمود رقم (٧) يمثل لنا القيم المختلفة للتكلفة الحديـة، ويمكن الحصول على هذه القيم بحساب الفرق بين القيم المتتابعـة للتكلفة المتغيرة والممثلة فى العمود رقم ٤ فعلى سبيل لامثال بالنسبة للعمود ٣ عند انتاج المشروع لـ ٤ وحدات نجد ان التكلفة الحديـة يمكن حسابها كالآتى :

٤٠٠ ـ ٣٢٠ = ٨٠ جنيه

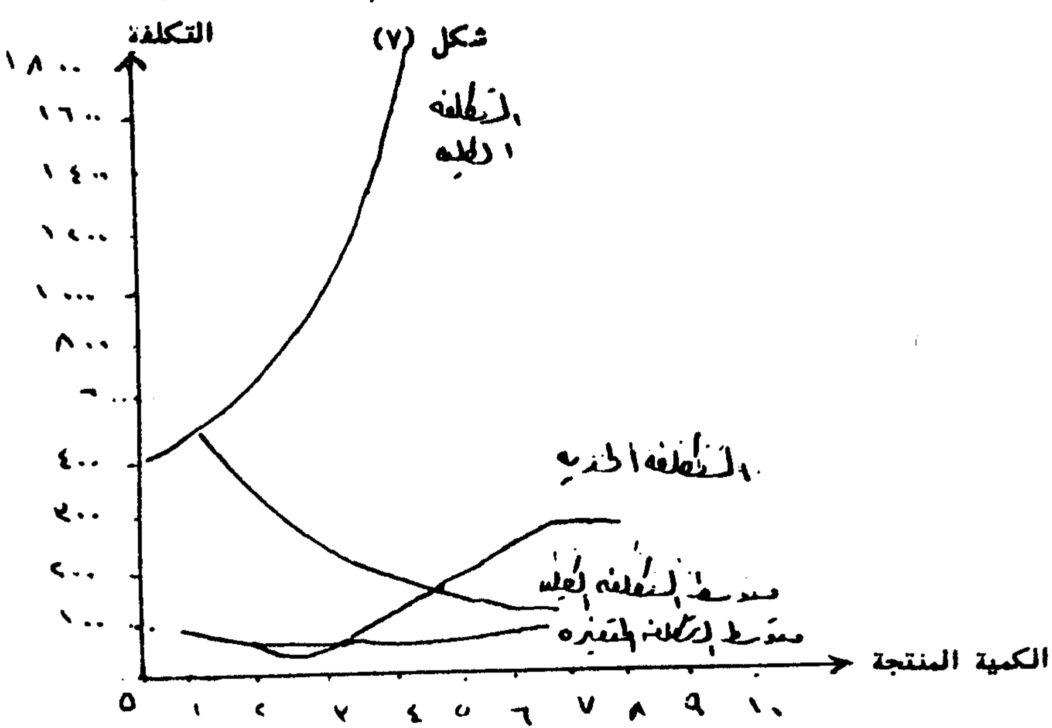
وهذا هو الفرق بين التكاليف المتغيرة عندما كان الانتاج ٣ ثـم زاد إلى ٤ وحدات .

ونفس الشيئ بالنسبة للتكاليف الكلية

٨٠٠ ـ ٧٢٠ = ٨٠ جنيه

وذلك لان المتغير الاساسى هنا هو التكلفة المتغيرة التى تظهر كمحدد للتكلفة الكلية .

ـ عند زيادة حجم الانتاج فأن التكلفة الحدية تأخذ فى التناقص فى بداية الأمر ، وتصل إلى أدناها عند انتاج ٤ وحدات ، ثم تأخـذ فى الارتفاع بعد ذلك ويوضح لنا ذلك الرسم البيانى التالى :



٣ - العلاقة بين الأسعار وعرض الانتاج

ان التعرض للعلاقة بين الأسعار وعرض المنتجات النهائيـــة يعنى أساسا التعرض لتحليل دالة العرض . ولتحليل هذه الدالة ســوف نفترض الآتى :

- ان المشروعات تعمل فى ظل ظروف عادية ،

- تقوم المشروعات بانتاج سلعا نهائية تعرض فى الأسواق،ومعدة للاستهلاك النهائى ،

- ان مستوى انتاجها يقترب من حدود طاقتها الانتاجية وتعمــل فى كل ظروف تناقص الغلة .

ونتيجة لذلك فأن أى زيادة فى الانتاج ، بمعنى انتاج وحــدات اضافية من السلعة النهائية ، سوف تضطره لعرضها فى الاسواق بأسعــار مرتفعة حتى يستطيع يغطى تكلفته الحدية والتى تبدأ فى الارتفـــاع بعد الوحدة السابقة ، والعمود السابع من الجدول السابق يؤكد لنـــا أن المنتج لا ينتج ولا يعرض ألا إذا دفع للوحدة السادســـة ١٢٠ جنيه . ولذلك لا يقرر المنتج انتاج وحدة اضافية من السلعـــة إلا إذا أرتفع السعر - طالما ان التكلفة الحدية لهذه الوحدة تعتبـــر متزايدة - حيث عند ثمن أقل من هذه التكلفة الحديـة يتعرض المنتج للخسارة .

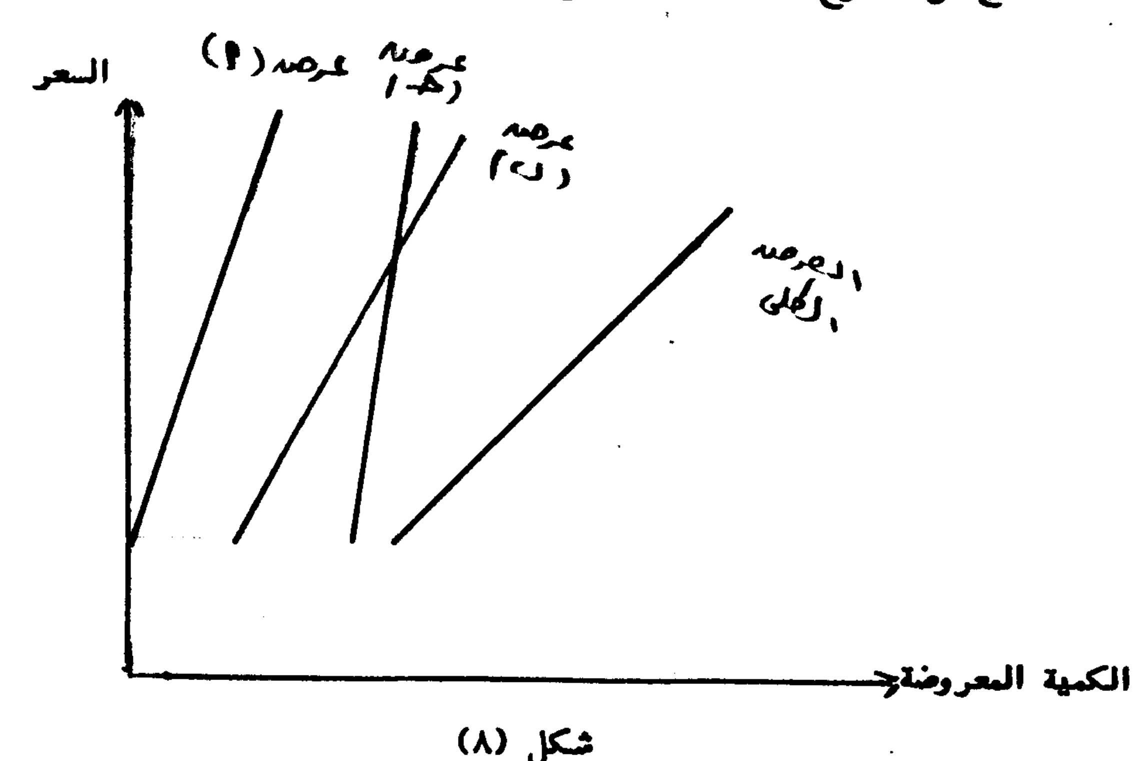
نفس الشيئ يمكن قوله بالنسبة لانتاج للوحدة السابقة التـــى لا يمكن للمنتج انتاجها وعرضها فى الاسواق إلا إذا وصل السعـــر إلى ١٧٠ جنيه (هو السعر الذى يتساوى فيه الايراد الحدى مع التكلفـــة الحدية للوحدة) .

وبوجه آخر يمكن القول أن منحنى العرض سوف يتطابق مـــع الجزء الصاعد من منحنى التكلفة الحدية ابتداء من النقطة ن فـــى الشكل السابق .

وبذلك نجد ان النقطة ن تمثل لنا فى واقع الامر الحد الادنى من متوسط النفقة أو التكلفة المتغيرة . ولهذا فإذا كان السعر أقل من هذا الحد فأن حصيلة المبيعات لا تسمح للمنتج بتغطية نفقاتة المتغيرة والمتمثلة فى صورة الأجور والرواتب وقيمة المواد الأولية، وهذا سيجعله يتحمل خسارة ، ولو استمر الحال على هذا النحو ، فقد يؤدى به هذا الوضع إلى الانسحاب من حلبة السوق فى الفترة القصيرة أو الطويلة .

أ ـ عرض السوق :

لو أفترضنا ـ فى ظل هذه الظروف ـ ان هناك العديد من المشروعات التى تتيح نفس النوع من السلعة ، فأنه من السهل علينا الحصول على الكمية المعروضة من هذه السلعة عند كل مستوى من الأسعار السائدة فى السوق وذلك من خلال معرفة منحنيات التكلفة أو النفقة الحدية لكل مشروع . وهذا ما يترجم فى صورة دالة للعرض الكلى. ويمثل لنا الشكل الآتى منحنيات العرض الفردية ومنحنى العرض الكلى الناتج من مجموع منحنيات العرض الفردية .



شكل (٨)
منحينات العرض

من الرسم السابق تلاحظ الآتى :

ان كل هذه المنحنيات تصعد وتتجه من اليسار إلى اليمين، وهذا يعنى أنه كلما ارتفع السعر ، كلما زادت الكمية المنتجة والمعروضة فى الاسواق . ويتضح ذلك من الجدول الآتى :

العلاقة بين الكمية المعروضة والاسعار

سعر الوحدة بالجنيه	كمية الانتاج المعروضة			العرض الكلى
	المشروع أ	المشروع ب	المشروع ج	
١٠٠	٥	صفر	١	٦
١١٠	٧	١	٤	١٢
١٢٠	٩	٢	٧	١٨
١٣٠	١١	٣	١٠	٢٤
١٤٠	١٣	٤	١٣	٣٠
١٥٠	١٥	٥	١٦	٣٦

من الجدول السابق يتضح لنا :

ان الا رتفاع فى الأسعار يحث المنتجين على زيادة المعروض من انتاجهم سواء من خلال زيادة الانتاج أو السحب من المخزون ، حتى يستطيعوا ان يعظموا أرباحهم .

وهنا نجد ان كل مشروع يعمل على زيادة الكمية المعروضة من هذه السلعة ، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدى إلى زيادة العرض الكلى من السلعة ، إلا أن هذا يتوقف على محدد آخر وهو مرونة العرض وهذا ما سنتناوله الآن :

ب ـ مرونة العرض :

تعرف مرونة العرض ، بأنها درجة حساسية الكمية المعروضة بالنسبة للتغيرات المختلفة للأسعار ، وذلك من خلال حساب مرونة العرض بالنسبة للسعر .

وتمثل لنا مرونة العرض نسبة التغير فى الكمية المعروضة ـ بالنسبة المئوية ـ إلى نسبة التغير فى الاسعار ـ بالنسبة المئوية ـ

أى أن مرونة العرض =

$$\frac{\dfrac{\Delta\ \text{في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية المعروضة}}}{\dfrac{\Delta\ \text{السعر}}{\text{السعر}}}$$

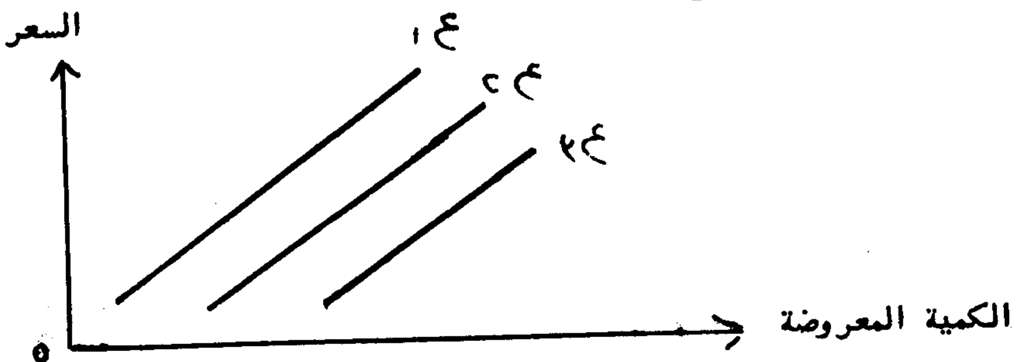
وعادة ما يكون معامل المرونة موجب ، حيث ان السعر والكمية يتغيران فى نفس الاتجاه أى أن العلاقة بينهما علاقة طردية .

وإذا كانت مرونة العرض أكبر من الوحدة ← العرض مرن
اما إذا كانت هذه المرونة أقل من الوحدة ← العرض غير مرن

ونود أن نشير إلى أن مرونة عرض المنتجات تتوقف بدرجة كبيرة على مقدرة المشروع على التوسع فى انتاجه وعلى توافر الامكانيات المادية والبشرية والتمويلية لديه ، ومدى قدرته على استغلالها استغلال أمثل للتوسع فى الانتاج وزيادة المعروض منه فى خلال [illegible] [illegible] محددة . وكلما توافرت هذه المزايا والامكانيات للمشروع كلما كان عرض المنتج النهائى (أى السلعة التى ينتميها) مرن وهذا يؤثر ـ بطبيعة الحال ـ على شكل منحنى العرض [illegible]

ج - تغيرات العرض

ان منحنى العرض الكلى يمكنه الانتقال - كما هو الحـــــال بالنسبة لمنحنى الطلب - عندما يتغير أى متغير باستثناء السعر، كما يوضح لنا الشكل الآتى



شكل (٩) انتقالات منحنى العرض

فعلى سبيل المثال لو أفترضنا أن التقدم العلمى السريـــــع واستخدام الفن الانتاجى المتقدم والاسلوب الأمثل فى انتاج الملابـــس الجاهزة ، قد صاحبه الاستغلال الأمثل للمادة الأولية والمنسوجـــــات) وتقليل العادم والتالف منها وأيضا تقليل الوقت والحركة ، فإن هـــذا يؤدى حتما إلى زيادة انتاج المشروعات المختلفة والقائمة بهذه الصناعة. وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدى إلى زيادة الكمية المعروضة من الملابـــس الجاهزة عند المستويات المختلفة للأسعار السائدة . وبالتالى فســـوف يؤثر ذلك - حتما - على منحنى العرض الكلى لهذه السلعة ، ويجعلـــه ينتقل إلى اليمين من ع ٢ إلى ع ٣ - على سبيل المثال - كما هو موضـح فى الرسم السابق .

والعكس إذا افترضنا ان العمال قد طالبوا برفع أجورهـــم، كما ان تصاعد الموجة التضخمية قد أدى إلى ارتفاع أسعار التيـــار الكهربائى وأيضا أسعار الأقمشة سواء المحلية أو المستوردة، فـــأن الكمية المعروفة من الملابس الجاهزة سوف يقل عند المستويات المختلفة للاسعار . وفى هذه الحالة سوف ينتقل منحنى الطلب الكى إلى اليسار أى من ع ٢ الى ع ١ على سبيل المثال ، كما يوضحه الشكل السابق .

ونود ان نشير إلى أن وجود امكانية التحول من انتاج سلعة معينة إلى انتاج سلعة أخرى ، لابد أن يؤثر على اتجاه منحنى العرض الكلى لكل من السلعتين . فلو أفترضنا ان سعر اللحوم البتلو قد أرتفع - بسبب أقبال المستهلكين على هذه النوعية من اللحوم - فهذا سوف يدفع مربى الماشية الى بيع ما فى حوزتهم من عجمول صغيرة ، بدلا من تربيتها ، حتى يستثمروا فرصة ارتفاع أسعار لحومها ويحققوا أقصى أرباح ممكنة . وهذا سيجعل منحنى عرض اللحوم البتلو يتجه إلى اليمين ، نظرا لزيادة الكمية المعروضة من هذا النوع من اللحم . وسوف يؤدى ذلك - فى نفس الوقت - إلى نقص عرض اللحم البقرى . وسوف يتجه منحنى عرض هذا النوع من اللحم إلى اليسار ، نظرا لانخفاض الكمية المعروضة منه .

وهنا نجد أن هذا قد حدث نظرا لوجود امكانية احلال سلعة محل سلعة أخرى تحت تأثير التغير فى الأسعار النسبية كما ان هذا يعنى ان مرونة التقاطع لعرض لحوم الابقار بالنسبة لسعر البتلو تكون سالبة .

الخلاصة

نخلص مما تقدم ان هناك ارتباط وثيق بين الايرادات التي يمكن للمشروع ان يحصل عليها وبين التكاليف التي يتحملها المشروع في سبيل تحقيق هدفه الانتاجي أو الخدمي . ولذلك كان اهتما الاقتصاديين لهذه التكاليف على أساس أنها من المعايير والمؤشرات الهامة التي تحدد قدرة المشروع على تحقيق هدفه النهائي.

ولذلك كان من الضروري دراسة التكاليف الكلية وعنصريهما الثابت (التكاليف الثابتة) والمتغير (التكاليف المتغيرة) وأيضا كان التكلفة الحدية والتي تمثل الاضافة إلى التكلفة الكلية نتيجة انتاج وحدة اضافية من السلعة أو الخدمة . ومن هنا نجد ان هذه التكلفة (الحدية) لا تؤثر على التكاليف الثابتة ، بل تؤثر فقط على التكاليف المتغيرة التي تزداد باضافة وحدة جديدة إلى الانتاج الكلي. كل هذا يؤكد لنا ان هناك تقابل في اتجاهات منحنيات التكاليف مع منحنيات الايراد ، بحيث يتحدد لنا الحجم الأمثل للانتاج .

وبذلك يمكننا القول ان زيادة الانتاج والانتاجية أي زيادة الحجم الكلي المعروض من سلعة معينة تتوقف على العديد من المتغيرات الهامة سواء تعلق الأمر بمسلك التكاليف أو امكانية ترشيد استغلال الموارد المتاحة ، إلا أن هذا أيضا بدوره يتوقف على مرونة عرض هذه السلعة ، ونود ان نوضح ان كلمة عرض السلعة ، تستعمل دائما للاشارة إلى ان امكانيات زيادة انتاج هذه السلعة محدودة ،أي انها محكومة بمؤشرات ومتغيرات مختلفة ، قد تكون محلية أو عالمية (مثل عرض البترول أو القمح أو السلع الاستراتيجية الأخرى) . لذلك برزت أهمية دراسة مرونة العرض ، حيث ان هذه المرونة تعتبر من قبيل المحدد الاساسي للكمية المنتجة ، وللكمية الممكن انتاجها من سلعة معينة ، فضلا عن كونها المحدد الاساسي للتغيرات في عرض السلع والخدمات .

تمارين وأسئلة على هذا الفصل

١ ـ أكمل الجدول الآتى ، وعبر بيانيا عن هذه الأرقام بوضحا منحنيات النفقة المتوسطة والنفقة الحدية ، وأذكر أيضا السمات الأساسية لهذه المنحنيات .

عدد الوحدات المنتجة	النفقات الثابتة بالجنيه	النفقات المتغيرة بالجنيه	النفقات الكلية	متوسط النفقة الكلية	متوسط النفقة الكلية	النفقة الحدية
١	١٠٠	٤٠				
٢	١٠٠	٧٠				
٣	١٠٠	٩٠				
٤	١٠٠	١٤٠				
٥	١٠٠	٢٠٠				
٦	١٠٠	٣٠٠				

٢ ـ أكمل الجدول الآتى موضحا عند أى كمية من الانتاج تتساوى النفقة الحدية مع متوسط التكاليف المتغيرة لكل كمية من كميات الانتاج ثم مع متوسط النفقة الكلية .

الكمية المنتجة	النفقة الثابتة بالجنيه	النفقة المتغيرة بالجنيه	النفقة الكلية	النفقة الكلية المتوسطة	النفقة المتغيرة المتوسطة	النفقة الحدية
١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠				
٢٠٠	١٠٠٠	١٦٠٠				
٣٠٠	١٠٠٠	٢٢٠٠				
٤٠٠	١٠٠٠	٢٨٠٠				
٥٠٠	١٠٠٠	٣٤٠٠				
٦٠٠	١٠٠٠	٤٥٠٠				
٧٠٠	١٠٠٠	٤٧٥٠				
٨٠٠	١٠٠٠	٥٥٥٠				
٩٠٠	١٠٠٠	٦٥٠				
١٠٠٠	١٠٠٠	٧٦٥٠				

٣ ـ أشرح لماذا يتقاطع منحنى التكلفة الحدية مع منحنى متوسط التكلفة الكلية فى أدنى نقطة لها .

٤ ـ نفترض ان هناك مشروع يقوم بانتاج سلعة معينة ولتكن الأقلام الجافة للكتابة ، فى ظل الظروف الآتية : ـ

ـ يتحمل هذا المشروع نفقات ثابتة نرمز لها بالرمز (F)

ـ عندما ينتج هذا المشروع الكمية (X) من السلعة فأنه ينبغى عليه ان يلجأ إلى تشغيل نسبة معينة من العمال واستخدام نسبة معينة من المواد الأولية وهذا ما يطلق عليه اقتصاديا تعبير التكاليف أو النفقات المتغيرة التى نرمز لها بالرمز BX

حيث ان B = معامل موجب ثابت

والمطلوب هو :

أ ـ تحديد التكلفة الكلية ومتوسط التكلفة الثابتة ، ومتوسط التكلفة المتغيرة والتكلفة الحدية .

ب ـ ماهى الخصائص الهامة لهذه الانواع من التكاليف ؟

ج ـ ما هو سعر العرض للوحدة الواحدة فى حالة بلوغ المشروع حدود طاقته الانتاجية أى عند وصوله للحجم الأمثل؟ وكيف يمكننا تمثيل منحنى العرض لهذا المشروع ؟

٥ ـ نفترض ان هناك مشروع يقوم بانتاج نوع معين من السلع ويتحمل فى سبيل ذلك نفقة كلية يرمز بالرمز ت . ك .
كما أن هذه النفقة الكلية يمكن التعبير عنها بالمعادلة الآتية

$$ت\ ك = ث + ب\ س + حـ\ س^{٢}$$

حيث ان ث = النفقة الثابتة

س^{٢} = تعبر عن الكمية المنتجة

ب ، جـ = يعبران عن المعاملات الفنية الثابتة .

(ب س - حـ س^{2}) يعبران عن مقياس التكاليف المتغيرة .

والمطلوب :

أ - تحديد متوسط النفقة الكلية ، ومتوسط النفقة لثابتة ومتوسط النفقة المتغيرة والنفقة الحدية .

ب - ما هو شكل منحنى متوسط النفقة المتغيرة والنفقة الحدية؟ وأين تقع نقطة تلاقيهما ؟

ج - عند أى مستوى للانتاج يتقاطع كل من منحنى النفقة الحدية مع منحنى متوسط النفقة الكلية ؟

د - ما هو منحنى عرض المشروع ؟ وما هى دالة العرض ؟

٦ - نفترض أنه فى ظل تزايد معدلات التضخم حاليا، وارتفاع تكاليف الانتاج بالنسبة لجميع المشروعات ، ان هناك مشروع معين يتطلب استمراره فى مساحة الانتاج يحمله زيادة فى النفقات الثابتة قدرها ١٠ر٠٠٠ جنيه ، وحتى يمكن ان يبدأ الانتاج فأنه يتحمل زيادة مبدئية تتمثل فى أجور العمال والمواد الأولية . وقد انعكس ذلك فى صورة تحمل انتاج الوحدة الواحدة من المنتج النهائى بمبلغ ٥٠ جنيه كنفقة متغيرة . وطبقا لقانون تناقص الغلة وتزايد النفقة عند زيادة الانتاج ، فقد أدى الأمر إلى أن تحمل المشروع لنفقة اضافية قدرها ٣ جنيه للوحدة .

والمطلوب :

أ - ولنفترض ان كمية الانتاج تتمثل فى س من الوحدات، فماهى النفقة المتغيرة والكلية لهذا المستوى من الانتاج ؟

ب - أحسب متوسط النفقة الثابتة ومتوسط النفقة المتغيرة ومتوسط النفقة الكلية والنفقة الحدية عندما يصل الانتاج إلى ٥٠ وحدة .

ج ـ عند أى مستوى من الانتاج يقطع منحنى النفقة الحدية منحنى متوسط النفقة الكلية ؟ وما هو سعر العرض عندما يصل الانتاج لهذا المستوى ؟

د ـ ما هو حجم الانتاج المعروض للبيع عندما يصل السعر الى ١٠٠٠ جنيه ؟ وما هى عندئذ مرونة العرض النسبى للسعر ؟ وهل يعتبر فى هذه الحالة العرض مرن ؟

٧ ـ لنفترض ان المعادلة الآتية تعبر لنا عن التكاليف الكلية :

$$ت ك = ١٠ + ١٥ س - ٦ س^{٢} + س^{٣}$$

أ ـ أحسب متوسط النفقة الكلية ومتوسط النفقة المتغيرة والنفقة الحدية .

ب ـ ارسم منحنيات النفقة (كلية ـ متوسطة ـ حدية) بالنسبة للكمية س عندما يتغير من ١ : ٥ وما هى صفات هذه المنحنيات ؟

ج ـ ما هو الحد الأدنى للسعر الذى يمكن ان يعرض المشروع عنده وحدة من الانتاج ؟

٨ ـ نفترض ان هناك ٣ مشروعات تعمل فى السوق وان دوال عرضها كالآتى :

$س_{١} = ٢ ع - ٤$ (المشروع الأول)

$س_{٢} = ٣ ع - ١$ (المشروع الثانى)

$س_{٣} = ٥ ع - ٢$ (المشروع الثالث)

حيث ع تعبر عن سعر الوحدة و س تعبر عن أهمية المعروضة .

ونفترض ان الطاقة القصوى للانتاج بالنسبة لكل مشروع = ١٢ وحدة من المنتج ١٤ وحدة ، ٢٠ وحدة على التوالى .

والمطلوب :

أ ـ أرسم منحنيات العرض الفردية ومنحنى العرض الكلى للمجتمع محل الدراسة على افتراض ان ثمن الوحدة من المنتج (ع) تتغير من ١ جنيه إلى ١٠ جنيه .

ب ـ ما هى خصائص هذه المنحنيات ؟

٩ ـ لديك دالة العرض الآتية :

س = ١٠ ع + ٢ ع ^٢^

والمطلوب :

أ ـ تحديد مرونة العرض بالنسبة للسعر .

ب ـ أحسب هذه المرونة عندما يكون السعر ٥ جنيه .

ج ـ أجب عن السؤالين السابقين عندما تكون دالة العرض

س = ٥ ع ـ ٥ .

د ـ كيف يمكن تصنيف منحنيات العرض هذه طبقا لدرجة حساسيتها بالنسبة لتغيرات الأسعار ؟ .

الفصل الرابع

توازن الأسواق

" L'equilibre des marchés"

مقدمة

ان التفاعل بين اجمالى المعروض واجمالى المطلوب فى السوق بالنسبة لكل سلعة منتجة يؤدى إلى تحديد ثمن التوازن والكمية التى يمكن ان يبادلها من هذه السلعة عند هذا الثمن . وهذا لا يتحقق إلا عندما يتساوى الطلب الكلى من السلعة والعرض الكلى منها .

ويعبر سعر أو ثمن التوازن عن نقطة تلاقى رغبات وقدرات المشترين (قوتهم الشرائية) مع رغبات ومتطلبات البائعين وعند هذه النقطة يتحدد المستوى التوازنى للاسعار والكميات . إلا ان هذا المستوى التوازنى يعتمد أساسا على قوى السوق التى تعكس لنا المتغيرات الأقتصادية والأجتماعية السائدة ، وعادة ما يتغير المستوى التوازنى للسعر والكمية نتيجة حدوث أى تغير فى هذه القوى .

وهذا ما سنوضحه فى التحليل التالى :

١ - تحديد المستوى التوازنى للسوق :

قبل ان نتكلم عن المستوى التوازنى للسوق ، وقبل تعريف المقصود بهذا المصطلح ، ينبغى علينا أن نحلل الأمثلة والأفتراضات الآتية بقصد الوصول إلى تعريف وتحديد واقعى وعملى لهذا المستوى التوازنى .

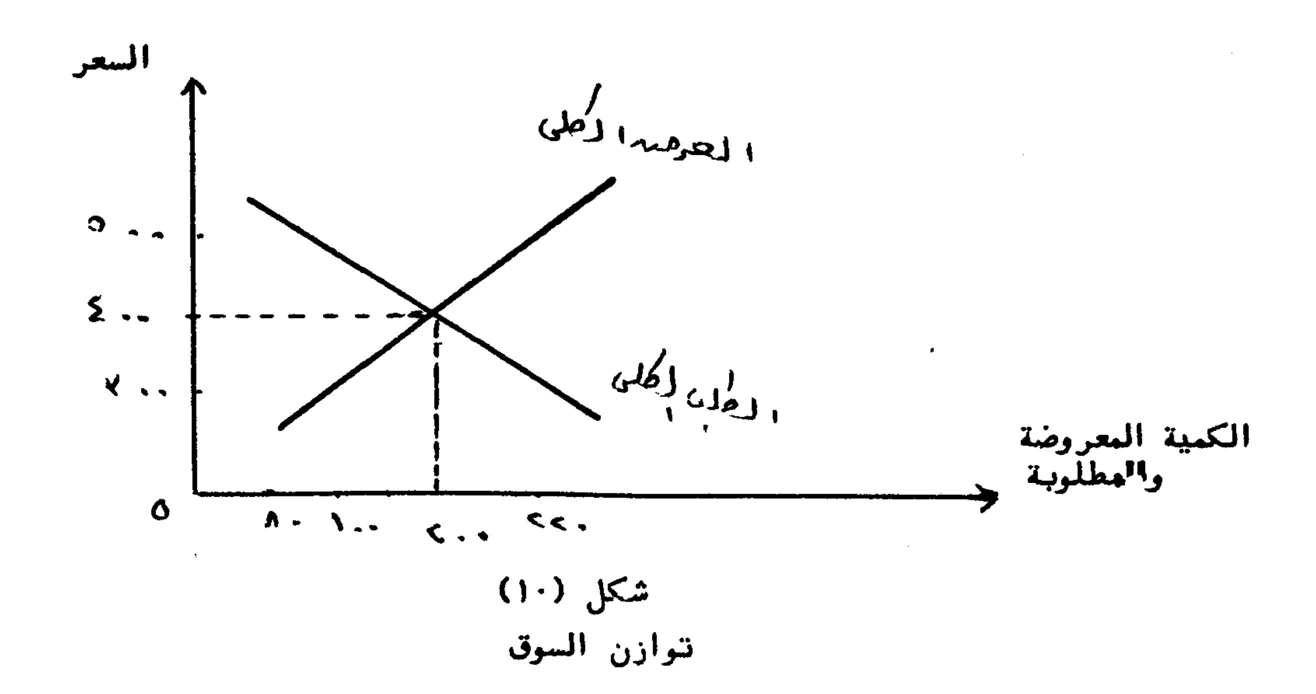
أ - إذا نظرنا إلى سوق المسجلات الصوتية "Les Cassette" على سبيل المثال ، بشكله الحالى والمتسع والمنتشر فى جميع انحاء

الاقتصاد القومى . وبين جميع الفئات الاجتماعية المختلفة ، ونظـــرا لكثرة تـداول هذه السلعة وازدياد الطلب عليها ، وأفترضنا ان الطلب الكلى على هذه السلعة وأيضا العرض الكلى منها ، سوف يتحــــدد بالأرقام التالية ، طبقا للمستويات المختلفة للأسعار التى يوضحهـــا الجدول الآتى :

تطور الطلب والعرض بالنسبة لسلعة المسجلات الصوتية

السعر بالجنية للوحدة	الطلب الكلى على المسجلات الصوتية (بالألف وحدة)	العرض الكلى من المسجلات الصوتية (بالألف وحدة)
٦٠٠	١٠٠	٣٠٠
٥٠٠	١٥٠	٢٥٠
٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠
٣٠٠	٢٥٠	١٥٠
٢٠٠	٣٠٠	١٠٠

ويمكنا الآن تمثيل هذه الأرقام بيانيا وذلك برسم منحنى الطلب الكلى والعرض الكلى ، حيث يوضحهما الشكل الآتى :



شكل (١٠)
توازن السوق

من الشكل السابق نلاحظ ما يلى :

- عندما يصل سعر المسجل الصوتى إلى ٤٠٠ جنيه ، يتساوى الطلب الكلى على السلعة مع العرض الكلى منها ، وهذا هو أقصى سعر يرتضيه المستهلك ثمنا لهذه السلعة ، ولكنه يمثل فى نفس الوقت أدنى سعر يمكن ان يقبله المنتج أو الموزع ثمنا لها . وهنا نجد أنه عند مستوى السعر ٤٠٠ جنيه للوحدة تتطابق رغبات ومتطلبات كل من البائعين والمشتريين وهذا ما يجعلنا نطلق عليه أقتصاديا "سعر التوازن" . ويمكن القول إذن أن سعر التوازن هو السعر الذى يفرض نفسه على السوق طالما تساوت قوى العرض مع قوى الطلب . ولذلك فإنه عرضة للتغير - كما سبق وذكرنا - بتأثير هذه القوى. وفى مثالنا هذا نجد أن الكمية المباعة والمشتراه سوف تزداد الى ٠٠٠ر٢٠٠ وحدة من المسجلات الصوتية عندما يستقر السعر عند "سعر التوازن" .

- إلا أنه عندما يرتفع السعر ويصل إلى ٥٠٠ جنيه للجهاز الواحد نجد أن العرض يزداد ليفوق الطلب على هذه السلعة ، فضلا عن وجود العديد من الشركات المتعددة والمتنافسة والتى تنتج هذه السلعة . وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدى إلى دخول المنتجين فى مضمار المنافسة فيما بينهم ، بحيث تحاول كل شركة الاستئثار بجمهور المستهلكين . ويؤدى ذلك إلى انخفاض السعر .

- أما لو أفترضنا أن السعر قد انخفض إلى ٣٠٠ جنيه للجهاز الواحد فأن هذا سوف يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى بدرجة تفوق العرض الكلى حيث ستحدث المنافسة بين جمهور المستهلكين بحيث يحاول كل منهم أن تكون له الاسبقية فى الحصول على هذه السلعة ذات العرض المحدود وهذا سيدفع بالأسعار إلى الارتفاع من جديد .

لذلك نجد ان ميكانيكية قوى السوق (قوى العرض وقوى الطلب) إذا عملت بحرية (أى فى حالة عدم التدخل الحكومى) فأنها

تستطيع ان تدفع بالسعر ليصل إلى مستواه التوازنى

ب - نظرا لأن سوق أجهزة المسجلات الصوتية ، ليست بمعزل عن غيرها من اسواق انتاج وسائل السمعيات الأخرى ، بل أنهم جميعا على صلة وثيقة باسواق عوامل الانتاج (المتمثلة فى عنصر العمل ورأس المال) من خلال التكاليف التى تتحملها المشروعات المختلفة لانتاج هذه الأجهزة كما ان سوق هذه الأجهزة مرتبطة أيضا بسوق السلع المكملة أو السلع البديلة (مثل سوق شرائط الكاسيت أو سوق الراديو أو سوق الجرامفون والاسطوانات) . وذلك من خلال مستويات الأسعار المختلفة لهذه السلع . وأيضا نجد ان سوق أجهزة المسجلات الصوتية لابد ان ترتبط وتتأثر بمختلف اسواق السلع والخدمات الأخرى من خلال الدخول الموزعة على جمهور العاملين فيها الذين قد يمثلون المشترين أو بعض المستهلكين لهذه السلعة طبقا لمستويات دخولهم .

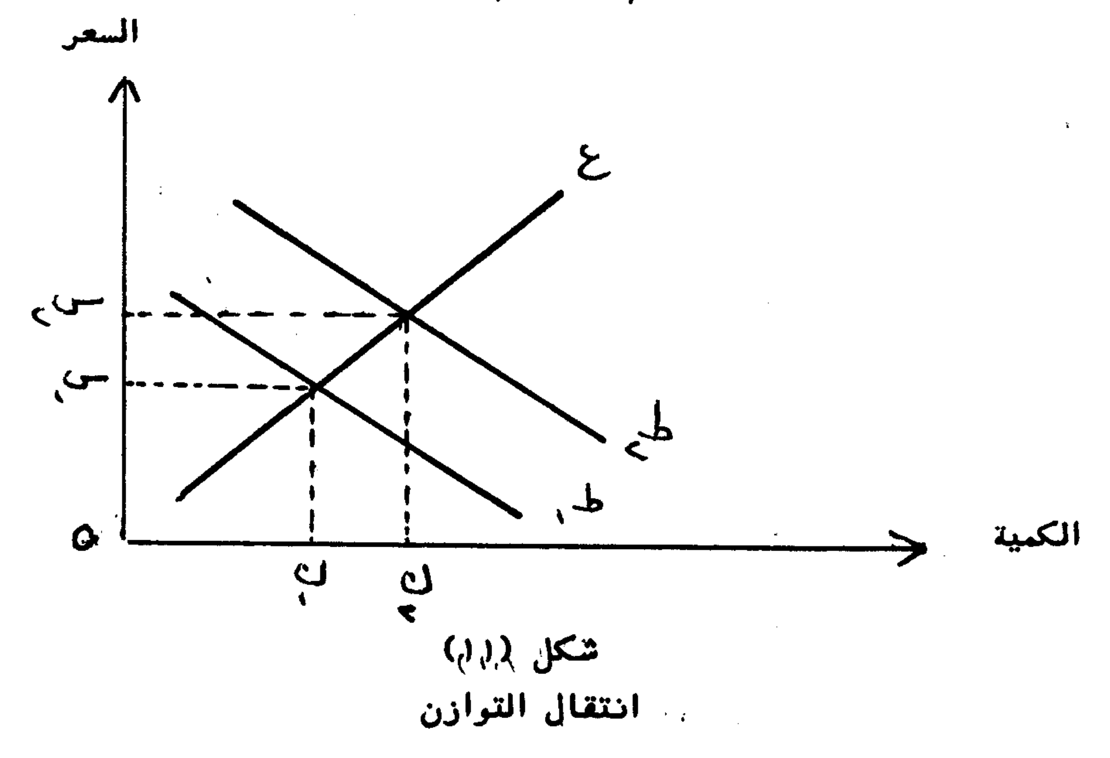
ويمكنا القول أن هذا المثال يصور لنا ظاهرة تشابك الاسواق ومدى الترابط بينهما وتأثير كل منهما على الآخر .. فعندما يتحقق التوازن فى أى سوق من مجموع هذه الأسواق فأن ذلك يعنى ان هناك توازن جزئى "L'équilibre partiel" أما لو تحقق التوازن المتزامن فى جميع الأسواق فأن هذا معناه أن الأقتصاد القومى فى حالة توازن عام "L'équilibre générale" .

ج - ان الترابط والتشابك بين الاسواق يؤدى إلى حدوث نتائج هامة :

- ان تحقيق التوازن فى أى سوق من الأسواق يتهدد باستمرار، بأحتمال حدوث اختلالات ، طالما لم يتحقق التوازن العام .

- كما ان تحقيق التوازن الجزئى (توازن أى سوق من الاسواق) ينعكس فى صورة انتقالات لمنحنى العرض أو منحنى الطلب . فلو

أفترضنا أنه قد حدث انخفاض فى أسعار شرائط الكاسيت ، وهنا نجد أنه على مستوى سوق أجهزة التسجيل سنتقل منحنى الطلب متجها نحو اليمين أى من النقطة $ط_١$ إلى $ط_٢$ كما فى الشكل الآتى :



شكل (١١)
انتقال التوازن

وهذا ما يؤكد لنا العلاقة الحتمية بين السعر والكمية عند كل مستوى من مستويات الأسعار .

- وإذا أفترضنا أيضا ، أنه لم يحدث أى تغيير فى ظروف العرض فمعنى هذا ان منحنى العرض سيظل كما هو دون انتقال، ولكن نظرا لأن الكمية المطلوبة تأخذ فى الزيادة عند كل مستوى من مستويات الأسعار ، فأن سعر التوازن سوف يزداد من $س_١$: $س_٢$ وعند هذا المستوى المرتفع من السعر ، فأن الكمية تزداد أيضا من $ك_١$: $ك_٢$.

٢ ـ سلوك المشروع فى ظل المنافسة الكاملة :

Le comportement d'entreprise en régime de concurrence parfaite

ان التحليل الاقتصادى لسلوك المشروع ، فيما يتعلق بالانتاج أو البيع يستند إلى أفتراض هام وهو ان المشروع الخاص يسعى دائما من خلال ممارسته لنشاطه الانتاجى أو الخدمي ، إلى تحقيق أقصى ربحية ممكنة، وذلك من خلال تعظيم ايراداته وتخفيض نفقاته وأيضا مخاطره مما يؤدى إلى تعظيم ارباحه .

إلا أننا نعتقد ان هذا المنطق مجرد أفتراض للتبسيط،حيث ان المشروع يسعى لتحقيق اهداف أخرى ، مثل تنشيط مبيعاته إلى أقصى درجة ، توسيع نطاق نشاطه الانتاجى أو الخدمى ، ضمان زيادة ايراداته من خلال الاستغلال الأمثل لرأس المال المتاح وتخفيض تكلفة رأس المال ، المحافظة على مركزه فى السوق إلى غير ذلك من أهداف .

ومن هذا المنطلق نجد أنه فى ظل اقتصاديات السوق ، فان المشروع الذى لا يحقق أرباح كافية أو لا يحقق أرباح على الأطلاق، لابد له أن يتوقف عن نشاطه معلنا افلاسه ، ومن هنا يتضح لنا ان الفرض القائم على أساس تعظيم الربحية هو فرض قائم وواقعى .

وإذا كانت الأرباح عبارة عن الفرق بين حصيلة المبيعات وتكلفة الانتاج (الايرادات ـ النفقات) فإن المسئولية الكبرى تلقى على القائمين بادارة المشروع ، حيث يتطلب الأمر منهم الحرص على المركز المالى للمشروع ومركزه فى السوق وذلك من خلال الاهتمام بمحددات نفقات الانتاج . وبوجه آخر يمكن القول ان هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال مراعاة مركز المشروعات الأخرى التى تدخل فى نطاق نفس الصناعة والتى تقوم بانتاج نفس السلعة ، أو سلع

مكملة أو سلع متنافسة ، وأيضا درجة المخاطر ودرجة المنافسة التي تسود سوق التوزيع والبيع .

أ ـ سلوك المشروع في الفترة القصيرة Court terme

استكمالا للتحليل ، ينبغي ان نتذكر الافتراض الخاص بأن هناك العديد من المشروعات التي تنتج نفس السلعة والتي تتصارع فيما بينها للحصول على مركز تنافس في السوق ، وقد يصل عدد المشروعات الى عدد كبير جدا بالدرجة التي يصعب معها على أى مشروع ان يؤثر على مستوى الأسعار السائدة ، نظرا لأن انتاجه لا يمثل الا نسبة صغيرة من المعروض الكلى للانتاج . ويمكن ان نشير أيضا إلى أن عدد المشترين قد يبلغ من الكبر درجة تجعل من السهل عليهم التعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم ، ومن ثم يتحقق اتصال جمهور المشتريين مع البائعين وهذا ما يطلق عليه سوق المنافسة الكاملة "La concurrence parfaite" وفى هذه الحالة ـ حالة المنافسة الكاملة ـ يتحدد السعر بتلاقى قوى العرض الكلى مع قوى الطلب الكلى .

وإذا أفترضنا ان هناك مشروع فردى تتوافر لديه الامكانيات التمويلية والفنية والأجهزة والعدد والآلات التى تمكنه من الاشتراك في دخول حلبة الانتاج والتسويق لسلعة معينة ، فالسؤال الذى يمكن ان يثار فى هذا المجال يكون :

ماهى كمية الانتاج التى ينبغى على هذا المشروع تحقيقها ـ فى ظل مستويات الأسعار وتكلفة عوامل الانتاج السائدة ـ بيحث يستطيع هذا المشروع تحقيق هدفه الخاص بتعظيم أرباحه ؟

للأجابة على هذا السؤال سوف نفترض ان تكلفة الانتاج التى سوف يتحملها هذا المشروع تتمثل فى الجدول التالى :

الكميات المنتجة وتكاليف الانتاج التى يتحملها المشروع
فى سبيل انتاج سلعة معينـــة

الكمية المنتجة س	التكاليف الكلية ت ك	متوسط التكلية الكلية ت ك / س	التكلفة الحدية ت ك / س	المتحصلات الكلية ى = ع × س	الارباح الكلية = ى ـ ت ك
١	١٤٠	١٤٠	—	١١٠	٣٠
٢	١٧٠	٨٥	٣٠	٢٢٠	٥٠
٣	١٩٠	٦٣	٢٠	٣٣٠	١٤٠
٤	٢٤٠	٦٠	٥٠	٤٤٠	٢٠٠
٥	٣٠٠	٦٠	٦٠	٥٥٠	٢٥٠
٦	٤٠٠	٦٦	١٠٠	٦٦٠	٢٦٠
٧	٥١٠	٧٣	١١٠	٧٧٠	٢٦٠
٨	٦٣٠	٧٩	١٢٠	٨٨٠	٢٥٠

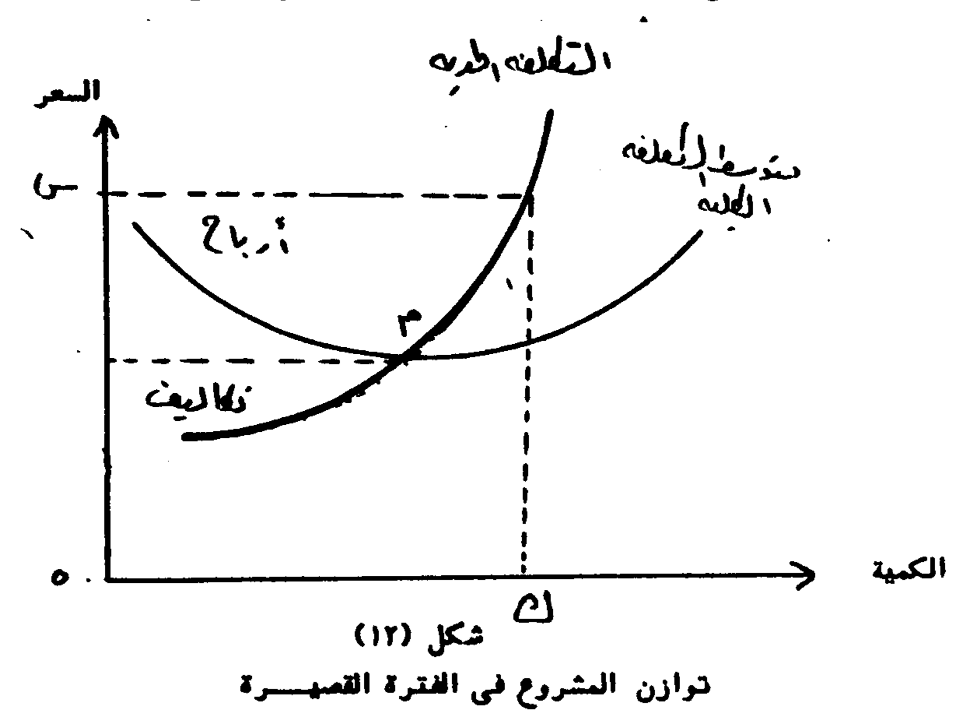
- فإذا أفترضنا ان سعر الوحدة السائد فى السوق = ١٠اجنيه وإذا أخذنا فى الأعتبار التكاليف الحدية ، فأن المشروع سوف يكون من مصلحته ان يتخذ قراراته الانتاجية والتشريعية ، بأن يتوقف عند انتاج الوحدة السابعة .

- وبوجه عام يمكن القول بأن الحجم الانتاج بالنسبة لهذا المشروع هو ذلك الحجم الذى تتساوى عنده تكاليف انتاجه الحدية مع سعر السوق ، وعند هذا الحجم من الانتاج يتحقق توازن المشروع، وعند وضع التوازن نجد أن :

التكلفة الحدية = السعر السائد

ويتحقق هذا الشرط عند انتاج وبيع الوحدة السابعة من السلعة ، وعند هذه الوحدة لا يحقق المنتج أى ربح ولا يصاب بأدنى خسارة ، وقد انعكس ذلك فى صورة تحقيقه أقصى ربحية كلية (٢٦٠) أما الوحدات التى انتجها قبل الوصول إلى هذا الحجم من الانتاج (١ : ٦) فقد استطاع المنتج ان يحقق ارباح حيث ان نفقات انتاجها كانت أدنى من أسعار بيعها .

ويمكنا تمثيل ذلك بيانيا من خلال الشكل الآتى :



شكل (١٢)
توازن المشروع فى الفترة القصيرة

إلا أن هذا التحليل خاص بالفترة القصيرة ، حيث تظل طاقات المشروع وامكانياته وقدراته كما هى .

ب - سلوك المشروع فى الفترة الطويلة Long - terme

إذا انتقلنا بالتحليل من الفترة القصيرة إلى الفترة الطويلة، فأنه يمكن القول - طبقا للجدول السابق - ان المشروع محل الدراسة وأيضا جميع المشروعات المماثلة التى تنتج وتبيع هذه السلعة قد استطاعت تحقيق ارباح قدرها ٢٦٠ إلف جنيه فى حالة بيعها لـ ٧ وحدات من هذه السلعة وهذا يحث المشروعات الجديدة ان تدخل هذا المجال . أما بالنسبة للمشروعات القائمة أصلا فأن الأمر يتعلق باعتبار هام وهو :

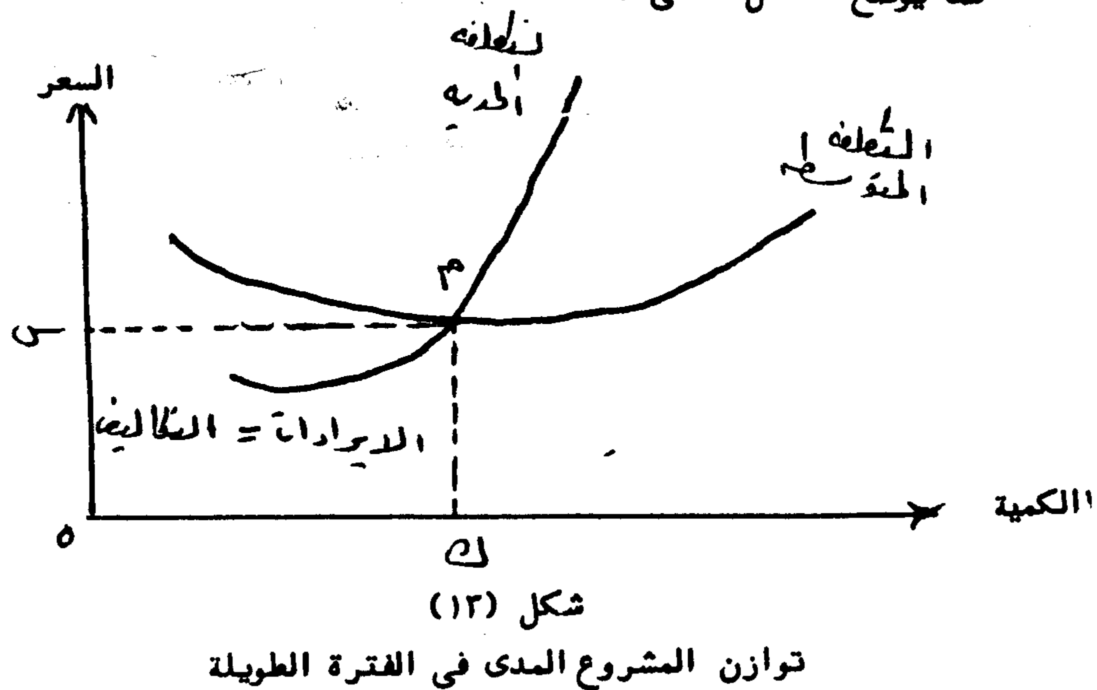
هل لا تستطيع هذه المشروعات تحقيق أى مزايا فى حالة زيادة طاقاتها الانتاجية وذلك من خلال اضافة خطوط انتاج جديدة[١] حتى تستطيع زيادة مستوى انتاجها ومن ثم زيادة معدل ربحيتها ؟

إلا أن الاجابة على هذا السؤال تتعلق بالقرارات الاستثمارية والتى تعتبر قرارات خاصة بالفترة الطويلة ، وذلك لارتباطها بمعدل الاحلال والتجديد الآلى وأيضا تعديل حجم وقيمة المخزون ورأس المال المستثمر .

نخلص من هذا ، إلى ان دخول المشروعات الجديدة مجال الانتاج ، فى صناعة معينة ، من شأنه زيادة الطاقة الانتاجية - لهذه الصناعة - وزيادة العرض الكلى للسلع على مستوى السوق ، مما يكون له أكبر الأثر على تخفيض الأسعار . إلا أن هذا الانخفاض فى

(١) وهذا يعنى زيادة الاستثمارات من خلال شراء آلات ومعدات وأجهزة جديدة .

أسعار المبيعات سوف يقلل من عوائد الأنشطة الانتاجية لهـــــذه المشروعات . وقد يتوقف هذا الوضع عندما تتساوى الأسعـار مـع التكلفة الحدية للمشروعات الأقل كفاءة ، حيث ان هذا يكـاد لا يسمح لها الا بتغطية نفقاتها المتوسطة . وبمعنى آخر نجدان الاسعار تصبح مساوية لكل من النفقة الحدية والنفقة المتوسطة ، وهذا لا يتحقق الا عندما تصل النفقة المتوسطة إلى أدنى حد لها ، وفي هذه اللحظـة يتحقق توازن السوق لهذه السلعة في الأجل الطويل ، وفي ظل المنافسة الكاملة فأن المشروعات الحدية لا تحقق أى إرباح أو أى خسائـر كما يوضح الشكل الآتي :



شكل (١٢)

توازن المشروع المدى في الفترة الطويلة

ونود ان نشير ، ان من أهم سمات النفقات التي يتحملهـا المشروع في الأجل الطويل هو عدم وجود ما يسمى بالنفقات الثابتـة . حيث ان الكميات المستخدمة من الآلات والمعدات ورأس المـال والعمال إلى غير ذلك من عوامل الانتاج يمكن ان تتغير . وبذلـك نجد ان المشروع لا يتحمل غير النفقات المتغيرة .

وفي ظل هذه الظروف ، نفترض ان هناك مشروع يتحمـل التكاليف الآتية وذلك من أجل استمرار نشاطه الانتاجي .

التكاليف التى يتحملها المشـــروع

الكمية المنتجة س	اجمالى التكاليف المتغيرة	التكاليف المتوسطة $\frac{ت ك}{س}$	التكاليف الحدية $\frac{\Delta ت ك}{\Delta س}$	الايراد الكلى ى = ع × س	الارباح الكلية ر = ى ـ ت ك
١	١٠٠	١٠٠	——	١١٠	١٠
٢	٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٢٠	٢٠
٣	٣٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٣٠	٣٠
٤	٤٠٠	١٠٠	١٠٠	٤٤٠	٤٠
٥	٥٠٠	١٠٠	١٠٠	٥٥٠	٥٠
٦	٦٠٠	١٠٠	١٠٠	٦٦٠	٦٠

- من الملاحظ ان اجمالى التكاليف المتغيرة يتناسب مع حجم الانتاج ، بمعنى ان تكلفة الوحدة الواحدة تمثل دائما نفس السعر ، كما نلاحظ دائما تساوى وثبات النفقة المتوسطة والنفقة الحدية ، ويعني ذلك ان كفاءة المشروع لا تتغير مهما كان حجم ومستوى تجهيزاته . وهنا يمكن القول ان العوائد تكون ثابتة على مستوى النطاق "L'échelle" .

- إلا أن هذا الافتراض - الذى يقصد منه أساسا التبسيط - يقودنا إلى نتيجة هامة الا وهى : إذا كان سعر البيع المحدد من خلال قوى السوق يختلف عن النفقة المتوسطة والنفقة الحدية، فلا يتحقق فى هذه الحالة أى تساوى : بمعنى عدم تحقيق أى نوع من التوازن .

- وفى المثال السابق نجد ان النفقة المتوسطة تتساوى دائما مع النفقة الحدية عند مستوى ١٠٠ وحدة نقدية . وإذا وصل سعر السوق إلى ١١٠ وحدة نقدية فأن المشروع سوف يحقق ارباح قدرها ١٠ وحدات نقدية بالنسبة للوحدة الواحدة من المبيعات . ومن هذا المنطلق نجد أنه كلما زاد انتاجه كلما زادت ارباحه الكلية . وهذا ما يحث المنظم على انتهاز الفرصة ويعمل على زيادة استثماراته واضافة خطوط أنتاج جديدة من أجل زيادة معدلات الانتاج والأرباح ، إلا أن هذا التصرف يكون من شإنه خروج المنتجين الحديين تدريجيا من حلبة السوق . وإذا حاول المشروع الاستمرار فى توسيع نشاطه ومضاعفة استثماراته والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير وزيادة عرض مبيعاته فأن هذا يمكنه من السيطرة على السوق بحيث يمكنه ان يصبح المنتج الوحيد لمثل هذه السلعة . وهذا معناه ومؤداه زوال المنافسة بالتدريج حتى يختفى نهائيا تحت تأثير تركيز الاستثمارات والانتاج فى يد منتج واحد يصبح هو المحتكر لانتاج وتوزيع هذه السلعة فى السوق .

٣ ـ سلوك المشروع فى ظل نظام الاحتكار :

Le comportement d'entreprise en regime de monpole

مما لا شك فيه أننا نعيش فى عصر تسوده الاحتكـــارات وتتصارع فيه القوى العظمى وبصفة خاصة فى مجالي السياسة والأقتصاد. ويمتد هذا الصراع ليصل إلى مجال انتاج وتوزيع السلع ســـواء الاساسية والضرورية منها أو حتى السلع الاستراتيجية . لذلك فـأن وجود المنافسة الكاملة يعتبر من قبيل الاستثناء .

وبوجه آخر يمكن القول ان سوق أى سلعة أو خدمة يتكـــون من المشروعات المنتجة والمتنافسة فيما بينها ، حيث يمثل انتـــاج كل منهما نسبة كبيرة من الناتج والعرض الكلى لهذه السلعة (مثـال سوق السيارات والاسلحة إلى غير ذلك) . ومثل هذا النظام يطلـق عليه احتكار القلة . " Oligopole"

ويختلف نظام احتكار القلة عن الاحتكار ، حيث أنـه فـى حالة الاحتكار "monopole" لا يوجد غير منتج واحد يمثـــل انتاجه وحدة العرض الكلى من السلعة .

وتختلف حالة احتكار القلة عن المنافسة الكاملة ، حيث أنه فى الحالة الأولى يمثل نصيب كل مشروع من الانتاج نسبة كبيرة مـن العرض الكلى وبالتالى يستطيع هذا المشروع أن يؤثر على المعـروض وعلى السعر السائد ، بعكس الحال فى المنافسة الكاملة حيث يمثـل نصيب كل مشروع نسبة بسيطة جدا من العرض الكلى وبالتالى فـأن المشروع الفردى لا يستطيع ان يؤثر فى مستوى المعروض من السلعة وسعرها فى نفس الوقت ، أى ان المحتكر لا يستطيع بيع وحـدات اضافية من السلعة إلا إذا قام بتخفيض اسعارها . حيث إنه هـــو الذى يحدد السعر ، والمستهلكين هم الذين يحددون الكمية التـــى

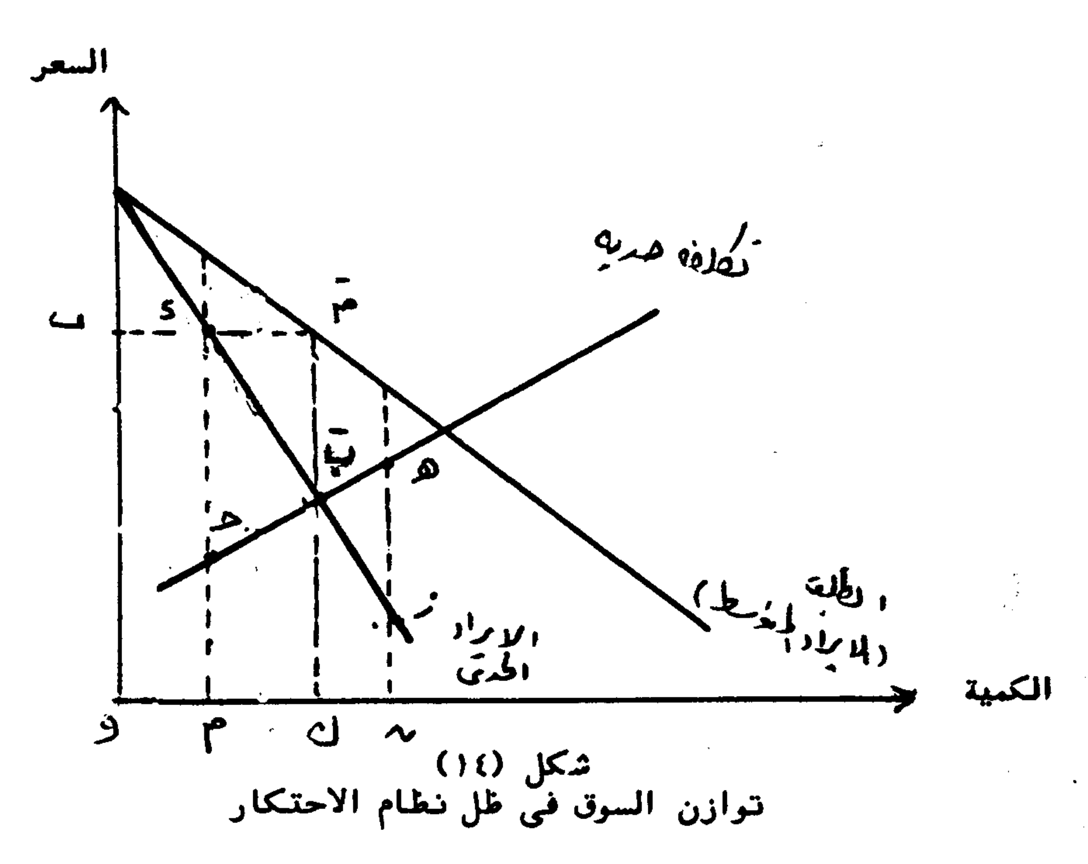
يرغبون في الحصول عليها وذلك طبقا لاحتياجاتهم ومستوى دخولهم . وفي حالة تحديده للكمية المعروضة فأن تحديد السعر هنا يتوقف على جانب الطلب أى على رغبات وقدرات المستهلكين . وبوجه آخر يمكن القول بأن المحتكر إذا أراد تحقيق نسبة مبيعات إضافية فلا بد له ان يلجأ إلى تخفيض أسعار منتجاته كلها، حيث لا يوجد غير سعر واحد سائد في السوق ، ولا يمكنه ان يبيع بسعرين سعر منخفض للوحدات الاضافية وسعر عادى للوحدات السابق عرضها وانتاجها . أما إذا أراد ان يرفع السعر فلابد أن يقبل انخفاضا في الكمية المنتجة والمباعة .

ولتوضيح ذلك نفترض ان هناك مشروع يقوم بانتاج وبيع زيت الطعام ، وتقدر مبيعاته السنوية بحوالى ٦٠ مليون زجاجة، وأنه يبيع الزجاجة الواحدة بسعر جنيه واحد . ونظرا لرغبة هذا المشروع لزيادة انتاجه إلى ٦١ مليون زجاجة ، فأنه قد اضطر لتخفيض سعر الزجاجة الواحدة إلى ٩٩ قرشا ، ومن ثم فأن قيمة المتحصلات الأضافية من بيع مليون زجاجة اضافية لا تساوى ٩٩٠٫٠٠٠ جنيه (١ مليون × ٠٫٩٩) ، ولكنها تصل الى ٣٩٠٫٠٠٠ جنيه فقط.

وتفسير ذلك ان بيع مليون زجاجة اضافية بسعر ٩٩ قرشا للزجاجة الواحدة ، قد حقق له حصيلة مبيعات قدرها ٩٩٠٫٠٠٠ جنيه. إلا أن ذلك أثر على قيمة مبيعاته المعتادة ، حيث أنه اضطر لبيع ٦٠ مليون زجاجة بسعر ٩٩ قرشا للزجاجة الواحدة ، بدلا من جنيه، مما أدى إلى تحمله خسارة قدرها ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه . وبذلك تكون محصلة ايراداته كالآتي :

٩٩٠٫٠٠٠ - ٦٦٠٫٠٠٠ = ٣٩٠٫٠٠٠ جنيه ارباح المليون زجاجة الأضافية . بمعنى أنه قد حقق مكسب قدره ٣٩ قرشا في بيع الزجاجة الأضافية . ويطلق أقتصاديا على هذه الربحية المتحققة من بيع وحدة واحدة اضافية " المتحصلات الحدية" أو " الايراد الحدى" .

وفي حالة رغبة المحتكر تعظيم أرباحه ، فأن من مصلحته استمراره في زيادة أنتاجه ومبيعاته طالما كان الايراد الحدى للوحدة الأخيرة (الاضافية) أكبر من التكلفة الحدية لانتاجها - ويصل هذا المحتكر إلى أقصى ربح ممكن ، عندما يتساوى الايراد الحدى مع النفقة الحدية أى الايراد المتحصل من انتاج وبيع الوحدة الأخيرة مع التكلفة التي يتحملها في سبيل انتاج هذه الوحدة. ويمكنا تصور ذلك بيانيا .



شكل (١٤)
توازن السوق في ظل نظام الاحتكار

- من الرسم السابق نجد ان منحنى الطلب على السلعة يحدد لنا الكميات المطلوبة عند المستويات المختلفة للأسعار . وهذا المنحنى يوضح لنا الكميات المباعة والأسعار أو متوسط الايرادات المتحققة للمحتكر .

- وبالنظر إلى منحنى الايراد الحدى نجد أنه دائما أدنى من السعر السائد وهذا طبيعي حيث أن أى مبيعات اضافية لابد ان ينتج عنها تخفيض في السعر ، وهذا معناه ان المحتكر يتحمل خسارة ناتجة عن تخفيض سعر الوحدات السابقة والتى تنتج قبل الوحدات الأضافية .

- عند النقطة بَ والتى تمثل التقاطع بين منحنى الايراد الحدى ومنحنى النفقة الحدية يصل المحتكر الى تحقيق أقصى ربح ممكن وهنا نجد أنه سوف ينتج الكمية و ك والتى يستطيع أن يبيعها عند السعر وب .

- وفى الحقيقة لو استطاع المحتكر ان ينتج ويبيع كمية أقل من و ك ولتكن و م فأنه يحقق أرباح أكبر من بيع الوحدات الأخيرة ، وخاصة ان منحنى الايراد الحدى يكون فى وضع أعلى من منحنى النفقة الحدية ، الذى يقع أسفل منحنى الايراد الحدى، ويتمثل ربح الوحدة الأخيرة بالجزء جـ د ، إلا أن أى زيادة فى الانتاج تسمح للمنتج بزيادة ارباحه الكلية .

وبنفس المنطق ، إذا باع المنتج كمية أكبر من و ك ولتكن و ن فسوف يتحمل خسارة نتيجة بيعه للوحدات الأخيرة ، حيث يكون منحنى الايراد الحدى فى وضع أدنى من منحنى النفقة الحدية. وهذه الخسارة تتمثل بالجزء هـ ر . وبذلك فأن تخفيض كمية الانتاج والبيع تمكنه من مضاعفة ارباحه الكلية ويتحقق وضع التوازن عند النقطة بَ أى نقطة تقاطع منحنى الايراد الحدى مع منحنى التكلفة الحدية ويكون شرط التوازن هو تساوى الايراد الحدى مع التكلفة الحدية ويحقق هذا الشرط للمنتج المحتكر أقصى ما يمكن من الربح .

نخلص من هذا أنه عندما يصل مستوى الانتاج إلى الحد و ك

فأن المشروع يستطيع بيع انتاجه بالاسعار و ب = ك م وهـــــذه الأسعار تكون أكبر من التكلفة الحدية (والتى تساوى قيمتها ك ب) والفرق بينهما يتمثل بالجزء م ا ب وهذا ما يعرف بالسعر الاحتكارى[١] والذى ينفرد به نظام الاحتكار ، حيث ان أن ظروف المنافســــة الكاملة يستبعد وجوده تماما .

---

(١) هذا بافتراض ان التكلفة الحدية = التكلفة المتوسطـة كما يتضح من الجدول السابق (حالة ثبات النفقة) .

الخلاصة

يتضح لنا من الفصل السابق أن ثمن المتوازن في السوق بالنسبة لأية سلعة أو خدمة فيتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على هذه السلعة أو الخدمة مع منحنى عرضها . وبذلك يكون هو الثمن الذى يتحقق عنده التساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة . ولا يمكن أن نتصور سيادة ثمنا آخرا فى السوق أعلى من ثمن التوازن أو أقل منه بالنسبة للسلعة ، فعند ثمنا أعلى من ثمن التوازن تزداد الكمية المعروضة عن الكمية المطلوبة ويؤدى فائض العرض إلى انخفاض الثمن إلى أن يستقر عند ثمن التوازن حيث يتساوى العرض مع الطلب أما عند ثمنا أقل من ثمن التوازن تزداد الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة ويؤدى فائض الطلب إلى تنافس المستهلكين فيما بينهم للحصول على السلعة ويؤدى هذا التزام من جانب المستهلكين إلى إرتفاع الثمن إلى أن يستقر عند ثمن التوازن .

ويسعى المشروع فى سوق المنافسة الكاملة إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الربح وقد يحقق المشروع أرباحا غير عادية يمكن أن تستمر معه فى الفترة القصيرة أما فى الفترة الطويلة فأن دخول مشروعات جديدة إلى الصناعة يؤدى إلى زوال هذه الارباح الغير عادية ولا يحقق أى مشروع خلال هذه الفترة إلا الربح العادى وهو أدنى ربح يلزم لبقاء المشروع فى الصناعة .

أما فى ظل نظام الاحتكار فأننا نجد اشكالا مختلفة لهذا النظام أهمها " الاحتكار " أو " احتكار القلة " أو "المنافسة الاحتكارية " . ويعنى " الاحتكار " وجود منتج واحد فى السوق بالنسبة للسلطة أى أنه هو الوحيد الذى يحتكر انتاجها أما احتكار القلة، فإنه يعنى وجود عدد محدود أو قليل من المنتجين

بحيث يزداد نصيب كل منهم من الانتاج فى السوق إذا ما قـــورن بنصيب المنتج فى حالة " المنافسة الاحتكارية " التى قد تكـون من عدد كبير من المنتجين ولكن لا يصل إلى العدد الكبيــــر جـــــدا أو بلا نهائى كما هو الحال فى كل نظام المنافسة الكاملة .

ومما لا شك فيه أن نظام المنافسة أفضل من نظام الاحتكـار بالنسبة للمستهلك حيث يحقق له اشباعات أفضل ومستويات أقل مـن الأسعار كما أنه يعتبر فى صالح عملية الانتاج ، إلا أن سوق المنافسة الكاملة أمر يصعب وجوده بالنسبة لكافة السلع والخدمات ولكـــــن كلما اقترب بسوق أية سلعة من سوق المنافسة الكاملة كلما كـــان ذلك أفضل للفرد وللمجتمع .

تمارين وأسئلة
على هذا الفصل

١ - نفترض أنه على مستوى سوق سلعة معينة ، كانت دالة الطلب الكلى :

ط = ٣٥ - ٣ س

وان دالة العرض الكلى :

ع = ٢ س

حيث ان س = السعر السائد للسلعة

والمطلوب هو : -

أ - تحديد سعر التوازن .

ب - كمية التبادل عند هذا السعر .

ج - عند أى مبلغ سوف يزداد انفاق المستهلكين وايرادات المنتجين ؟ .

د - وضح ذلك بالرسم .

٢ - إذا كانت دالة الطلب الكلى على سلعة معينة تتمثل فى:

ط = ٢٥٠ - ١٠ س - ٢ س^{٢}

ودالة العرض :

ع = ٥ س + ٦ س^{٢}

حدد ثمن التوازن وكمية التوازن

٣ - إذا افترضنا ان المشروعات القائمة فى اقتصاد ما تتخصص فى انتاج ٣ سلع يطلبها المستهلكين وان هذه السلع هى أ ، ب ، ج وكانت دوال عرضها كالآتى :

ع أ = ٩ س أ

$ع_{ب}$ = ٣٠ + س أ - ٥ $س_{ب}$

$ع_{ج}$ = ١٥ + س أ - ٣ $س_{ج}$

والمطلوب :

- تحديد سعر وكمية التوازن عندما يتحقق التوازن العام .

٤ - نفترض ان هناك مشروع يقوم بانتاج سلعة معينة ، وفي سبيل تحقيق هدفه الخاص بالانتاج والربحية يتحمل تكاليف كليـة تتمثل فى الجدول الآتى :

الكمية المنتجة (ص)	اجمالى النفقات الكلية بالجنيه ت ك
١	١٠٠
٢	١٢٠
٣	١٣٠
٤	١٤٠
٥	١٦٠
٦	١٩٢
٧	٢٣٠
٨	٢٨٠

- وحيث تسود سوق تلك السلعة ظروف المنافسة الكاملة .

فالمطلوب :

- تحديد الكمية المنتجة والمعروضة عندما يصل السعر إلى ٢٠ جنيـه للوحدة الواحدة ، وما هو موقف المشروع محل الدراسة فى هذه الحالة المحتملة ؟

- كيف يصبح الوضع عندما يرتفع سعر الوحدة إلى ٣٢ جنيه ؟

٥ – إذا افترضنا ان داله الطلب الكلى على منتج معين هى:

ط = ٢٤٨ر٣ – ٣ س

حيث ان س = سعر الوحدة

– وإذا أفترضنا أيضا ان دالة العرض الكلى هى :

ع = ٢٠٠ س

– وإذا افترضنا ان السوق تسوده المنافسة الكاملة وأن أحد المشروعات التى تقوم بانتاج هذه السلعة يتحمل تكلفة اجمالية قدرها ت ك = ص^{٢} + ٢ ص

حيث ان ص = الكمية التى ينتجها هذا المشروع ، فضلا عن ان الكمية ص تمثل شريحة أو نسبة من الانتاج ومن العرض الكلى للسلعة ص . والمطلوب :

أ – تحديد سعر التوازن .

ب – تحديد الكمية التى يبيعها هذا المشروع عند السعر السائد فى السوق .

ج – ما هى الأسس التى يمكن ان تستند عليها لاثبات ان هذا السوق ، سوق تنافسى ؟

د – هل يعتبر هذا المشروع مربح ؟

٦ – إذا أفترضنا ان هناك مشروع يحتكر انتاج وتوزيع مادة أولية ولتكن عزل القطن ، وان نفقاته الكلية تتغير طبقا لتغير مستويات الانتاج كما هو موضح بالجدول الآتى :

كمية الانتاج بالطن	التكاليف الكلية بالجنيه
١	٧
٢	١٥
٣	١٩
٤	٢٤
٥	٣١
٦	٣٩
٧	٤٥
٨	[illegible]

٦ - وطبقا لظروف السوق فانه عندما يصل السعر إلى ١ جنيه للطن فان الطلب يكون ٤ طن وهذا الطلب يتزايد بمقدار واحد طن كلما انخفض السعر بمقدار ٢ جنيه ، كما ينخفض الطلب بمقدار واحد طن كلما زاد السعر بمقدار ٣ جنيه . والمطلوب :

أ - حدد تطور النفقة المتوسطة والنفقة الحدية والايرادات المتوسطة والايراد الكلي والايراد الحدى لهذا المشروع، عندما تتزداد الكمية المنتجة من ١ : ٨ طن :

ب - عبر عن هذه المنحنيات بيانيا .

ج - حدد السعر وكمية الانتاج اللذان يحققان للمحتكر تعظيم ارباحه ؟ وما هو مقدار الربح ؟

٧ - إذا كانت دالة الطلب الاجمالي على كتب الاقتصاد على الصورة التالية :

س = ٢٦ - ٥ ك

حيث ان س = السعر   ك = الكمية المطلوبة من هذه الكتب .
فإذا كانت أحدى المكتبات تحتكر بيع هذه الكتب وكانت

التكاليف الكلية دالة فى عدد الكتب المباعة وليكن ص بحيث ان دالة التكاليف الاجمالية تأخذ الصورة الآتية :

التكاليف الكلية = ت ك = ص ^{٢} + ٢ ص فالمطلوب :

أ - تحديد الايراد الكلي والايراد الحدى والتكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية لهذه الكتب مع الرسم البياني لهذه المنحنيات .

ب - تحديد عدد الكتب المباعة التى تحقق صالح المكتبة وثمن البيع للكتاب والأرباح الكلية المحققة .

٨ - هل يعتبر نظام المنافسة الكاملة أفضل - من وجهة نظر المصلحة العامة - من نظام الاحتكار ؟ استعن فى اجابتك بالرسم .

٩ - إذا كان أحد فروع الاقتصاد يتكون من مشروعين أ، ب (احتكار ثنائي) فإذا كانت دالة الطلب الاجمالي الخاصة بهذا النوع تأخذ الصورة :

ط = ٢ (١٠٠ - س)

حيث ان س = سعر السلعة المصنعة بواسطة المشروعين فإذا كانت معادلة التوازن بين العرض والطلب فى حالة التوازن تأخذ الشكل الآتى :

ع = ط = ع$_{أ}$ + ع$_{ب}$

حيث ان ع$_{أ}$، ع$_{ب}$ تمثل على التوالى عرض كل مشروع .

وإذا كانت دوال التكلفة الكلية للمشروع أ والمشروع ب هى :

(ت ك)$_{أ}$ = ٥ ع$_{أ}$

(ت ك)$_{ب}$ = ٥ر٠ ع$_{ب}$

وإذا علمنا ان المشروعين يقتسمان السوق بالتساوى وان كل مشروع يسعى بمفرده لتعظيم ارباحه وان المنتجات متجانسة تماما وان المشترين لا يتخذوا قراراتهم إلا في ضوء السعر السائد في السوق فالمطلوب :

أ ـ تحديد ثمن البيع للمنتج وانتاج كل مشروع وارباحه .

ب ـ ما هى الحقائق التى يمكنك استخلاصها من النتائج السابقة التى نتحصل عليها ؟ وذلك فيما يختص بطبيعة العلاقات بين المشروعين والرشادة الاقتصادية لسلوكهم .

١٠ ـ توجد في كثير من الدول قوانين لحماية المنافسة ومحاربة الممارسات الاحتكارية ، هل يمكنك إذن تعريف المنافسة؟

ـ إذا كانت المنافسة في السوق تعتمد على عدد البائعين فهل يعنى ذلك أن رياضة كرة القدم أكثر تنافس من رياضة التنس؟

ـ إذا باع تاجر سلعته في أحد الأحياء بنفس السعر الذي يبيعها أحد المحلات الإكثر اتساعا كالمدينة فهل يتفق ذلك مع نظام المنافسة ؟ أم يعتبر ضدها ويلحق بها ضرر ؟

ـ إذا أفترضنا ان معرض سيارات قام بتخفيض اسعاره إلى المستوى الذي يحقق له الارباح العادية ولكن لا يسمح لمنافسيه بتقوية مركزهم المالي ، فإذا استطاع هذا المعرض ان يجذب إليه كل المشتريين ، فهل يمكن اعتبار انخفاض السعر عمل تنافسي أم أنه عملية تضمن له احتكار سوق السيارات ؟

ـ هل توجد اشكال من المنافسة خارج التنازع على السعر، وما هى ؟

ـ هل تعرف حالات يعتبر فيها الاحتكار أمر حتمى ؟ وماذا تستطيع ان تفعل السلطات العامة بالنسبة لهذه الحالات ؟

ـ اذكر بعض الأمثلة لكل من الاسواق المتنافسة ، احتكار القلة والاحتكار ، هل الدولة تمارس بعض الاحتكارات وما هى؟.

الفصل الخامس
سوق عوامل الإنتاج

مقدمة :

لقد سبق وتناولنا - في الفصول السابقة - الأسلوب أو الطريقة التى تتم بها المعاملات فى سوق السلع والخدمات ، وكيفي يتحدد سعر السلعة أو الخدمة موضوع التفاوض ، وان هذا السعر عرضة للتغير والتعديل إذا ما تغيرت أحدى قوي السوق [١] أو كلاهما . كما أننا نعرف ان تغيرات الأسعار تعتبر من القوى المؤثرة والمحددات الاساسية لنوعية السلع التى يقبل المنتج على انتاجها أو التوسع في عرضها فى السوق ، حيث يسعى المنتج دائما لتعظيم أرباحه "de maximiser son profits" وذلك من خلال التخصص في انتاج نوعيات معينة من السلع التى يقبل الأفراد على شرائها ، أى أنه يوجه انتاجه نحو الفئة التى تستطيع دفع ثمنها وتحمل قيمة اسعارها . ومن هذا المنطلق نجد ان ميكانيكية السوق تخلق لها نوعا من التمييز الطبقى بين الفئات المختلفة الموجودة فى المجتمع فعلى سبيل المثال نجد ان بعض السلع المرتفعة الثمن ، لا يستطيع الفقراء أو محدودى الدخل الحصول عليها ، كما أنها توجه أصلا للقادرين اى للأغنياء ، فضلا عن ان هناك سلع أخرى - تحقق قدر أقل من الاشباعات - مثل سلعة جمقيز [٢] ، إلا أن الطلب عليها كبير من جانب جمهور الفقراء حيث تحجم الأغنياء عن شرائها أو الطلب عليها . ومن هذا المنطلق نجد ان السوق قد يصبح بمثابة المجال الذي يجذب فئة معينة - حسب نوعية السلع المعروضة - وقد يطرد فئة أخرى .

ولذلك نجد ان التحليل الاقتصادى الجزئى يحاول القاء الضوء على تفسير ميكانيكية السوق من خلال شرح الأسباب التى تحدد مستوى

---

(١) قوى العرض أو قوى الطلب .

(٢) الخبز والأرز فى بعض المجتمعات ،يعتبروا بمثابة السلع الرؤثية .

الثراء أو درجة الثراء .

١ - توزيع الدخل .

قبل أن نبدأ باستخدام مبادئ التحليل الأقتصادى الجزئى فى توزيع الدخل ، فأن هناك بعض القضايا التى ينبغى الاشارة إليها حيث أنها من القضايا الهامة و فعلا والتى ينبغى شرحها كما هى ومن أهم هذه القضايا :

١ - ان هناك أكثر من ٢٥ مليون فرد - كل منهم رب الاسرة - ولا يزيد دخله الشهرى عن ١٢٠ جنيه أى ربما لا يزيد نصيب الفرد فى الأسرة عن ٣٠ جنيه شهريا (حالة ما إذا كانت الأسرة مكونة من ٤ أفراد .

٢ - هناك شريحة أخرى من المجتمع يحصل فيها الفرد على دخل يتجاوز آلاف الجنيهات شهريا (فئة الوسطاء - سماسرة الانفتاح - الحرفيين والمهنيين والمنتفعين من سياسة الانفتاح الاقتصادى) .

وإذا نظرنا إلى هذه الحقائق التى تنبع أساسا من سوء توزيع الدخل القومى على أفراد المجتمع ، لوجدنا ان التحليل الجزئى لا يتعمق أساسا فى أسباب هذه الظاهرة المتطرفة ، فإذا حاول الفرد معرفة أسباب انخفاض مستوى الدخل للغالبية العظمى من الأفراد وأيضا التفاوت الصارخ فى توزيع الدخول بين إفراد المجتمع ، فلابد ان يهتم اساسا بدراسة التطور الاقتصادى والتغير الريع والمتلاحق فى الأنظمة الاقتصادية والتحولات المرحلية التى عرفها الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٣٠ وحتى يومنا هذا .

ومع ذلك نجد أن نظرية التحليل الجزئى تستطيع ان تفسر لنا السبب فى وجود حوالى ٦٠٪ من السكان يعيشون بالقرب من خط

الفقر "La ligne de pauvreté" ، فإن لم تستطع هـــذه النظرية ان توضح لنا السبب في بقاء مستويات الدخول الفردية علـى ما هي عليه ، فعلى الأقل فإنها سوف تفسر وتوضح لنا ماهي القـــوى المؤثرة على كفاءة وقيمة المكاسب والدخول وأيضا أثر المتغيـــرات السائدة في السوق على مستقبل هذه المكاسب والأجور . وهذا يقودنـــا إلى ضرورة التعرض لعوامل الانتاج المختلفة وعوائدها .

٢ - عوامل الانتاج Les facteurs de production

(ارض - عمل - رأس مال)

من المعروف ان الأفراد يتجهون إلى سوق عوامل الانتـــاج من أجل ان يعرضوا أو يبيعوا خدماتهم بهدف ان يحصلوا على مقابـــل مادى ملموس يطلق عليه أقتصاديا " عائد الخدمات " أو " أسعـــار الخدمات " .

وهذا السلوك العام ، يمكن ان يوجهنا نحو الخطوات الهامـــة والمعقدة لهذه المشكلة ، فبوجه عام يمكن القول ان سوق عوامل الانتاج: هي سوق تعنى وتهتم اساسا ببيع وشراء الخدمات الانتاجية. وعندمـا يلجأ المشروع إلى هذه السوق لشراء خدمة العمل ، فليس معنى ذلـــك أنه يشترى العامل نفسه ، ولكنه يؤجر مجهوده فقط نظير الأجـر الـــذى يدفعه له في مقابل ذلك .

ومن هنا نجد ان هناك أختلاف كبير بين الخدمات الانتاجية والاصول المادية وهذا هو الفرق بين سوق خدمات العمل وبين ســـوق الأراضي (١) . فعلى سبيل المثال ، لو رغب أحد المزارعين في شراء قطعة أرض من أجل استغلالها في النشاط الزراعي ، وكـــان علـــى استعداد لدفع الثمن المحدد لها ، فهو في هذه الحالة يستطيع ان يمتلكها

---

(١) حيث تعتبر الأراضي من الاصول الثابتة القابلة للتملك .

نهائيا ، وفى هذه الحالة فأن سعر هذا الأصل (الأرض) يتوقف اساسا على العائد المتوقع الحصول عليه من استغلالها .

وفى ظل الظروف الراهنة ، لو أفترضنا ان هذا المزارع لم يكن يهدف بشرائه هذه الارض استغلالها فى الانتاج الزراعى بل يشتريها أملا فى زيادة أسعارها مستقبلا واعادة بيعها ، أو استغلالها فى أوجه نشاط آخر يدر عليه ربحا أكثر ، فأن يقيم عليها مصنع أو عمارة سكنية أو أى مشروع آخر ، فهنا يتعلق الأمر بالمضاربة La spéculation بمعنى ان المزارع يتوقع زيادة قيمة الخدمات المستقبلية لهذه الأرض بالقدر الذى يرفع من اسعارها ويكفل له تحقيق مكاسب كبيرة. وفي حالة عدم تحقق توقعاته فأنه سوف يشعر أنه قد دفع سعر أكبر من قيمة هذه الأرض ، وهذا ما تفسره لنا التجربة الأمريكية حيث قد ضاع فى الآونة الأخيرة - جزء من ثرورة بعض المزارعين الامريكيين من جراء هذا التصرف (المضاربة على الأراضى).

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للأرض ، باعتبارها أصل من الأصول الحقيقية يمكن ان يباع ويشترى ، باعتبارها موضوع للملكية، فما هو الحال بالنسبة لخدمات رأس المال ؟ هل يستطيع المشروع شرائها ؟ .

يمكنا ان نجيب بالايجاب ، حيث ان المشروع يلجأ إلى شراء الآلات والمعدات والأجهزة التى تمكنه من القيا بنشاطه، الا أن طلبه على هذه الأصول الانتاجية يتحدد بمدى العائد المتوقع (١) تحقيقه من شرائه واستغلاله لهذه الأصول ، ومعنى هذا ان ثمن عرض هذه الآلات يتحدد حسب أهمية الخدمات التى يمكن ان تقوم بها.

---

(١) الكفاية الحدية لرأس المال = الزيادة المتوقعة فى الانتاج أو الدخل نتيجة شراء وتشغيل أصل استثمارى اضافى .

أما إذا افترضنا أن المستثمر سوف يلجأ إلى أدخار نقـــوده بـدلا من استغلالها فى شراء أصل من الاصول الانتاجية ، فمعنـــى هـــذا أنه سوف يتقاضى عنها مقابل يعوضه عن الانتظار أو عن احتمـــــالات انخفاض القيمة الحقيقية للنقود (بفعل ارتفاع الاسعار والتضخم) وهـــذا المقابل هو ما يعرف " بسعر الفائدة " .

وبذلك فعندما نتعرض لسوق عوامل الانتاج ، فأننا لابـــد ان نتعرض لقيمة خدمات تلك العوامل ، حيث يتضح لنا ان هناك علاقـة قوية بين قيمة هذه الخدمات وبين ما نطلق عليه بالقيمة الرأسماليـــة والتى على اساسها يمكن ان يباع الأصل الذى يولد هذه الخدمـــــات (مثل الآلات) .

وسوف نتعرض الآن لمحددات عرض هذه العوامل .

٣ ـ ملحليات عرض عوامل الانتاج :

من البديهى بعد أن حددنا عوامل الانتاج (ارض ـ عمل ـ رأس مال) ان نتساءل عن المتغيرات التى تؤثر على عرض هذه العوامـــل حسب مستويات الأسعار المختلفة ؟ . وخصوصا ان هذه الأسعـار مـــن المحددات الهامة لعرض هذه العوامل . فعلى سبيل المثال لو صـــــدر قانون تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر وأرتفعت القيمة الايجارية للأراضى الزراعية أو القيمة الايجارية بصفة عامة ، لوجدنا ان كثيـــر من أصحاب الأراضى الزراعية الذين يتركون اراضيهم بدون استغلال أمثل أو يستغلونها فى أوجه أخرى [١] ، نظرا لانخفاض القيمـــــة الايجارية وسيادة المستأجر على المالك ، سوف يلجئون الى تأجيرهـا تحت اغراء الحصول على دخول ثابتة مجزية ومضمونة ، ونفس الشيـــئ يمكن قوله على العقارات [٢].

(١) التجريف أو أقامة المساكن عليها إلى غير ذلك .

(٢) الاتجاه الحالى لأصحاب العمارات بعرضها للتمليك بـدلا من الايجار .

وبنفس المنطق ، نجد أن ارتفاع أسعار الفائدة تجذب الأفراد إلى أدخار فائض دخولهم فى أوعية ادخارية تدر عليهم عائدا مناسبا يعوضهم جزئيا عن التضخم السائد .

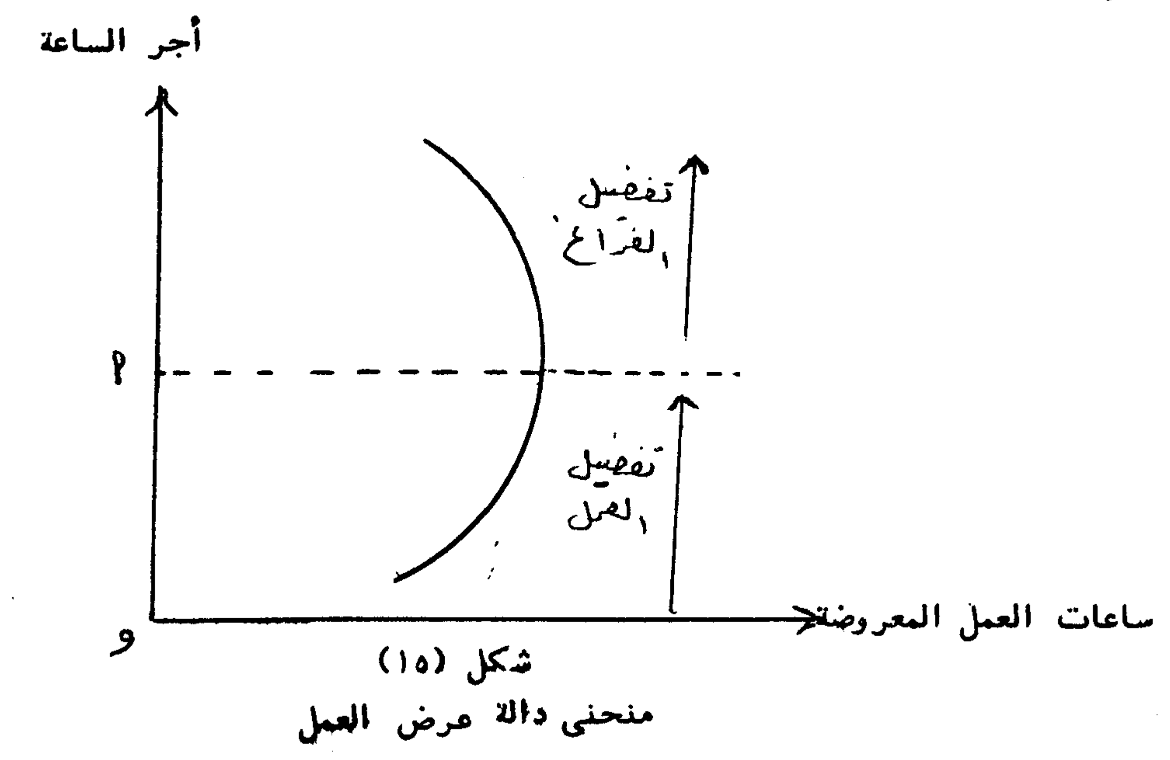
كذلك نجد ان العائد المناسب هو المحدد الأساسى أيضا لعرض كل من الأحوال والأراضى .

والآن سنتعرض لمحددات عرض العمل .

أ ـ منحنيات عرض العمل :

من المعروف ان منحنيات العرض العادية تأخذ شكل منحنى ذات مي متزايد ومتجه نحو اليمين ، وهذا معناه أنه كلما أرتفع السعر كلما زادت الكمية المعروضة .

إلا أن دالة عرض العمل لشخص ما تمثل لنا خاصية معينة كما هو واضح فى الشكل الآتى :



شكل (١٥)
منحنى دالة عرض العمل

- من الرسم السابق يتضح لنا :

* ان منحنى عرض العمل يأخذ الشكل الطبيعي حتى مستوى الاجر و أ ، ومعنى هذا ان العامل قادر ومستعد - إيضا - ان يبذل جهد أكبر ويقضى ساعات عمل أطول كلما زاد الأجر المدفوع له عن ساعة العمل (١) أى كلما ارتفع هذا الأجر بدرجة تعوضه الجهد الجسمانى الأضافى .

* يرى الاقتصاديين ان الاستمرارية في زيادة عرض العمل محكومة بمبدأ هام إلا وهو تزايد الضرر الحدى للعمل .
" La désutilité marginale croissante du travail"

وهذا يعنى ان العامل يستطيع ان يستمر في زيادة ساعات عمله إلى ان يصل إلى حد معين ، حيث تبدأ المشاكل فى الظهور، سواء كانت مشاكل صحية بسبب الأجهاد أو مشاكل اجتماعية بسبب عدم الاستقرار العائلى لقضاء معظم الوقت فى العمل إلى غير ذلك وهنا نجد ان العامل يرفض ان يعمل ساعات اضافيةأخرى الا إذا كان الأجر الأضافى المقابل من الكبر بحيث يعوضه عن هذه المتاعب .

* ولكى نحلل ما حدث لمنحنى عرض العمل (فى الجزء ٢) في الرسم السابق لابد ان نضيف عاملين اساسيين هما :

١ - ازدياد الضرر الحدى للعمل الأضافى .
٢ - انخفاض المنفعة الحدية للأجر الأضافى .

وهذا المنطق يفترض ان قيمة الجنيه الأضافى - يقوم بوحدات من المنفعة - بالنسبة للشخص الذى يحصل على راتب شهرى قدره ١٠٠٠ جنيه مصرى أقل من قيمة الجنيه الأضافى بالنسبة للشخص الذى يحصل على راتب شهرى قدره ٢٠٠ جنيه مصرى .

(١) وذلك طالما لم يتجاوز أجر الساعة عن المستوى جـ أ فى الشكل السابق .

ومن ثم فأن هاتان القوتان (الضرر الحدى للعمل الأضافى والمنفعة الحدية للأجر الأضافي) توضحان لنا السبب فى أن منحنى عرض العمل يتجه إلى أعلى ناحية اليمين ، وبعد مستوى معين من الأجور يتراجع إلى الخلف . ولناخذ مثالا على ذلك :

- نفترض ان هناك أحد العمال قد حاول ان يعمل ٧٠ ساعة في الأسبوع ، أملا في زيادة دخله الأسبوعي ، حيث كان أجر الساعة الواحدة من العمل = ٢ جنيه مصرى .

- وإذا أفترضنا ان مستويات الأجور ومن ثم أجر هذا العامل قد أرتفع بمعدل ١٠٪ ، فأن العامل سوف يستمر في زيادة عرضه لعمله ، حيث ان المنفعة الحدية للأجر الأضافى كفيلة بتعويض العامل عن التعب أو الأجهاد أو الضرر الحدى الناتج من زيادته لساعات عمله.

- أما إذا بلغت المنفعة الحدية لأجره حدها الأدني،وأن الضرر الناتج عن العمل الأضافي قد وصل حده الأقصى ، فأن زيادة مستويات الأجور تزيد من الضرر الحدى للعامل بدرجة أكبر من المنفقة الحدية للأجر الأضافي . وهذا يجعل هذا العامل يقلل من عمله لساعات إضافية حيث أن الزيادة الجديدة في مستويات الأجور السائدة سوف تمكنه من أن يحقق نفس مستوى الأشباعات وربما أكثر ، فضلا عن زيادة امكانية استمتاعه بساعات الفراغ . فعلى سبيل المثال لو زادت الأجور بنسبة ١٠٪ فهذا يدفع هذا العامل لتخفيض ساعات عمله الأضافية بمقدار ٥٪ . وهذا ما يعكس لنا تقعر منحنى العمل ، حيث يفسر لنا تفضيل ساعات الفراغ على حساب ساعات العمل الأضافية.

ب - المرونة والقدرة على الانتقال :

مما لا شك فيه أنه لا يمكننا اغفال أهمية العوامل الفنية التى تؤثر على دوال طلب السلع والخدمات - إلى جانب مستوى الدخول الموزعة - والتى أهمها مدى توافر السلع البديلة والمكملة إلى جانب

العوامل النفسية . وفي نفس الوقت فلا يمكننا ان نتجاهل العوامل الفنية التي تؤثر على شكل منحنيات ودوال عرض عوامل الانتاج المختلفة والتى من أهمها : مدى امكانية انتقال عامل من عوامل الانتاج سواء جغرافيا - من مكان إلى آخر - أو من فرع إلى فرع آخر من فروع الإنتاج .

وبالنسبة لقابلية الانتقال جغرافيا ، نفترض ان أحد المقاولين قد اسندت إليه عملية انشاء مدينة جديدة فى منطقة صحراوية وذلك لإستكمال التوسع العمراني والحد من مشكلة تكدس السكان فى المدن الكبيري . وهذا أدى بدوره إلى زيادة الطلب على عمال التشييد والبناء والسباكة بالدرجة التي أدت إلى رفع أجر العامل فى هذه المنطقة إلى ٣ أضعاف الأجر السائد . فالنتيجة الحتمية لهذا الوضع أن أرتفاع الأجر سوف يؤدى إلى جذب معظم عمال البناء والتشييد والقباكة، للعمل فى هذه المنطقة الجديدة ، أملا فى الاستفادة من فرق الأجر وبالتدريج سوف يزداد عرض العمل تدريجيا إلى الدرجة التي يتساوى فيها العدد الراغب فى العمل مع العدد المطلوب من العمال . وقد لا يقتصر الأمر على ذلك ، بل قد يستمر العمال فى التدفق على هذه المنطقة رغبة في العمل حتى يزيد عرض قوى العمل العدد المطلوب وهذا في حد ذاته كفيل بالقضاء على أى أرتفاع مبالغ فيه لأجر العمل.

وبذلك نجد ان القدرة أو الامكانية على التنقل تعتبر من أهم العوامل بل الشروط الفنية التي تؤثر على شكل ووضع منحنى عرض العمل . ولو حاولنا تطبيق هذا المبدأ على الاقتصاد المصرى، لوجدنا ان القدرة أو قابلية أنتقال عنصر العمل لا تنطبق فقط على الانتقال الاقليمى (١) ، بل الانتقال الخارجي (٢) أيضا ، حيث ان ارتفاع أجور العمالة الفنية المدربة فى الدول البترولية أدى إلى تشجيع هذه

---

(١) أى من اقليم إلى اقليم داخل حدود الدولة .

(٢) خارج الدولة .

النوعية من العمالة المصرية للهروب إلى هذه الدول ، بالدرجة التى أدت إلى ارتفاع أجور العملة الفنية المدربة داخل مصر بصورة مبالغ فيها ، نظرا لانخفاض عرض هذا النوع من العمل ، فى الوقت الذى بدأت فيه بعض الدول النفطية إلى تخفيض أجور هؤلاء العمال بعد أزدياد عددهم سواء من المصريين أو الجنسيات الأخرى (١) .

ونود ان نشير أنه لولا هذه الخاصية المرتبطة بعنصر العمل وامكانية انتقاله ، لأستحالت أقامة صناعات معينة أو مشروعات معينة فى الأماكن التى يقل فيها السكان وتقل فيها نسبة العمالة المدربة.

أما بالنسبة لأمكانية الانتقال الرأسى لعنصر العمل ، بمعنى انتقال العمالة من مهنة إلى أخرى فأننا نجد ان هناك العديد من العوائق التى تقف فى سبيل هذا الانتقال ، منها القيود التنظيمية (كتحديد عدد العاملين فى صناعة معينة بواسطة النقابة) أو الاجتماعية (كالتمييز الطبقى كما يحدث فى أمريكا حيث يحرم تشغيل الزنوج فى أعمال معينة) أو الاقتصادية (عدم استطاعة محدودى الدخل من الألتحاق بدراسات معينة لارتفاع رسومها الدراسية (٢)) .

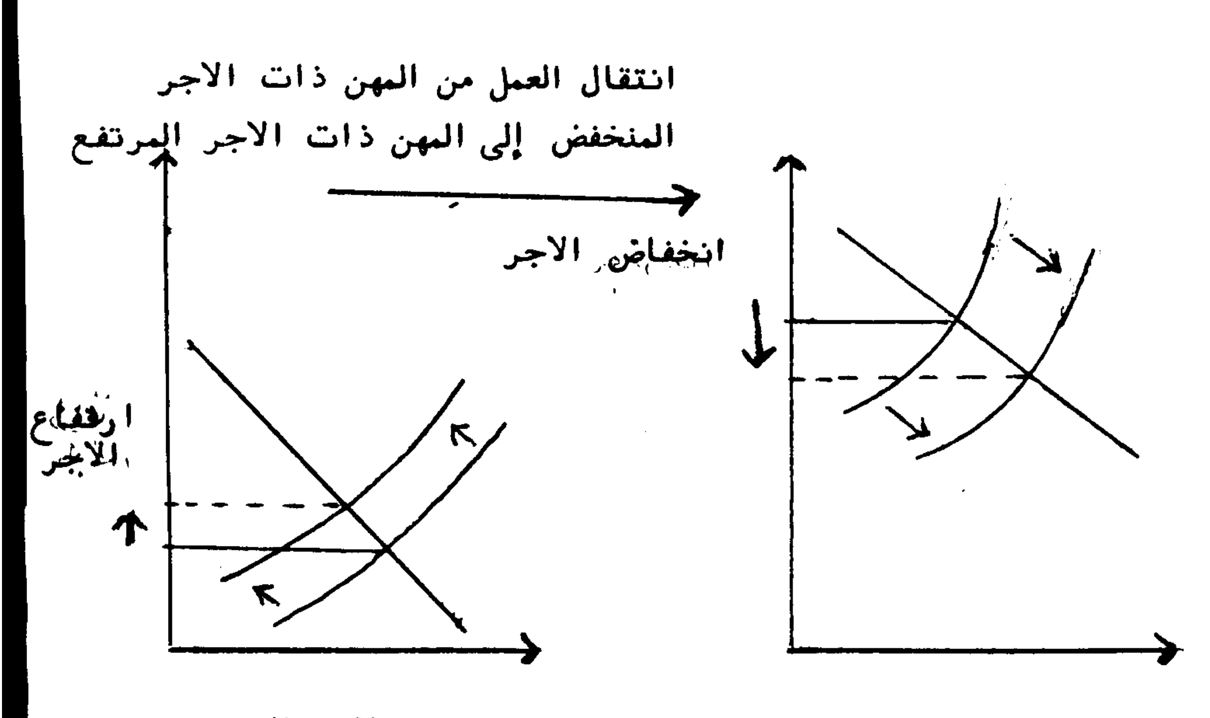
وبالرغم من هذه القيود والعوائق فأنه لا يمكن انكار أهمية هذا النوع من الانتقال المهنى والجغرافى فى الوقت الحاضر أو فى المستقبل، ولا سيما ان هذه التحولات والانتقالات أصبحت توجد بصورة واضحة فى الاقتصاد المصرى ، سواء بالنسبة لهجرة العمالة إلى الخارج أولهجرة العمال الزراعيين إلى المدن واشتغالهم بالحرف المهنية كعمال بناء أو غير ذلك . ليس هذا فقط بل أننا نجد أيضا ان كثير من جيوش المتعطلين من خريجي الجامعات أصبحوا يمتهنون بعض الحرف كالسباكة وأعمال الكهرباء والتجارة والنقاشة إلى غير ذلك ، بغية الحصول على

---

(١) ولاسيما العمال القادمين من دول جنوب شرق آسيا .

(٢) مثل اكاديمية النقل البحرى أو الجامعة الأمريكية .

دخل مجزى ومناسب يمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة. وفى هذه الحالة نجد ان مرونة عرض العمل بالنسبة للمهن المميزة فى الفترة الطويلة تكون أكبر من درجة مرونته فى الفترة القصيرة ، وذلك كنتيجة لأقبال عدد كبير من العاملين على هذه المهن ذات الأجر المجزى والمرتفع . وهذا فى حد ذاته كفيل بتخفيف الفوارق الكبيرة بين الأجور . وهذا ينعكس فى صورة انتقال منحنى عرض العمل لمثل هذه المهن نحو اليمين فى الوقت الذي ينتقل فيه منحنى عرض العمل،بالنسبة للمهن الأخرى التى هجرها العاملين بسبب انخفاض الأجر ، نحو اليسار . ففى الحالة الأولى نجد ان انتقال منحنى عرض العمل نحو اليمين يؤدى إلى خفض أجور العاملين فى هذه المهنة والعكس بالنسبة للحالة الثانية حيث يؤدى انتقال منحنى عرض العمل إلى اليسار إلى الارتفاع النسبى فى الأجور وهذا ما يمثله لنا الشكلين الآتيين :



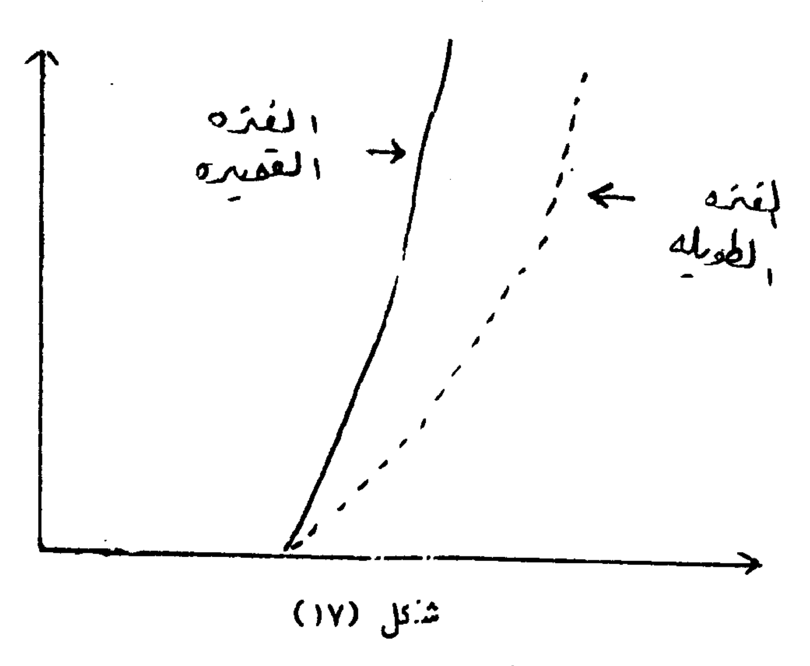
شكل (١٦)
أثر انتقال العمل على الاجور

ج - الزمن والمواصفات الفنية :

ان قابلية التحرك والانتقال بين فروع الانتاج المختلفة، لا تعتبر صفة لصيقة بعنصر العمل فقط ، فإذا نظرنا إلى عنصر الأرض بأعتباره إقل العوامل قابلية على الأنتقال ، فقد ينطبق هذا القول على التحليل قصير الأجل ، حيث يتصف منحنى عرض العمل بأنه عديم المرونة ، مهما كانت الأنشطة التى تستغل عنصر الأرض ، حيث أن المزارعين الذين يزرعون أرضهم بالموالح (برتقال - يوسفي - ليمون - جريب فروت) يجدون صعوبة كبيرة لزيادة المساحة المنزرعة خلال سنة واحدة . إلا ان الارتفاع المستمر فى أسعار الموالح ولا سيما الموجه منها للتصدير ، قد يدفع المزارعين فى الأجل الطويل ، إلى الاتجاه نحو تحويل اراضيهم التى يزرعونها بالمحاصيل التقليدية، إلى زراعة الموالح أملا فى تعظيم ارباحهم ، وقد لا يقتصر هذا الأمر على ذلك فقط ، بل قد يودي استمرار ارتفاع اسعار وحصيلة صادرات هذه السلع (١) - إلى تحويل الأراضي التى تستخدم فى استعمالات أخرى إلى انتاج الموالح ، فمثلا قد يلجأ أصحاب مزارع الدواجن ، الذين يعانون من مشكلة عدم توافر الأعلاف وصعوبة جدولة ديونهم مع بنوك التنمية الزراعية ، إلى تحويل جزء من هذه المزارع إلى أراضى زراعية لزراعة الموالح أملا فى انقاذ مراكزهم المالية واستفادتهم من تحقيق ارباح مجزية . وهكذا نجد أنه فى الآجل الطويل يصبح عرض الأرض المزروعة بالموالح عرض مرن ، والشكل الآتى يوضح لنا هذه الظاهرة.

---

(١) ولاسيما بعد قرار وزير الاقتصاد بخصوص اطلاق حرية تصدير الموالح للقطاع الخاص والعام والتعاوني إلى دول غرب أوروبا والأمريكتين وشرق أوروبا واستراليا وكندا والدول العربية .



شكل (١٧)

عرض الأرض فى الفترة القصيرة
والفترة الطويلة

من المثال السابق يتضح لنا :

ان خاصية الانتقال والتحول لا يقصد بها الانتقال الجغرافي فقط ، بل يقصد بها أيضا النوعية الفنية "La spécificité téchnique" والتى تحدد بدورها درجة استجابة عوامل الانتاج الى التغير في الأسعار ، وهذا يوضح لنا كيف ان الوقت وعامل الزمن قد يلعب دور هام فى تحديد درجة مرونة عوامل الانتاج ، فبمرور الوقت تصبح منحنيات عرض عوامل الانتاج أكثر مرونة بفعل العوامل التى تشجع على الانتقال والتحول من مكان إلى مكان ومن مجال إلى آخر .

ويمكن الاشارة إلى أن عنصر رأس المال النقدى أكثر العناصر قابلية على التحول والانتقال بين فروع الأنشطة المختلفة حيث يتميز عرض هذا العنصر بمرونة كبيرة نسبيا إذا ما قورن بعناصر الانتاج الأخرى . اما رأس المال العينى فإنه أكثر مرونة على الانتقال بين فروع الانتاج المختلفة فى الفترة الطويلة بالمقارنة بالفترة القصيرة التى لا يمكن ان نتوقع فيها حدوث انتقالات كبيرة لعنصر رأس المال العينى بين صناعتين .

لذلك لا يمكن ان نتجاهل ان عامل الزمن ، من العوامل الهامة والتى تؤثر بدرجة كبيرة على درجة مرونة عوامل أو عناصر الانتاج المختلفة ، وهذا ما يؤكده لنا اختلاف عوائد هذه العوامل فى الفترة القصيرة عنه في الفترة الطويلة . فعلى سبيل المثال نجد ان ارتفاع الأجور فى صناعة معينة فى الفترة القصيرة يقابله انخفاضها فى الفترة الطويلة ، وأرتفاع الأجور فى صناعة أخرى كانت تعانى أصلا من انخفاض الأجور فيها فى الفترة القصيرة . وهذا يقودنا إلى تحليل ودراسة ظاهرة هامة ألا وهى ظاهرة الريع الاقتصادى أو شبه الريع.

٤ - شبه الريع : "La quasi Rente"

يختلف شبه الريع (الريع الاقتصادى) عن ريع الأرض، ولذلك كان من الضرورى ان نوضح الفرق بين هذان النوعان من الريع. حيث ان كلمة ريع "La Rente" تطلق أصلا على المبالغ النقدية التى يدفعها المستأجرين لملاك الأراضى نظير انتفاعهم بها - بأعتبارها هبة من هبات الطبيعة . بمعنى أن هذه المدفوعات تمثل عادة مقابل الخدمة الممكن الحصول عليها من الأرض . وهذه المدفوعات تتحدد حسب قوى العرض والطلب في سوق الخدمات . ومن هنا إذا انخفض ريع الأراضى الزراعية - بفعل القانون - فمن الطبيعي ان يلجأ ملاك هذه الأراضى إلى الاحجام عن تأجيرها ، وهذا ما ينعكس فى صورة المعروض منها على مستوى سوق الخدمات (١) . والعكس إذا ارتفع ريع هذه الأراضى بالنسبة لاستخدام معين فمن المحتمل زيادة المعروض منها من جانب الملاك وذلك على مستوى هذا الاستخدام ، ولكن بزراعتها موالح ، كما سبق واشرنا - وذلك للحصول على ريع مجزى. أما زيادة

---

(١) مثال ذلك ان قانون الاصلاح الزراعى فى مصر قد حدد ريع الأراضى الزراعية عند مستوى أقل بكثير من المستوى الذى يعكس ندرة هذا العنصر والزيادة الكبيرة فى الطلب عليه ، مما دفع ملاك هذه الأراضى الزراعية إلى استغلالها فى بناء الوحدات السكنية أو بيعها كأراضى للبناء بأسعار مرتفعة .

المعروض من الأرض على مستوى الأقتصاد القومي فأنه لا يتحقق إلا في الفترة الطويلة وعادة ما يكون منحنى عرض الأرض الزراعية غير مرن في الفترة الطويلة وعديم المرونة في الفترة القصيرة .

ومن هنا نجد ان الريع بهذا المعنى ، يمثل لنا العائد المدفوع لاحد عوامل الانتاج ، ألا وهو الأرض ، نظير استغلال خدماته في العملية الانتاجية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يمثل لنا أحد عناصر تكاليف الانتاج الذي يؤثر بدوره في تحديد إسعار بيع السلعة النهائية التي يساهم هذا العامل مع غيره من العوامل في انتاجها . فعلى سبيل المثال لو ان أحد المزارعين قد وجد أنه من الضروري ان يستأجر فدان أضافي بمبلغ ١٠٠٠ جنيه سنويا وذلك من أجل التوسع في زراعة الذرة لغذاء الدواجن في مزرعته ، فعليه أن يضيف هذا المبلغ إلى التكلفة الكلية لمحصوله النهائي والذي يحدد التكلفة النهائية لانتاج الدواجن .

وبوجه آخر يمكن القول عن مفهوم الريع بإنه يعتبر عائد الأرض كعامل من عوامل الانتاج ، فضلا عن كونه يعتبر أحد عناصر تكلفة الانتاج .

أما شبه الريع (أو الريع الاقتصادى) فأن مفهومه يختلف تماما عن المفهوم السائد للريع حيث :

أولا : ان الريع بمعناه العادى يخص عامل الأرض فقط، أما شبه الريع (الريع الاقتصادى) فأنه يخص جميع عوامل الانتاج (ارض - عمل - رأس مال) ،

ثانيا : ان شبه الريع لا يعتبر من قبيل المتحصلات التي يحصل عليها عامل الانتاج ، ومن ثم فأن هذه الخاصية لا تكون بمثابة عامل دافع إو مشجع لدخول عوامل الانتاج مجال السوق ،

وأخيرا : فأن شبه الريع لا يعتبر من المحددات الاساسية لتحديد السعر النهائي أو سعر بيع السلعة أو الخدمة ولكن يعتبر من قبيل المكاسب التي يعكسها أو يحددها سعر البيع النهائي .

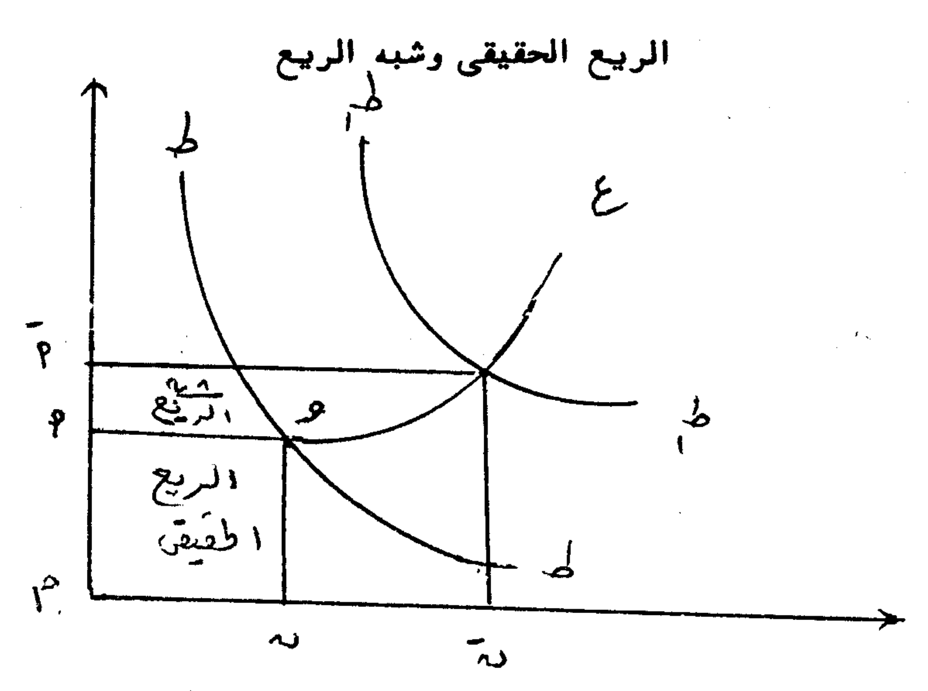
ولتوضيح ذلك ، تحاول الاستعانة بالمثال الآتي :

- لنفترض ان الامتداد العمراني قد أدى إلى تحويل منطقة العجمي بالاسكندرية من منطقة للأصطياف إلى منطقة سكنية فأن هذا الاجراء كفيل بأن يساعد كل من يرغب في السكني في الحصول على وحدة سكنية ملائمة بايجار مناسب أو الحصول على قطعة أرض للبناء عليها في هذه المنطقة ، طالما كان ذلك بعيدا عن شاطئ البحر أي بعيدا عن منطقة الأصطياف .

وهذا ما يوضحه لنا الرسم الآتي والذى يعكس لنا منحنى عرض المساكن وأراضي البناء .

شكل (١٨)

الريع الحقيقي وشبه الريع



- من الرسم السابق نجد ان المربع أ و ن م يوضح لنا الريع الحقيقى إى مستوى الايجارات الحقيقية الذى يتحدد بتقاطع منحنى الطلب ط ط مع منحنى عرض المساكن أو الأراضى و ع .

- ومن هنا نجد أن قيمة هذه الايجارات تعتبر ثابتة نظرا لوجود عدد كاف من المساكن أو الأراضى المعدة للبناء وتتحدد هذه الايجارات بالمقدار م أ والذى يتحدد بالتكلفة المعطاة .

- ان الدخول التى يحصل عليها ملاك هذه الأراضى أو العقارات = م أ × م ن وهذا ما نطلق عليه " بالريع الحقيقى " = المدفوعات الضرورية نظير استخدام هذه الموارد .

- ولنا ان نتصور إذا لم يدفع أى ريع فلا يعرض أى شيئ.

- وعلى العكس كلما زاد الطلب على هذه الموارد كلما أدى ذلك إلى زيادة المدفوعات ويؤدى ذلك إلى زيادة المدفوعات ويؤدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة ، وفى هذه الحالة لو أفترضنا ان منحنى الطلب قد أنتقل من ط ط الى ط١ ط١ كما فى ، الشكل السابق، فإن عرض الوحدات السكنية أو الأرض سوف لا يزيد الا بنسبة بسيطة جدا ، ويصبح من الصعب على كل فرد من الراغبين فى الحصول على وحدة سكنية أو قطعة من الأرض ، ان يحصل عليها بالسعر السابق .

لنفترض أنه ازاء هذا الوضع اتجه الملاك إلى محاولة ايجار أو بيع هذه الوحدات عن طريق اجراء مزاد علنى (مثلما حدث فى قرية مراقية بالنسبة لتمليك الشاليهات السياحية نظرا لزيادة الطلب عليها) فما لا شك فيها أنه طبقا للأوضاع السائدة فى الأقتصاد المصرى وزيادة نسبة السيولة والقوة الشرائية لدى فئات معينة من الأفراد (مهنين وسطاء اصحاب عوائد حقوق التملك الخ. . .) فلابد ان ترتفع القيمة الايجارية أو ثمن التملك للوحدة السكنية من م أ إلى

م أَ . وهذه الزيادة هو ما يطلق عليها " شبه الريع "(أو الريع الاقتصادى) .

- ومن هنا نجد ان ارتفاع القيمة الايجارية من م أ إلى م أَ ، سوف يؤدى حتما إلى زيادة المعروض من الشقق من م ن إلى م نَ ، حيث سيلجأ أصحاب العقارات إلى تعليه عماراتهم أو إلى التخلى عن الشقق الخالية التى كانوا يحتفظون بها لذويهم أو بغرض الايجار المفروش أو الاصطياف وذلك أملا فى الحصول على الزيادة فى القيمة الايجارية أى الريع الاقتصادى المضمون .

- وهذا الريع الاقتصادى أو شبه الريع هو ما يمثله ارتفاع القيمة الايجارية للوحدة السكنية عن السعر المحدد لها ، وهذا معناه ان المستأجر لابد ان يكون على استعداد لان يدفع قيمة ايجارية أعلى حتى يستطيع ان يدخل سوق الايجارات .

- وبذلك يتحدد الريع الاقتصادى أو شبه الريع بالفرق بين القيمة الايجارية الجديدة والقيمة الايجارية القديمة .

وفى مثالنا هذا فأن

الريع الاقتصادى = م أَ - م أ = القيمة الايجارية الجديدة - القيمة الايجارية القديمة .

نخلص من هذا ان الريع الاقتصادى أو شبه الريع يعتبر بمثابة العائد أو المكافأة التى تحصل عليها عوامل الانتاج التى تتميز بالندرة (مثال حالة المساكن نظرا لاشتداد أزمة الاسكان). ولذلك يمكن ان نطلق عليها " ريع الندرة " Rente de rareté. أى الريع الذى يخص عوامل الانتاج النادرة فقط .

ونود أن نشير إلى ان مفهوم الريع الاقتصادى أو شبه الريع لا يقتصر على عنصر الأرض فقط ، بل يمتد أيضا ليشمل جميع عناصر الانتاج الأخرى .

فعلى سبيل المثال لو افترضنا ان زيادة الضغط على السيارات السرفيس للنقل بين الاقاليم قد زاد بدرجة كبيرة فهذا كفيل فى حد ذاته لرفع أجرة استغلال هذه الخدمة ربما الى الضعف طبقا لدرجة تزايد الطلب عليها . إلا أنه فى الفترة الطويلة فأن ذلك قد يغرى العديد من السيارات الجديدة إلى دخول هذا المجال وبذلك تختفى ظاهرة الريع الاقتصادى .

أ - الريع الاقتصادى والدخول :

تعتبر كل من العوائد التى يحصل عليها الكتاب والمؤلفين والمطربين والممثلين وجميع المهن التى تتطلب مواهب خاصة وقدرات فائقة من قبيل الريع الاقتصادى أو ريع الندرة . فعلى سبيل المثال قد يحصل الممثل الذى ينتمى إلى المسرح القومى على راتب شهرى ثابت يقدر بحوالى ١٠٠٠ جنيه شهريا نظير قيامه بعمله الفنى فى حين أنه يمكنه ان يحصل على ١٠٫٠٠٠ جنيه لو قام باداء دور معين فى احد مسارح القطاع الخاص وفى هذه الحالة فأن :

الريع الاقتصادى = ١٠٫٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٩٠٠٠ جنيه

وهذا الفرق (الريع الاقتصادى) الذى يتقاضاه الممثل نظير شهرته وانفراده بأداء لون معين من الفن أو التمثيل .

ونفس الشيئ يمكن قوله عن ظاهرة ارتفاع أجور المهنيين فى الأقتصاد المصرى ، فعلى سبيل المثال نجد ان بعض السباكين أو الذين يقومون بأعمال السمكرة للسيارات فى ورش القطاع العام ، ويحصلون على أجر ثابت ومقرر نظير قيامهم بهذا العمل ، بينما يستطيعون الحصول على ثلاثة أضعاف هذا الأجر من عملهم فى ورش خاصة بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية ونظرا لزيادة الطلب على هذه النوعية من العمالة فأنهم يحصلون فى هذه الحالة على ريع اقتصادى وهو ما يزيد عن الحد الأدنى من أجورهم الغير قابلة للضغط ولا يمكنهم النزول عنها .

ومن هذا المنطلق نجد ان منطق الريع الاقتصادى يسمح لنـــا بتفسير الفوارق فى المرتبات والأجور . ونود إن نضيف أيضا أنــه كلما زادت العقبات التى تحول دون تحول وانتقال عناصر الانتاج مـن فرع من فروع الأنشطة الى فرع آخر ، بحثا عن المزايا الأفضـــل أو الأجر أو الفائدة الأكثر ، كلما أدى ذلك إلى زيادة فرص أو احتمال وجود الريع الاقتصادى . وتتمثل هذه العوائق فى الاجازات والبـراءات المطلوبة وكذلك مدى توافر الثروات وضرورة التوطن والعـــادات الاجتماعية إلى غير ذلك من المتطلبات التى تزيد من احتمالات وجـود الريع الاقتصادى أو شبه الريع .

وجدير بالذكر ان الريع الاقتصادى يعتبر أحد مظاهـــــر الارتباط الاجتماعي في الأقتصاد القومى ، حيث يعكس لنا المبالغة فـى تقدير عوائد عوامل الانتاج النادرة كصدى لظروف معينة . وهذا يقودنا إلى التساءل عن مدي امكانية التحكم في الاسعار من أجل القضاء علـى هذه الظاهرة التى تساهم فى زيادة حدة الضغوط التضخمية ؟ .

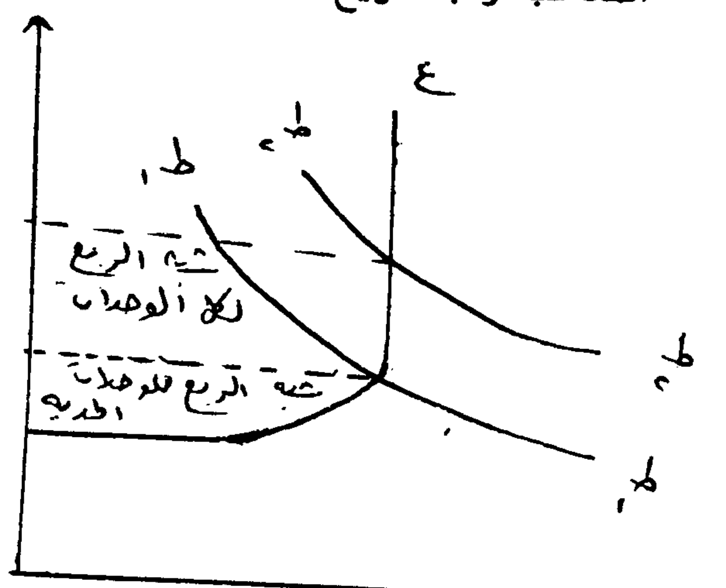
للأجابة على هذا السؤال يجب ان ندرك تماما ان تحديـــد الاسعار قد لا يؤدى إلى اختفاء هذه الظاهرة بل على العكس قد يـؤدى إلى تفاقمها نتيجة احجام ملاك الوحدات السكنية عن تأخيرها واتجاههم إلى تمليكها كما نجد ان المهنيين سوف يحاولون التحايل على القوانيـــن إلى غير ذلك .

ولكن يمكن تخفيف حدة هذه الظاهرة من خلال اعادة النظر فـى النظام الضريبى وزيادة الضرائب على الذين يحصلون على ريع اقتصادى، وبذلك تتحقق العدالة من الضريبة التى يمكن ان تخصص حصيلتهـــا لتخفيف العبء عن محدودى الدخل ، كما يمكن من خلال التخطيط العلمي للموارد التأثير فى المحددات المختلفة لها وبالتالى التأثير فى اسعارها والقضاء على ظاهرة تزايد الريع بسبب ندرتها .

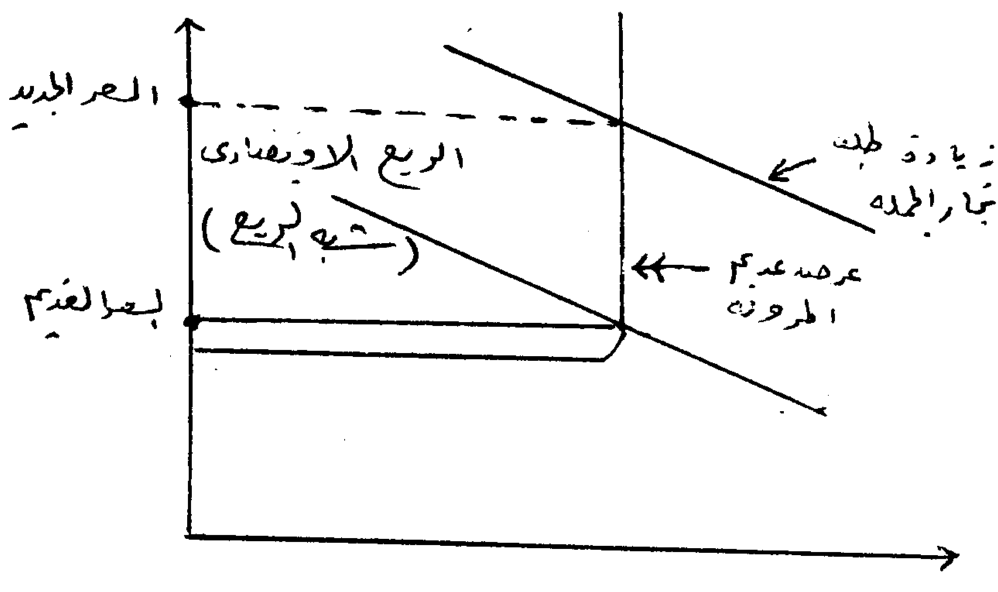
ب ـ منحنيات العرض والأسعار :

من التحليل السابق ، استطعنا ان نصل إلى أنه ، كلما انخفضت مرونة عرض أحد عوامل الانتاج ، وكلما قلت قابلية انتقالـــه بيـــن الاستخدامات المختلفة ، كلما أدى ذلك إلى ظهور الريع الاقتصـــادى (شبه الريع) أو زيادته . ويمكن الاشارة إلى أن انخفاض مرونـــات العرض وبالتالى الريع الاقتصادى سوف تساعدنا على تفسير كيـف ان بعض حالات التوازن السعرى لابد وان تتحقق بالفعل فى السوق. وبذلك نجد ان هذان المحددان من العوامل التى تؤثر على مستويات الاسعار السائدة فى سوق عوامل الانتاج . فلو أفترضنا أن الطلب على البيـض قد زاد بنسبة كبيرة مع بداية العام الدراسى ، حيث تلجأ ربـــات البيوت إلى زيادة مشترياتهن من هذه السلعة أما بغرض زيادة اقبالهـن على صناعة الحلوى من أجل افطار أولادهن أو من أجل عمل السندوتشات فليس معنى ذلك ان بائعى البيض سوف يقومون برفع إسعار البيـض الموجود لديهم وهذا ما يوضحه الشكل الآتى :

شكل (١٩)
المكاسب وشبه الريع



ولكننا إذا افترضنا استمرار هذه الزيادة وبمعدلات كبيرة في الطلب على البيض في خلال اسبوع واحد ، فأن بائعى البيض سوف يسارعون بتجديد زيادة طلبات الشراء لدى تجار الجملة وهذا في حد ذاته كفيل باستنفاذ الرصيد المخزون بثلاجات هؤلاء التجار، الذين سوف يسعون بدورهم لزيادة مطالبة المزارع الخاصة بانتاج البيض بتزويدهم بكميات أضافية من هذه السلعة حتى يتمكنوا من مواجهة طلبات عملائهم من الموزعين . ولكنهم سوف يصدمون في هذا الموقف بعامل هام . إلا وهو عدم مرونة "d'offre inelastique" عرض البيض . وذلك لأن مزارع البيض لا يمكنها زيادة انتاجها من هذه السلعة في خلال الفترة القصيرة ، بل يتطلب الأمر الانتظار طيلة دورة انتاجية كاملة ولتكن ٦ شهور حتى يستطيعوا زيادة انتاجهم وذلك بزيادة اقتنائهم وتربيتهم لدواجن البيض . وهكذا نجد أنه في خلال الفترة القصيرة يلجأ أصحاب مزارع دواجن البيض إلى رفع السعر منتهزين فرصة زيادة الطلبات وهذا الارتفاع يمثل لنا الريع الاقتصادى الذى يحصل عليه مربى الدواجن المنتجة للبيض ، نتيجة الزيادة المستمرة والمتلاحقة للطلب على هذه السلعة ويوضح لنا الشكل الآتي هذه الظاهرة .



شكل (٢٠)

التغيرات في الطلب والاسعار

ويجب ان نشير إلى أنه عندما يعمد منتجي البيض إلى رفع سعره، فأن هذا الارتفاع يمثل زيادة في عناصر التكاليف بالنسبة لتجار الجملة وبذلك فأنهم مضطرون إلى رفع سعر البيع إلى تجار التجزئة الذين يسارعون بدورهم إلى تحميل المستهلك النهائي بهذه الزيادة ، نظرا لزيادة تكاليف الانتاج والتوزيع .

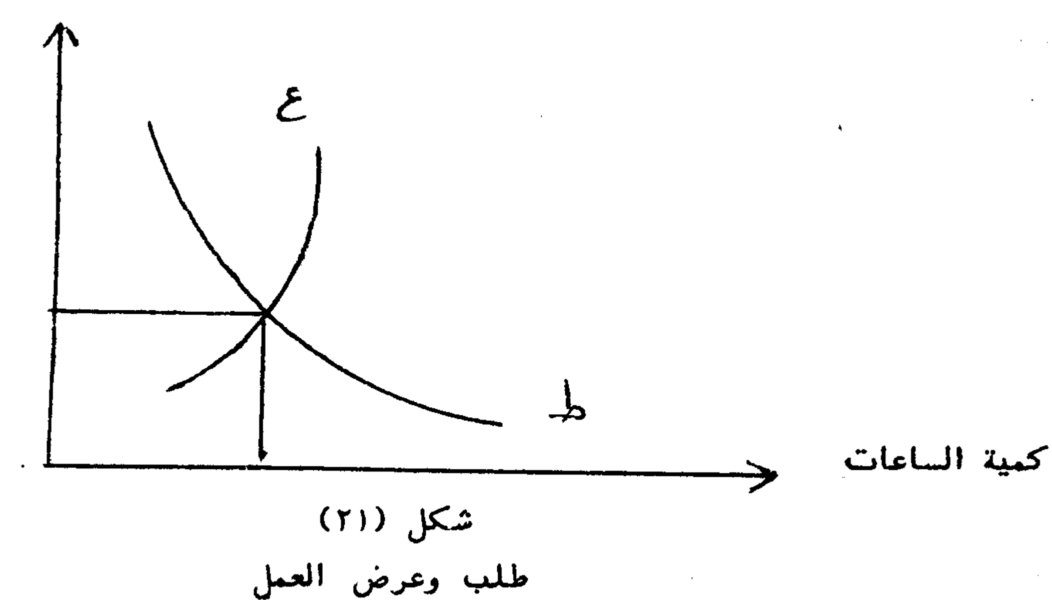
ج - اختلاف الدخول - الطلب المباشر على عوامل الانتاج :

لقد استطعنا من خلال التحليل السابق معرفة احدى القوى المعقدة والمؤثرة في سوق عوامل الانتاج ، إلا وهي عرض هذه العوامل ، وذلك من خلال مساهمتها في تكوين الدخول التي تستخدم بدورها في شراء المواد الغذائية المعروضة في سوق السلع .

إلا أن هذا التحليل لا يعتبر كاملا ، إلا إذا قمنا بدراسة القوى الثابتة الا وهي الطلب على عوامل الانتاج .

فمما لا شك فيه ان المستهلك قد يلجأ في كثير من الأحيان إلى طلب خدمة العمل أو الأرض أو رأس المال وذلك بطريقة مباشرة بهدف الحصول على السلع والخدمات التي تشبع احتياجاته أو تحقق متطلباته الشخصية ويتمثل هذا الطلب الشخصي لخدمة العمل ، في صورة الطلب على خدمات المحامين والأطباء ومصففي الشعر والسباكين وعاملات النظافة المنزلية إلى غير ذلك من الخدمات الخاصة. وقد يكون هذا الطلب على الأرض كطلب أحد الأفراد على قطعة ارض من أجل بنائها فيلا للأقامة أو للأصطياف ، فضلا عن امكانية وجود طلب مباشر على رأس المال المتمثل في السلع الرأسمالية أو المعمرة كالسيارات أو الغسالات الكهربائية أو غسالات الأطباق والثلاجات إلى غير ذلك من السلع المعمرة التي تحقق خدمة خاصة لمشتريها . ففي حالة الطلب المباشر على مثل هذه العوامل بهدف الاستهلاك أو الانتفاع الشخصي فأن سعر خدمات هذه العوامل لا يختلف في أسلوب تحديده عن اسعار السلع والخدمات الأخرى . فعلى سبيل المثال نجد ان ثمن الخدمة

التى يقدمها طبيب الاسنان لمرضاه يحدد مستوى الدخل الذى يحصل عليه هذا الطبيب . ويمكننا فى هذه الحالة أن نرسم منحنى الطلب على الخدمة التى يقدمها هذا الطبيب . ويمثل الشكل الآتى منحنيات عرض وطلب خدمات العمل .



شكل (٢١)

طلب وعرض العمل

من الرسم السابق نجد ان منحنى الطلب على خدمة طبيب الاسنان ذات ميل متناقص (وهذا معناه ارتفاع المرونة السعرية والد خليه).

ونلاحظ ان منحنى عرض هذه الخدمة فى الأجل القصير ، غير مرن ويتضح لنا ذلك من التواء هذا المنحنى واتجاهه نحو اليسار .

كذلك فأن الاختلاف فى اسعار خدمات عوامل الانتاج يرجع إلى اختلاف فى شكل منحنيات الطلب على هذه الخدمات ، وذلك حسب طبيعة الخدمة ودرجة أهميتها بالنسبة للمستهلك وحسب درجة يساره وقوته الشرائية التى تسمح أو لا تسمح له بالحصول على هذه الخدمة . فعلى سبيل المثال لو كان سعر ساعة العمل لخدمات بعض المهن يمثلها الجدول الآتى :

سعر ساعة العمل بالنسبة
لبعض المهن بالجنيه المصرى

الطبيب	طبيب الاسنان	المحامى	المدرس الخصوصى	عاملة النظافة المنزلية
٤٠	٣٠	٢٠	١٥	٣

فمن المحتمل أن يكون الطلب على خدمات الطبيب غير مرن وذلك نظرا لأهمية هذه الخدمة التى يقدمها وارتباطها بصحة وحياة الفرد والأسرة . ونفس الشيئ تقريبا بالنسبة لطبيب الاسنان وأيضا المحامى - إذا تطلب الأمر ذلك - .

أما بالنسبة للمدرس الخصوصى وعاملة الخدمة المنزلية فأنه يمكن أن يكون الطلب على خدماتهم مرن من حيث تتأثر الكمية المطلوبة من خدماتهم بنسبة أكبر من نسبة التغير فى أسعار هذه الخدمات .

د - رأس المال البشرى :

مما لا شك فيه ان القيام بأى مهنة مهما كانت بسيطة يتطلب أعداد وتأهيل وتمرين ، إلا أن فترة هذا الاعداد والتكوين والتعليم تختلف من مهنة إلى أخرى حسب أهمية هذه المهنة والمهارات التى يجب توافرها فى القائمين بها . فعلى سبيل المثال نجد ان سائق سيارة النقل يحتاج إلى فترة تعليم وتدريب وتمرين على قيادة هذا النوع من السيارات لا تزيد عن ٩ شهور على الأكثر ، وذلك عكس طبيب الاسنان أو الطبيب البشرى الذى يتحتم عليه ان يستمر فى دراسة الطب والتى قد تمتد إلى ٥ سنوات بالنسبة لطبيب الاسنان (٧ بالنسبة للطبيب البشرى - وذلك بعد حصولهم على الثانوية العامة -). وبذلك نجد ان نفقات اعداد الطبيب أو المهندس تفوق بكثير نفقات اعداد السائق ويطلق على الانفاق على هذه النوعية من التعليم بالاستثمار فى مجالات التعليم والاعداد والتكوين .

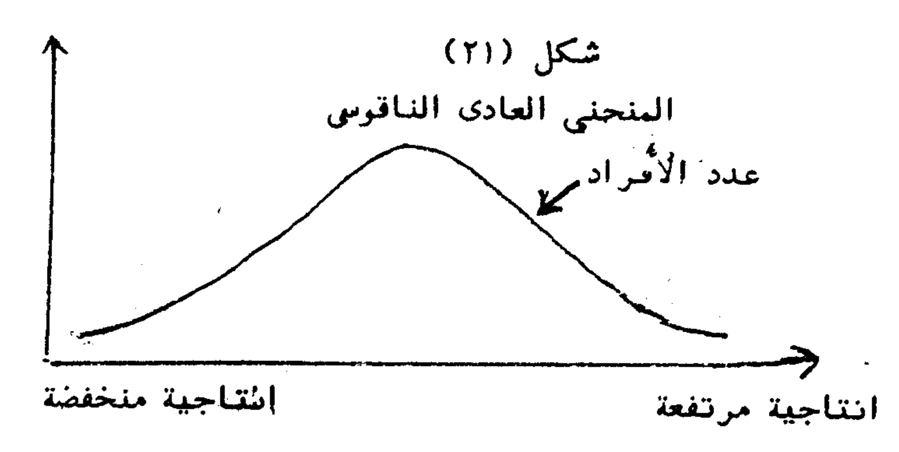
وليس مستغرب أن يعتبر الانفاق على التعليم من قبيل الاستثمار حيث ان المستثمر يحصل على عائد مقابل استثماره لأمواله وفي نفس الوقت يحصل الطبيب الناجح على ايراد هام من ممارسته لمهنته (كعائد شخصي)[1] في الوقت الذى يستفيد فيه المجتمع من وجود خبرة هامة توجه نحو الاهتمام بالصحة العامة فى المجتمع أو خدمة التعليم (بالنسبة للمدرسين واساتذة الجامعة) أو غير ذلك . وهذا هو العائد الذى يجنيه المجتمع من استثماراته فى التعليم .

وهذا يؤكد لنا ان التوزيع الوراثى " Sous-Jacente" للثروة يؤثر فى توزيع الدخول ، حيث أن الشخص الذى يمتلك المستويات المختلفة للثروة هو الذى يتمكن من زيادة استثماراته المستقبلية وهذا يؤثر - بطبيعة الحال - على مستوى دخله .

هـ - المهارات والقدرات

من المعروف ان هناك اختلاف فى المهارات والقدرات والمواهب التى يمتلكها الأفراد ، بمعنى أنها تختلف من شخص إلى آخر . وإذا حاولنا تمثيل ذلك بيانيا لوجدنا ان اختلاف هذه القدرات يمكن تصويره بالشكل الناقوسي الآتى حيث يكون المنحنى على شكل ناقوس "Courbe en cloche".

شكل (٢١)
المنحنى العادى الناقوسى

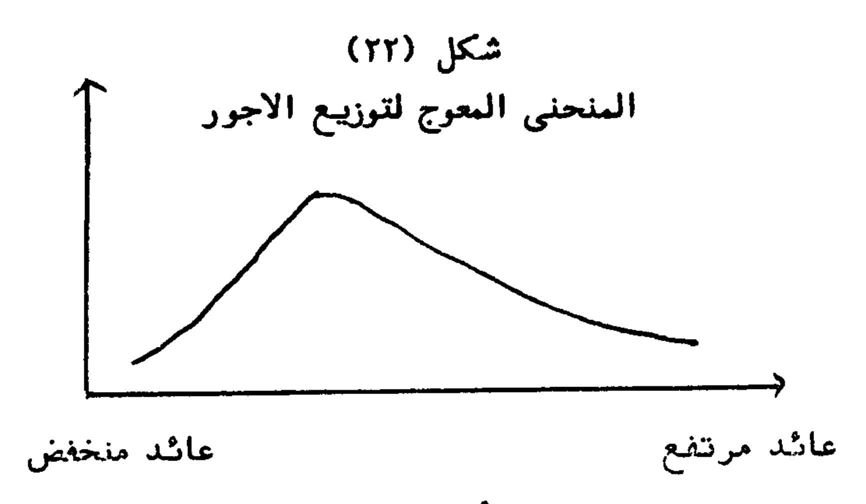


(١) وهذا قد يمثل فى حقيقة الأمر الفائدة على رأس المال الذى انفق على اعداده وتكوينه .

من هذا الشكل نجد ان طرفي المنحنى يمثلان لنا الحالتـــان المتناقضتان ، ففي الجانب الأيمن تتمثل لنا درجة الكفاية الأكبـــر أى الأشخاص الموهوبين والذين يتميزون بقدراتهم واستعدادهم لبـــذل أقصى طاقة ممكنة أو مجهود ممكن في الوقت الذى يوضح فيه الطـــرف الأيسر لهذا المنحنى عدد الأفراد ذات الكفاءة الأقل نظرا لمحدودية قدراتهم وقلة درايتهم ودرجة كفاءتهم وانخفاض طاقتهم الانتاجيـــة. أما بالنسبة للنقط الوسطى فهي تمثل الغالبية العظمى من الأفراد الذيـــن يتمتعون بقدرات عادية أو طاقات متوسطة .

ومن هذا المنطلق لو حاولنا دراسة توزيع الدخول ومستويـــات الأجور بالنسبة لمهنة أو خدمة معينة ، فأننا نجده قد يكون في كثيـــر من الأحيان غير عادل ومعوج biaise حيث ان معظم العاملين ســـوف يتركزون في ناحية اليسار من المنحنى الخاص بالتوزيع والذى تتمثـل في الشكل الآتى :

شكل (٢٢)



وهذا يوضح لنا مدى تأثير درجة كفاءة العاملين على مستـــوى الارباح بشرط ان يتمكن المشروع من الاستفادة بمزايا الانتاج الكبير وتحقيق التوازن النطاقـــى L'equilibre d'échelle للمشروع .

و ـ اسباب تباين الدخول :

قد يتساءل البعض عن إسباب التباين الواضح والظاهـــر فـــى الدخول . وتنبع أهمية الأجابة على هذا السؤال ، من ان الدخول هـــى القناة الاساسية التى تغذى الطلب الكلى الفعال ، والذى يعتبر بـدوره من المحددات الاساسية لمستوى الاشباعات الكلية وأيضا لحجم الانتـاج الكلى .

ويمكنا القول ان هناك سببان رئيسيان لتباين الأجور هما :

١ ـ السبب الأول :

ويتعلق هذا السبب بجميع العوائق والحواجز الاجتماعية التـــى تحول دون انتقال عنصر العمل من المجالات التى تنخفض فيها معـدلات الأجور إلى المجالات التى ترتفع فيها هذه المعدلات .

ويعتبر عامل الثروة والخسارة وأيضا التمييز من القضايــــــا الاساسية للاختلافات المؤكدة فيما يختص بامكانية الانتقال الجغرافـى أو الرأسي لعنصر العمل بين المهن المختلفة ويؤدى هذا إلى التبايـــن الواضح فى الدخول .

ولكننا لا يمكن ان نتجاهل حقيقة هامة الا وهى امكانيـة التخلص من بعض العوائق الاجتماعية ـ فى الأجل الطويل ـ ولا سيما ان التوسـع التدريجيى فى الهجرة الداخلية أو الخارجية (سواء كانت هجـــرة للعقول أو المهارات أو الحرف) قد يساعد على ازالة هذه الحواجـــز ولاسيما أمام الكفاءات والمهارات الخاصة والدليل على ذلك ان رأس المال البشرى أى عنصر العمل أصبح من السلع التى تستورد أو تصـــدر خارج الحدود (١) .

(١) حالة الدول النفطية التى تسعى إلى استيراد الخبـــــرات والكفاءات من جميع دول العالم .

وقد يرجع التباين بين الدخول والمكافآت إلى الخسارة الحدية الناتجة من ممارسة أعمال أو مهام معينة ، وأيضا قد يكون ذلك بسبب أختلاف مستوى الاعداد ودرجة الكفاءة التى تتطلبها مهن أو وظائف معينة . وهذا يؤكد لنا ضرورة وجود مثل هذا التباين فى توزيع الدخول حتى ولو استطاع المجتمع ان يزيل العقبات الاجتماعية والتنظيمية أمام عنصر العمل فى الانتقال من مهنة إلى مهنة ومن منطقة إلى اخرى.

٢ - السبب الثانى :

فهو يتعلق بالدخول الناتجة من عوائد حقوق التملك

" Le Revenu de propriété "

ومن البديهى ان هناك اختلاف كبير بين الأجور والمرتبات وبين عوائد عوامل الانتاج الأخرى ، مثل الريع وسعر الفائدة وذلك لان كل من الريع وسعر الفائدة يعتبران من قبيل الدخول الناتجة عن حقوق تملك أصل من الأصول سواء كان حقيقى أو نقدى .

ومن هذا المنطلق نجد ان النظام الاقتصادى ونظام الوراثة يسمحان ويؤكدان استمرار وجود الفوارق بين مستويات الدخول على مر الأجيال ، فقد يؤدى الأمر الى تركز معظم الثروات فى ايدى فئة أو فئات محدودة من المجتمع وهذا يعكس لنا سوء توزيع الدخل. وقد يعتقد ان نظام السوق هو المسئول عن توزيع ملكية الأصول الرأسمالية. ولذلك كان من الضرورى تقييم مصادر هذه الثروة واحتمالات توزيعها مستقبليا ، فعلى سبيل المثال نجد ان الرأسمالية الأمريكية تتسم بقلة عدد الأفراد الذين يتميزون بالثراء المتطرف وذلك من خلال ملكيتهم للاسهم والسندات الخاصة بالشركات الكبيرة والتى لها مركز اقتصادى عالمى . وهذا يؤكد حصولهم على ارباح وأسعار فائدة تتزايد بدرجة كبيرة بالمقارنة بالمرتبات والاجور الممثلة لعائد العمل .

نفس الشيئ بالنسبة للاقتصاد المصرى فى الفترة ما قبل صدور القوانين الاشتراكية ، حيث كانت الرأسمالية الوطنية (١) يمثلون شريحة صغيرة من المجتمع . ونود أن نشير أيضا إلى ان قوانين الانفتاح الاقتصادى قد سمحت - فى الوقت الراهن - بظهور طبقة جديدة تستأثر بجزء كبير من عناصر الثروة الممثلة حقوق التملك (٢) والتى تقدر عوائدها بحوالى $\frac{٢}{٣}$ الناتج المحلى الاجمالى بينما تمثيل الأجور والمرتبات (عوائد العمل) حوالى $\frac{١}{٣}$ الناتج المحلى الأجمالى. وهذا يعكس لنا العلة الخطيرة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بسبب الاختلال الواضح فى سياسة توزيع الدخل القومى التى أدت إلى زيادة نسبة الأفراد الذين يعانون من ظاهرة الفقر ونقص نسبة الاشباعات الكلية وانخفاض مستوى المعيشة ، نظر لانخفاض دخولهم .

ر - الطلب المشتق " La demande derivée"

يمكن تعريف الطلب المشتق بأنه الطلب الذى لا يأت من المستهلك مباشرة ، ولكنه يأتى من خلال المشروع . فعندما يستأجر المستهلك عامل من عوامل الانتاج ، فأنه يفعل ذلك من أجل الاستفادة بخدمة هذا العامل ، أو من أجل حصوله على اشباع معين من خلال هذا الاستغلال . إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للمنظم ، عندما يتخذ قراره باستخدام أو بشراء عامل من عوامل الانتاج المختلفة .

فعندما يلجأ المنظم إلى سوق عوامل الانتاج ، فأنه لا يطلب أحدى هذه العوامل سواء كان إرض أو عمل أو رأس مال من أجل حصوله على اشباع مباشر من هذا العامل ، بل من أجل استخدام هذا العامل فى عملية معينة (خدمية أو انتاجية) تسمح له بالحصول على أقصى ربحية ممكنة . ومن هنا نجد ان طلب المشروع على عوامل الانتاج يختلف عن الطلب المباشر للمستهلك على السلع والخدمات فى أنه طلب مشتق من طلب الأفراد (المستهلكين) على السلعة إو الخدمة التى يقوم

(١) حملة الاسهم والسندات وأصحاب المشروعات الصناعية .

(٢) سواء تعلق الأمر بأوعية ادخارية مصرفية بالعملات الحرة أو الاسهم والسندات أو الأصول الحقيقية المتمثلة فى العقارات واراضى البناء .

هذا المشروع بانتاجها . .

ويتوقف الثمن أو السعر الذى يقبل المنظم "L'entrpreneur" دفعه مقابل الاستفادة من خدمات أحد عوامل الانتاج،على الانتاجيــة الحدية لهذا العامل ، بمعنى مدى مساهمته فى زيادة انتاج المشروع. ونظرا لأهمية رأس المال فى سوق عوامل الانتاج فإننا سوف نتعــرض له بشيئ من التفصيل متناولين كيف يتحدد عائده (سعر الفائدة).

ح - تعريف رأس المال :

يعرف رأس المال بأنه سلع ليست لغرض الاستهلاك المباشر وإنما تستخدم فى انتاج سلع أخرى (رأسمالية أو استهلاكية) ويختلف عن عنصرى الأرض والعمل فى أنه من صنع الأنسان بالتعــاون مع الطبيعة ، ويعنى ذلك ان الأنسان يتحكم تحكما كاملا فى صنعه.

والتعريف الجارى لرأس المال يميز لنا بين أربعة أنـــــواع مختلفة :
رأس المال الفنى - رأس المال القانونى - رأس المال المحاسبى. ورأس المال النقدى.
فبالنسبة لرأس المال الفنى ، فيمكن اعتباره مجموع السلـــع المادية التى تستخدم فى العملية الانتاجية بالقدر الذى يضمن زيــادة انتاجية العنصر البشرى (حالة المحاريت - الجرارات - الآلات والمعدات الصناعية إلى غير ذلك . . .) .

أ. رأس المال المحاسبى فهو مجموع القيمة النقدية التى تظل ثابتة نظريا من حيث الكم وذلك بعد اضافة أقساط الاستهلاك - التى تخصم سنويا - إليها.

أما رأس المال القانوني ، فهو يمثل لنا مجموع حقوق التملك أو الدائنية لقيمة معينة . بحيث تعطى هذه الصكوك لحاملها الحق فى الحصول على تيار من الدخل (سواء ثابت أو متغير) دون ان يشارك حاملها فى الادارة .

وأخيرا يعبر رأس المال النقدى عن الأموال السائلة والنقود) القابلة للأقراض .

ومن هذا المنطلق نجد أن رأس المال القانوني والمحاسبي لا يحددان طبيعة رأس المال ، ولكن يحددان علاقته بأصحاب حقوق الملكية أو الدائنية . أما رأس المال الفنى فيمكن اعتباره من قبيل التعريف العام لرأس المال . وخصوصا أنه يوجد فى جميع الأنظمة الاقتصادية ، سواء فى شكل تسبيقات أولية للانتاج (كبارى - انفاق - مواصلات - إلى غير ذلك ...) أو أدوات الانتاج (مصانع - ميكنة زراعية - مخزون الخ ...) وذلك حتى تتحقق العملية الانتاجية . ومن هنا نجد إن رأس المال الفنى ضرورة من ضرورات الانتاج بالنسبة لجميع الأنظمة الاقتصادية ، بعكس رأس المال القانونى الذى لا يوجد إلا فى الانظمة الاقتصادية التى تعترف بوجود حقوق الملكية الخاصة .

ونود ان نشير ان رأس المال الفنى ينقسم بدوره إلى نوعين: رأس مال ثابت ، رأس مال متداول . وقد يرجع التمييزين هذين النوعين إلى عاملين اساسيين هما : الانتقال والسيولة .
والانتقال هنا يتمثل فى القابلية فى الدوران والحركة والتداول وهذه الصفة لصيقة برأس المال المتداول .

أما السيولة ، فهى قابلية تحول الأصل إلى أرصدة نقدية بدون فاصل زمنى كبير أو خسارة . وهذه الخاصية أيضا يختص بها رأس

المال المتداول . حيث أنه من الصعب انتقال الآلات من عملية انتاجية إلى عملية أخرى فى صناعة أخرى بسهولة وأيضا من الصعب بيع الآلات والعدد والتجهيزات دون انقضاء وقت طويل ودون تحمل خسارة واضحة. وهذا بعكس المخزون من البضاعة تامة الصنع أو النصف مصنعة . أو المواد الأولية الاستراتيجية أو مواد الطاقة حيث ان لها طبيعة خاصة تهيأ لها الاشتراك فى أكثر من مرحلة انتاجية وأكثر من صناعة فضلا عن تمتعها بامكانية تحويلها إلى اصول نقدية سائلة بقدر أكبر من الاصول المادية.

ويعتبر سعر الفائدة هو ثمن رأس المال (عائده) أو ثمن الوقت الذى يتحمله المستثمر أو المدخر (نظير تخليه) عن السيولة فى الحصول على دخل مقابل استثماراته أو مدخراته . كما أن هذا الثمن هو الذى يسمح لهذا المستثمر أو المدخر بمقارنة دخله الحالى بدخله فى المستقبل . والآن سوف نحاول القاء الضوء على مسار رأس المال واتجاهاته.

٤ - الفروض الاستهلاكية والأدخار :

تلجأ جميع المشروعات إلى استخدام رأس المال فى تمويل الأنشطة الانتاجية والخدمية التى تكفل لها تحقيق الارباح المناسبة. ولتوضيح ذلك سوف نلجأ إلى دراسة رأس المال فى اقتصاد بدائى مغلق وذلك بغرض التبسيط وتحقيق هدف التحليل - وفى سبيل ذلك سنلجأ إلى استخدام الفروض الآتية .

- نفترض ان هذا الاقتصاد يقوم بانتاج منتج واحد هو القمح،

- وأنه قد خصص قطعة من الأرض لزراعة هذا المنتج مستخدما فقط عنصر العمل ، بمعنى عدم استعانته بأى أصل رأسمالى ،

- ونظرا لأمكانية تخزين القمح فقد أصبح من الممكن الألتجاء إلى احتجاز جزء منه فى صورة احتياطى للتخزين (أدخار).

في ظل هذه الافتراضات لو اعتبرنا ان محصول القمح يمكن اعتباره من قبيل الدخل القومي لهذا الاقتصاد ، فأن الأمر سوف يتعلق بعامل هام ألا وهو : الاختيار بين الاستهلاك الحالي أوالاستهلاك المستقبلي لهذا الدخل بمعنى هل سيلجأ الاقتصاد القومي إلى استهلاك كل المحصول في سنة انتاجه ؟ أم أنه سوف يستهلك جزء ويخزن أو يدخر جزء آخر للعام القادم ؟

وللأجابة على هذه التساءلات سنجد ان المستهلك سوف يواجه منحنيات السواء "des courbe s d'indifférences" التي تتضمن وتربط بين استهلاكه الحالي واستهلاكه المستقبلي من هذه السلعة وخصوصا عندما يثور متغير هام ألا وهو عدم التأكد أو عدم التقين "L'incértitude" من الظواهر والمتغيرات المستقبلية ، حيث ان الفرد قد يدركه الموت قبل تحقيق هدفه، كما قد ينطوى المستقبل على بعض المخاطر الهامة مثل انخفاض معدل الانتاج عن المعدل المتوقع ، وذلك بسبب الكوارث الطبيعية أو الآفات إلى غير ذلك . كما قد تظهر في المستقبل متغيرات جديدة قد تكون في صالح المستهلك مثل ظهور سلع بديلة مثلا . كل هذه الاحتمالات قد تدفع المستهلك الرشيد أو الاقتصاد القومي الكفء إلى محاولة ضمان حد أدنى من الاشباعات المستقبلية وذلك من خلال الادخار (المخزون السلعي).

وإذا أفترضنا ان التخطيط لمقابلة الاحتياجات المستقبلية سوف ينحصر في عامين فقط ، فإن منحنى عدم السواء سوف يأخذ الشكل الآتي :

شكل (٢٣)

ومع افتراض ان المستهلك لم يدخر أى جزء من ثروته فهذا يوضح لنا بسهولة خط الميزانية "La ligne du budget " أو خط حدود الدخل ، طبقا للقيمة الحالية للدخل خلال هذين العامين، ويمكننا التعبير عن هذه القيمة بالمعادلة الآتية :

$$\text{القيمة الحالية La valeur actuelle} = ى_1 + \left(\frac{ى_2}{1 + ف} \right)$$

حيث ان

$ى_1$ = الدخل فى خلال السنة الأولى

$ى_2$ = الدخل فى خلال السنة الثانية

ف = سعر الفائدة السائد .

وطبقا لهذا الافتراض فأن سعر الفائدة هنا يكون بمثابة معامل توازنى يتمثل فى كم موجب . وبذلك نجد ان خط الميزانية لمجموع الدخول يمكن ان نعبر عنه بالمعادلة الآتية :

$$ى_2 = (1 + ف)\ (\text{القيمة الحالية} - ى_1)$$

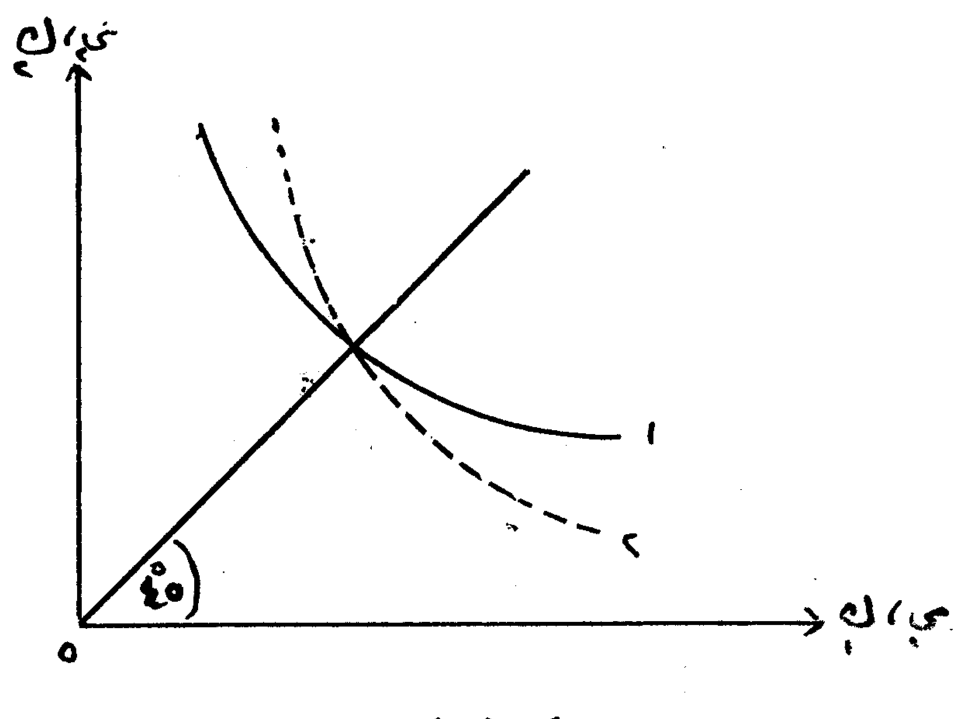
بمعنى ان ميل خط الميزانية هو = (١ + ف)

وإذا كانت الدخول الأصلية = $ى_1$ ، $ى_2$ (حيث تقل $ى_2$ عن $ى_1$) فإن المستهلك سوف يلجأ إلى أدخار مبلغ = س من الجنيهات . وهذا سوف يحدد انفاقه للعام التالى بالمبلغ = ($ى_2$ + س × (١+ف) والعكس لو كانت $ى_2$ أكبر من $ى_1$ فسوف يلجأ هذا المستهلك إلى افتراض مبلغ = سَ وهنا سوف يتحدد استهلاكه فى العام التالى بحيث يصبح :

$$ى_2 - سَ\ (1 + ف)$$

أما إذا أفترضنا ان دخل هذا المستهلك فى كل عام يمثل لنا مبلغ ثابت (أى لا يتغير من عام لآخر)(١) فما هو المسلك الذى سيتبعه هذا المستهلك ؟

للأجابة على هذا السؤال ، نجد ان وجود أو غياب سعر الفائدة سوف يؤثران حتما على اختيار أو سلوك هذا المستهلك . فعلى سبيل المثال ، فى حالة افتراض عدم وجود سعر فائدة ، فأن الدخول التى سوف يتقاضاها هذا المستهلك سوف تقع على طول الخط الذى يشكل ميله زاوية قدرها ٤٥ درجة كما يوضح الشكل الآتى

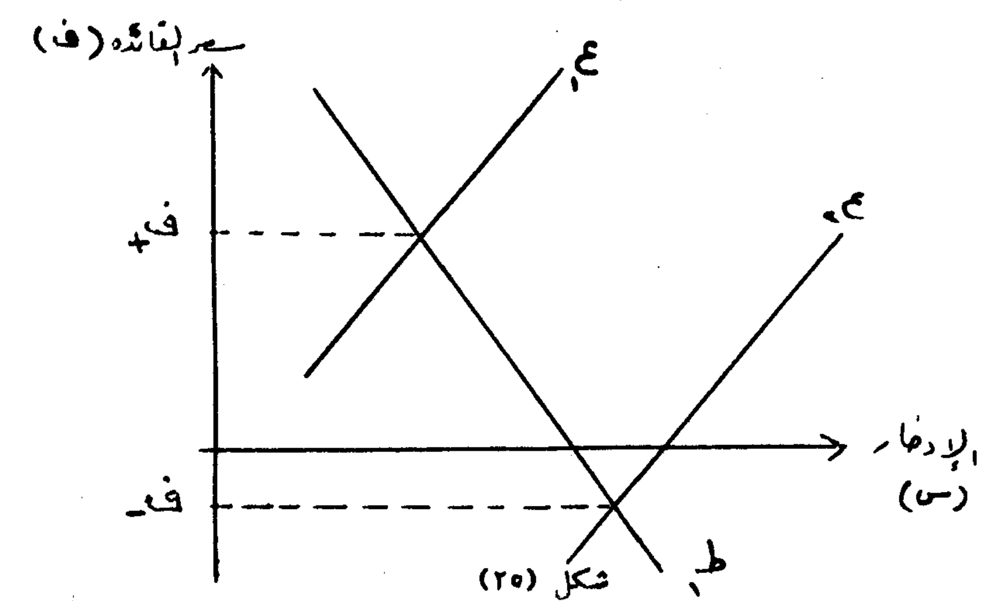


شكل (٢٤)

(١) وهذا عكس الحالة السابقة حيث كانت ى٢ أصغر من ى١ ثم كانت ى٢ أكبر ى١ .

وإذا أعتقد المستهلك ان استهلاكه فى خلال العامين يسير على نفس النمط "Symétrique" ، فإن ميل منحنيات السواء كما هو فى الشكل السابق - سوف تكون متساوية وتساوى (-١) . وبذلك تكون الكمية التى يستهكلها هذا المستهلك فى كل عام متساوية إيضا. وإذا فضل المستهلك الاستهلاك الحالى ، فأن منحنى السواء المتقطع سوف يكون ميله أكبر من الواحد الصحيح . وهذا معناه ان هذا المستهلك سوف يستهلك هذا العام كمية أكبر من الكمية التى سيستهلكها فى العام القادم . وفى هذه الحالة يمكن القول بأن تفضيله للوقت موجب .

وبخصوص أسعار الفائدة بالنسبة لجميع مستويات الدخول فى خلال عاميين متتالين - الفترة محل الدراسة - فأن المستهلك سوف يأمل فى ان يقرض أو يقترض لكمية محددة من القمح . وهنا يمكننا أن نرسم منحنى العرض فى حالة ما إذا كان المستهلك مقرض أو منحنى الطلب فى حالة ما إذا كان المستهلك مقترض . ويمكننا أيضا أن نجمع هذه المنحنيات فى شكل واحد وذلك من أجل الحصول على منحنيات عرض وطلب السوق بالنسبة للأرصدة القابلة للأقراض وإيضا لتحديد سعر الفائدة السائد والذى قد يكون موجب أوسالب ويمكننا توضيح ذلك بالرسم التالى :



شكل (٢٥)

ك - العوامل التي تؤثر في معدلات الأدخار :

يثور هنا سؤال هام إلا وهو :

ما هي المحددات التي تحدد موقف المستهلك في حالتي ما إذا كان سيقرض أو يقترض ؟

من التحليل السابق يمكن ان نعزى ذلك إلى عاملين هامين :

١ - المظهر الزمني للدخل : بمعنى ان زيادة دخل المستهلك قد تدفعه إلى الاقتراض في السنوات الأولى - نظرا لنقص مستوى اشباعاته الكلية ، ورغبته في مواجهة متطلباته المؤجلة - وذلك من خلال زيادة استهلاكه بمرور الوقت . وفي مثالنا السابق نجد ان ى٢ أكبر من ى١ ، بمعنى ان المستهلك قد شعر بأن دخله سوف يزيد في العام القادم وهذا في حد ذاته شجعه على زيادة اقتراضه على أمل سداد هذا القرض من الزيادة المحتملة في دخله. وعلى العكس عندما ينخفض الدخل فأن المستهلك يشعر بعدم الأمان تجاه المستقبل القريب وهذا يدفعه إلى ضغط نفقاته وبالتالى اقتطاع جزء من دخله في صورة مدخرات حتى يستطيع مواجهة المتطلبات والاستهلاك المستقبلي .

٢ - سعر الفائدة : من المعروف أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت تكلفة الاقتراض " Le coût d'emprunt" وكلما زاد عائد الأقراض . وفي الرسم السابق نجد أنه كلما ارتفع سعر الفائدة كلما أدى ذلك إلى ميل خط الميزانية وكلما اتجهت نقطة التقابل مع منحنى السواء إلى اليسار [١] .

---

(١) وسيتحقق ذلك بفعل أثر الدخل (زيادة الدخل وأثره على مستوى الاستهلاك وأثر الثروة) .

وغالبا ما يدخل الدخل المطلق للمستهلك كعامل رئيسي، طبقا لما هو متوقع من ان الاثرياء يدخرون نسبة أكبر من دخولهم لما يدخره الفقراء .

وتشير جميع الاحصائيات الخاصة بتوزيع الدخول القومية وأيضا مستويات الاستهلاك الخاصة إلى هذه الحقيقة الهامة والتى مؤداه زيادة الميل الحدى لاستهلاك محدودى الدخل والعكس بالنسبة للأفراد الذين يحصلون على دخول مرتفعة نسبيا (١) .

ونود ان نشير إلى ان أثر الدخل على مستوى الادخار - في أحسن الحالات - أقل نسبيا إذا كان الدخل يعرف على أنه متوسط دخل الأثر في الفترة الطويلة .

وتعتبر اذواق المستهلكين من العوامل التى يمكن ان تؤثر على مستوى الاستهلاك ، فضلا عن عامل التقليد والمحاكاة. وفي هذا الصدد يؤكد بعض الاقتصاديين ان معظم المستهلكين يمثلون شريحة اجتماعية نافذة الصبر أو متلهفة "impatients" على الاستهلاك، بمعنى ان تفضيلهم الزمنى موجب ، أى أنه لو خير هذا المستهلك بين ان يحصل على دخل متساوى لمدة عامين متتاليين وبين أن يحصل على دخل أكبر في السنة الأولى مما سيحصل عليه في السنة الثانية فأنه سوف يفضل الاختيار الثانى ، طالما أننا نستبعد جميع أنواع المخاطر ونفترض عدم وجود سعر فائدة .

---

(١) Voir: M. Balley: Saving and rate of interest.
Milton Freidman: A theory of the consumption function 1957.

ومع افتراضنا ان التحليل يتناول فترتين زمنيتين فقط،فإذا كانت أحد الأسر تدخر فى خلال الفترة الأولى ، فأنها سوف تدخر بالسالب (تقترض) "desépargne" مبلغ يتساوى مع المبلغ الذى أدخرته (بعد احتساب سعر الفائدة) فى الفترة الثانية . وبذلك نجد ان رأس المال الأسرة = أدخارها أى ان ديونها الكلية = قروضها الصافية .

ومع ذلك فأن هذا التساوى قد يكون - فى بعض الاحيان - مجرد تساوى ظاهرى ، حيث ان رأس المال يعتبر من قبيل الاحتياطى " Stock " الذى يوجد فى أى وقت من الاوقات ، بينما نجد ان الأدخار قد ينتج عنه تيار نقدى فى خلال فترة زمنية معينة . كما ان الأدخار قد يتكون أثناء العام ، أما رأس المال فيتحدد فى نهاية الفترة أو المرحلة . فعلى سبيل المثال يمكن القول بان الأدخار كان فى شكل كميات من القمح تحتجز على مدار العام . أما رأس المال فيمثل لنا رصيد القمح المحتجز فى آخر العام .

والأدخار يقوم أيضا بوظيفة أخرى ، حيث يستخدم كأحتياطى لمقابلة الأحوال الطارئة . فعلى سبيل المثال قد يتعرض العامل للمرض أو الفصل التعسفى ، وهنا تبرز أهمية وجود المدخرات على اعتبار أنها مخزن للاحتياطيات النقدية الذى يمكن لهذا العامل ان يسحب منه القدر الذى يسمح له بمقابلة متطلباته العاجلة والآجلة . كما ان الادخار يعتبر من أهم المصادر التى تقوى مراكز الأفراد والمشروعات ويمكنهم من مواجهة متطلباته ومقابلة الظروف الطارئة دون الحاجة إلى التفاوض والانتظار وتحمل تكلفة الأحوال إذا لجئوا إلى الافتراض .

وإذا انتقلنا من الأقتصاد البدائى إلى الاقتصاد المعاصر نجد ان الأدخار ، لا يمثل فقط الادخار النقدى (سواء فى صورة أو عينة

مصرفية أو حسابات أدخارية) ولكن يمكن ان يكون في صورة امتلاك أصول حقيقية (سواء في صورة عقارات أو أراضي) أو أصول مالية (أوراق مالية) وبذلك يمكن ان يلعب دورا هاما في مواجهة الازمات والاحتمالات المستقبلية الطارئة .

ومن هنا يمكن القول بأن الجزء الذى يدخر يعتمد على :

١ - المظهر الزمني للدخل
٢ - سعر الفائدة
٣ - حالة عدم التيقن بالنسبة للمستقبل .
٤ - أذواق المستهلكين وعدد أفراد الأسرة.

لذلك فأن النسبة التي تدخر من الدخل يمكن ان تختلف باختلاف مستويات الأجور وباختلاف المتغيرات السابقة، وتزداد هذه النسبة بارتفاع مستويات المعيشة السائدة وزيادة درجة تقدم الاقتصاد القومي . فعلى سبيل المثال نجد ان معدل الادخار في الولايات المتحدة يزداد سنويا بحوالي ٣٪ وهذا بعكس الحال في الدول المتقدمة التي ينخفض فيها هذا المعدل باستمرار.

ل - امكانيات الاستثمار :

" Les possibilités d'investissements"

من الافتراض السابق الخاص بالمجتمع البدائي ، نجد أننا تجاهلنا تماما امكانيات الاستثمار ، وربما يرجع ذلك إلى أننا أفترضنا ان الاقتصاد القومي لا ينتج غير منتج واحد ولا يلجأ إلى استخدام أى أصل رأس مالي لتحقيق ذلك . ولكن حتى في هذه الحالة فأن مجرد الانفاق على اعداد المزارعين وتوعيتهم وتعليمهم للاصول العلمية الحديثة للزراعة وزيادة كفاءتهم ، يعتبر من قبيل الاستثمار. لأن هذا الانفاق سوف يؤدى إلى زيادة انتاجيتهم ومن ثم زيادة الانتاج.

ونود ان نشير إلى ان عملية الاستثمار لا تخضع لقانون تناقص القلة على مستوى الاقتصاد القومي بمعنى ان أى زيادة في الاستثمارات البشرية (تعليم - صحة عامة - اعداد وتدريب وتأهيل علمي وفني) أو في الاستثمارات المادية (عدد - آلات - أجهزة حديثة) قد يخضع لقانون تناقص الغلة فيما يتعلق بإقتصاديات النطاق L'economie d'échelle وقد ينتج عن ذلك تناقص مستمر فيغلة المشروع الفردى أو المشروع الواحد ، وليس تناقص في غلة رأس المال بالنسبة للأقتصاد القومي.

وهناك حقيقة هامة لا يمكن انكارها ، وهو أنه في الاقتصاديات المعاصرة ، فأن المدخرين لا يكونوا بالضرورة هم أنفسهم المستثمرين، إذا ان قرارات المدخرين قد تكون منفصلة تماما عن قرارات المستثمرين ، إلا في حالات قليلة وخاصة بالاستثمارات في سلع الاستهلاك المعمرة (سيارة - شقة) أو في حالة ما إذا كان المدخر شريك في مشروع صغير.

وتتميز هذه الاقتصاديات بتوافر الفرص الاستثمارية المغرية سواء في المجالات الصناعية أو في المجالات الزراعية حيث توجد العديد من الآلات ذات المزايا المتعددة والمتنوعة بحيث تتلائم مع امكانيات المستثمر أو المزارع . إلا أن أقبال المستثمر على هذه النوعية من الاستثمارات يتوقف أساسا على العلاقة بين التكلفة الكلية : الغلات المتوقعة والناتجة من تشغيل الأصل الاستثماري (١)

وإذا حاولنا تحليل أثر قانون تناقص القلة على مستوى الاستثمارات بالنسبة للمشروع ، وذلك بغرض تحديد شكل منحنى فرص وامكانيات الاستثمار فأنه يمكن القول بأنه كلما زادت معدلات

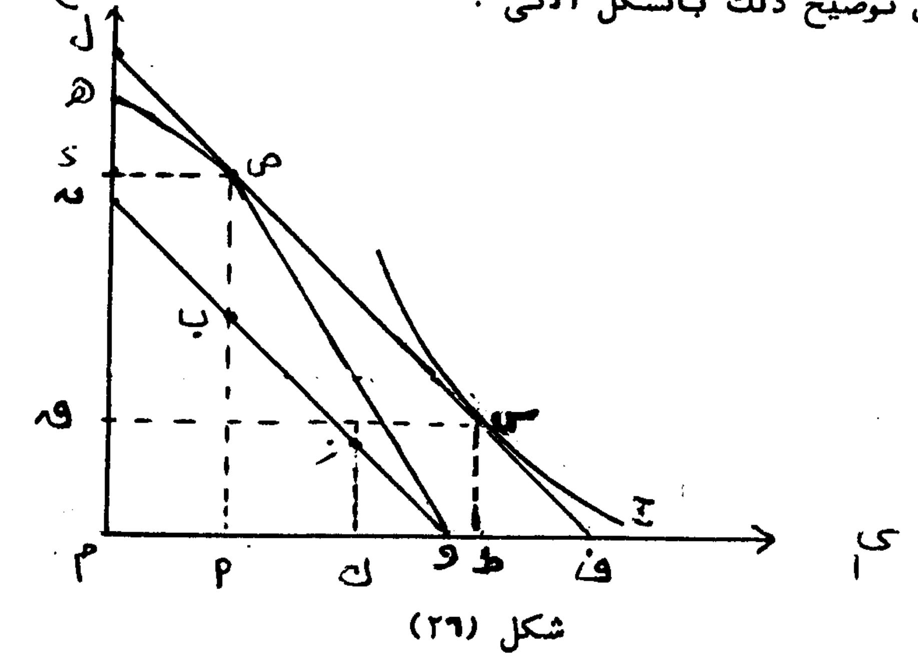
---

(١) الكفاية الحدية لرأس المال (طبقا للمفهوم الكينزى).

الاستثمار كلما نتج عن ذلك زيادة فى العائد المتوقع[(١)] ، وذلك حتى يصل المشروع إلى المستوى الذى يبلغ فيه العائد حده الأقصى، وبعد هذا المستوى فأن أى زيادة فى الايراد أو الغلة الناتجة من الاستثمارات الأضافية تأخذ فى التناقص التدريجي.

وإذا كان سعر الفائدة (الدائنة - والمدنية) ثابت فأن الفرد يستطيع أن يقترض ١٠٠ جنيه على ان يسدد بعد عام بلغ = (١٠٠ + ف) . وهنا نجد ان خط الميزانية سوف يتحدد ميله = - (١٠٠ + ف) . إلا ان فرض ثبات سعر الفائدة فرض بعيد عن الواقع ، فعادة ما يرتفع هذا المعدل نظرا لازدياد معدل التضخم وزيادة احتمالات الخطر .

وحتى يمكننا تحديد مركز التوازن لهذا المقترض سوف نحاول توضيح ذلك بالشكل الآتى .



شكل (٢٦)

---

(١) بفضل مضاعف الاستثمار

Le multiplicateur d'investissement.

- من الرسم نجد ان منحنى فرص الاستثمار هـ ص و يوضح لنا توليفه الدخل المتاح فى العام الثانى ، عندما يلجأ الفرد إلى زيادة استثماراته .

- ان الدخل فى خلال السنة الثانية يبلغ أقصاه حيث ان هـ و ص تقع أعلى خط الميزانية ، ويبلغ مساحة هذا الجزء الحد الأقصى ، حيث ان خط الميزانية ل ف يوازى ن و ويتماس مع منحنى فرص الاستثمار عند النقطة ص [١] .

- تعتبر النقطة ص بمثابة المستوى الأمثل للاستثمار حيث عندها يتحقق أقصى عائد ممكن.

وفى هذه الحالة فأن الفرد يحدد اختياراته وتفضيلاته من فرص الاستثمار مثلما يفعل فى حالة تحديد اختياراته وتفضيلاته من السلع والخدمات الاستهلاكية - والتى يسمح له دخله بها . وعادة ما يفضل الفرد ان يحصل على أعلى ايراد فى خلال فترة زمنية وجيزة [٢] .

وإذا أفترضنا فى هذه الحالة ان دخله من راتبه فى خلال عامين ، يتحدد بالنقطة ز [٣] فأن خط الميزانية أو الدخل (ن و) سوف يمر بهذه النقطة ، [٤] وهذا يوضح لنا هذا الفرد يصبح فى حاجة إلى دخل يعادل أ و (للاستثمار) ، م ط (للاستهلاك) وذلك فى خلال العام الأول . وهنا سوف يلجأ إلى الاقتراض = أ و + م ط - م ك .

---

(١) الاستثمار = أ و   والدخل = ب ص

(٢) وهذا العامل هو الذى يحدد لنا رغبة المستثمرين فى الاتجاه إلى الأنشطة التجارية ذات العائد المجزى والسريع وتنتشر هذه الظاهرة فى الاقتصاد المصرى حاليا .

(٣) خط ميزانية الفرد يصبح ل ف

(٤) يزداد الدخل عند تكلفة الاستثمار (ب ص = ن ل)

ويسدد هذا المبلغ + سعر الفائدة السائد وذلك خلال العام الثاني .

ومن هنا نجد ان امكانيات الاستثمار يمكن ان تزداد وتؤثر على طلب رأس المال ومستوى سعر الفائدة السائد حتى لو لم تتوافر بالنسبة لسوق البيع بالتقسيط . وفي الاقتصاديات المتقدمة صناعيا ، نجد ان الطلب على رأس المال بغرض الاستثمارات يزيد من الطلب على رأس المال من أجل الاستهلاك، فيما عدا حالات الحروب ، كما ان الاستخدام المنتج لرأس المال يؤثر على مستوى سعر الفائدة السائد.

م - رأس المال والاستثمار : "Capital et investissements"

يعتبر الاستثمار من قبيل تيار الموارد المخصص لانتاج الدخل المستقبلي . بينما يعتبر رأس المال من قبيل الاحتياطي أو الرصيد المدخر من هذه الموارد . وأيضا فأن الاستثمار هو الزيادة السنوية لارصدة رأس المال .

وإذا أفترضنا ان عرض رأس المال بالنسبة لاسعار الفائدة لا نهائي المرونة ، فإن المجتمع سوف يعرض اى كمية من المدخرات (أى الموارد النقدية القابلة للاقراض أو الاستثمار) عند المعدل السائد لسعر الفائدة . وفي خلال سنة معينة فأن مستوى الاستثمار سوف يتحدد بالمبالغ المتاحة من المدخرات الجديدة. ولكننا نواجه في كل عام بتساءلان هامان هما :

ماهى الكمية المطلوبة من رؤوس الأموال عند هذا المعدل السائد لسعر الفائدة ؟

وعلى أى نسق أو نحو سوف يتحدد المستوى النهائي لرأس

المال الجديد ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة ، يجب ان نعلم ان التطور الاقتصادى يعتبر هو الاساس لتحقيق زيادة العائد المطلوب من الاستثمارات ، حيث ان الركود والجمود الاقتصادى يجعل رأس المال الموجود مجرد رصيد محتفظ به فقط . بمعنى ان زيادة السكان قد يؤدى إلى ضرورة زيادة الاستثمارات من أجل مقابلة الزيادة الجديدة فى الطلب وهذا يزيد الطلب على الافتراض .

كما ان نمط الاستثمار يتحدد أساسا بغرض الاستثمار المتاحة . وهكذا فكلما ارتفع سعر الفائدة ، كلما أدى ذلك إلى ترشيد الاستثمارات أى استخدامها فى الأغراض الأكثر انتاجية حتى يتحقق الغرض من زيادة الاستثمارات لذلك فأننا نجد ان منحنى الكفاية الحدية لرأس المال عادة ما يكون مرن . وبذلك فلا يوجد ما يمكن ان يطلق عليه بمستوى التوازن الخاص برأس المال بالنسبة لأسعار الفائدة . ولاسيما ان هناك اعتبارات أخرى تحدد مستوى الاستثمار ، غير سعر الفائدة فهى على سبيل المثال وليس الحصر نتمثل فى :

- درجة المخاطر .
- الفترة الزمنية يستغرقها الاستثمار .
- مدى توافر الفرص الاستثمارية المربحة .
- مدى توافر التسبيقات الأولية للانتاج والتى تجذب الاستثمارات نحو مناطق أو مشروعات معينة.
- اتساع السوق بالنسبة للسلعة التى يساهم الاستثمار فى انتاجها .
- مدى توافر الصناعات المكملة والبديلة للصناعة التى سوف يتجه إليها الاستثمار.
- الربحية التجارية من الاستثمار .

ونخلص من هذا - كما سبق وذكرنا - إلا أنه من ليس الضرورى ان يخضع رأس المال لقانون تناقص القلة وذلك نظرا لاختلافه عن جميع الموارد الأخرى ، فضلا عن أنه يمكن ان يأخذ اشكالا مختلفة وأيضا من المستحيل ان تظل جميع المتغيرات الأخرى ثابتة فى ظل التغيرات الاقتصادية السريعة . فعلى سبيل المثال نجد ان زيادة عدد السكان قد يؤدى إلى زيادة رأس المال البشرى والذى يساهم بدوره فى زيادة عرض الايدى العاملة والتى تساهم فى زيادة الانتاج وهذا - بطبيعة الحال - يتطلب زيادة الاستثمارات [illegible] فى مشروعات رأس المال الاجتماعى (بنية اساسية - مرافق [illegible] صحة عامة - تعليم إلى غير ذلك ...) ومن هنا نجد ان توافر رأس المال الاجتماعى من شأنه تشجيع أقامة المشروعات فى المناطق النائية وأيضا تخفيض تكلفة الانتاج بالنسبة لهذه المشروعات كما يساهم الانفاق على [illegible] كما سبق وذكرنا) على زيادة عرض العمالة المدربة [illegible] مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فعلى سبيل المثال نجد أنه فى الولايات المتحدة تزيد نسبة الاستثمارات السنوية المخصصة لتأهيل وتدرييب واعداد القوى العاملة عن تلك النسبة المخصصة للاستثمارات فى السلع الرأسمالية ومن هنا نجد ان العائد الحدى لرأس المال يتناقص بنسبة ضعيفة جدا جدا فى حالة الاستثمارات غير المباشرة . ويمكن ان ينطبق ذلك على الأرض فى حالة استخدام الاساليب الفنية الحديثة فى الزراعة أو استخدام الميكنة الزراعية فى جميع خطوات العملية الزراعية وهنا سوف نجد ان عائد رأس المال سوف لا يخضع لقانون تناقص الغلة كما يعتقد الكتاب الكلاسيك

ق - فائدة رأس المال :

لقد سبق وعرفنا الفائدة على رأس المال على أنها المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة زمنية ولتكن عام مثلا. وسعر

الفائدة هو النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا إلى المبلغ الأصلى كأساس . فإذا كان المبلغ الاصلى ١٠٠ جنيه مثلا وفى نهاية العام الأول أصبح ١١٠ جنيه وذلك بعد اضافة الفائدة فأن سعر الفائدة يساوى ١٠٪ .

ولقد تطورت الأفكار فى الوقت الحالى بخصوص الفائدة حيث ان المقترضين هم المستثمرون ومن ثم قد تغير - فى معظم الأحيان - فإصبح للانتاج بعد ان كان قاصرا على الاستهلاك فى النظام البدائى.

ولقد برر الكثير من الاقتصاديين تقاضى الفائدة على الاموال المقرضة على أساس ان فرص الاستثمار المربحة أصبحت كثيرة فى وقتنا الحالى مما يعطى للمقرض الحق فى الحصول ولو على قدر يسير من الارباح التى شاركت امواله التى اقرضها فى الحصول عليها . كما يعتقد بعض الاقتصاديين ان سعر الفائدة يعبر ثمن عادل لحرمان صاحب الاموال من استعمالها فى الوقت الحاضر ،كما أنها تعتبر من قبيل ثمن المخاطر التى قد تلازم عملية الاقراض .

والسؤال الآن هو كيف يتحدد سعر الفائدة ؟
وهذا يقودنا إلى التعرض لاراء النظريات الاقتصادية .

١ - النظرية التقليدية :

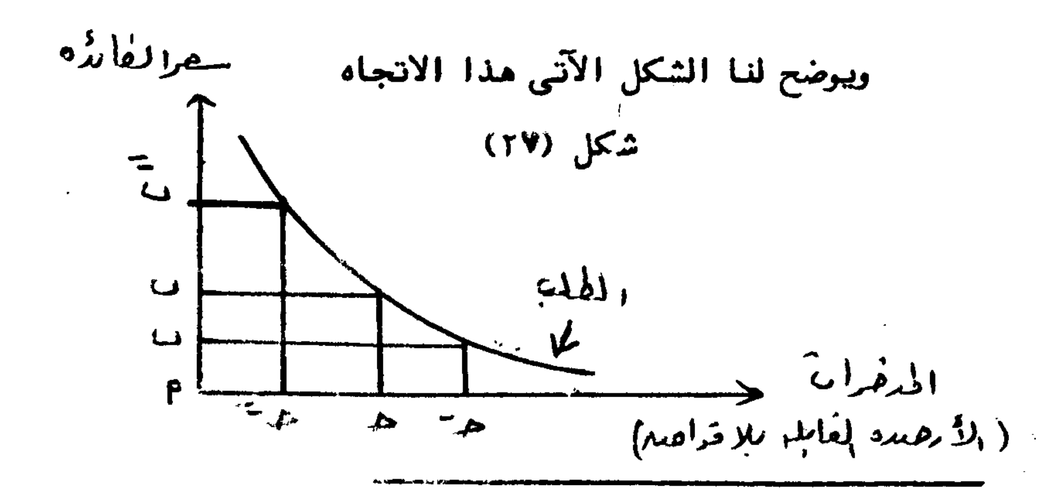
تتلخص هذه النظرية فى ان سعر الفائدة في السوق (عائد رأس المال) يتحدد طبقا لتفاعل قوى الطلب والعرض للأرصدة القابلة للأقراض . ويأتى الطلب على هذه الارصدة اساسا من قبل المنتجين.

وتعتبر الانتاجية الحدية لرأس المال [١] هى العامل الاساسى فى تحديد طلب المنتجين على الاموال القابلة للأقراض . وكلما ارتفعت هذه الانتاجية كلما زاد طلب المنتجين على هذه الأرصدة، حتى يصل طلبهم إلى المستوى الذى يحقق التعاون بين قيمة الانتاجية الحدية (انتاج الوحدة الأخيرة من رأس المال) مع سعر الفائدة السائد فى السوق (ثمن الاقراض). وكلما انخفض سعر الفائدة - مع ثبات الانتاجية الحدية لرأس المال والعوامل الأخرى - كلما أدى ذلك إلى زيادة طلب المنتجين على رأس المال والعكس بالعكس حيث تتساوى الانتاجية الحدية لرأس المال [٢] مع مبلغ الفائدة الواجب دفعه .

ويتضح لنا ان منحنى طلب المنتجين على الاموال القابلة للاقراض يأخذ شكل منحنى الطلب العادى أى ينحدر من أعلى إلى إسفل ويتجه نحو اليمين معبرا عن تناقص الكفاية الحدية لرأس المال، كلما زادت الكمية المطلوبة منه . كما يعبر عن زيادة الطلب على الاستثمار وبالتالى على الأرصدة القابلة للأقراض كلما انخفض سعر الفائدة والعكس بالعكس .

ويوضح لنا الشكل الآتى هذا الاتجاه

شكل (٢٧)



---

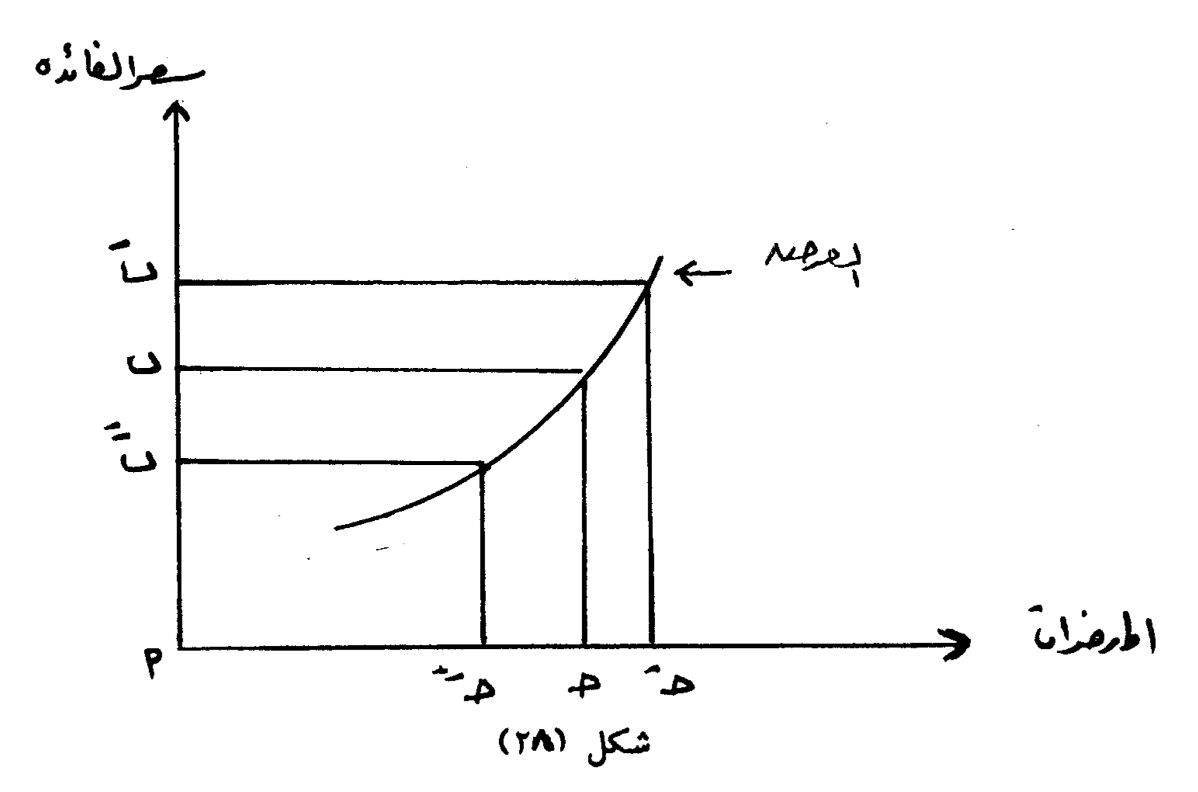
(١) والتى تحدد العائد الصافى المتوقع من الاستثمار.

(٢) الكفاية الحدية لرأس المال .

- ويتضح لنا من الرسم ان انخفاض سعر الفائدة من أ ب :
أ بً يؤدى إلى زيادة الطلب على المدخرات من أ جـ : أ جـً

- والعكس بالعكس حيث يؤدى ارتفاع سعر الفائدة م أ بً :
أ ب إلى انخفاض الطلب على المدخرات (الاحوال المقابلة للأقراض)
من أ جـ : أ جـَ .

أما بالنسبة لعرض المدخرات (الاموال القابلة للأقراض
فأنه بأخذ شكل منحنى عرض عادى أى ينحدر من أعلى إلى إسفل
متجها إلى اليسار ويعني ذلك ان زيادة الاموال التي يكون الأفراد
على استعداد لعرضها ، كلما ارتفع سعر الفائدة والعكس بالعكس .
ويتكون عرض الأرصدة القابلة للأقراض من مدخرات الأفراد
والوحدات الاقتصادية الأخرى الموجودة في الاقتصاد القومي،والمكتنزات
والنقود الجديدة التي يصدرها النظام المصرفي ويمكننا توضيح ذلك
بالشكل الآتي :



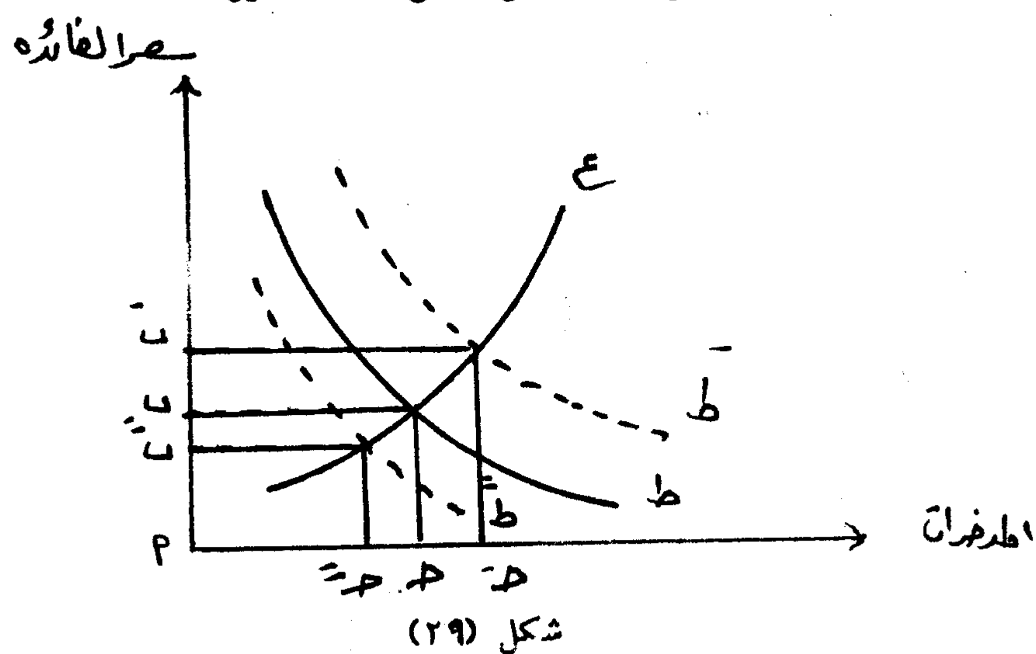
شكل (٢٨)

من الشكل السابق يتضح لنا ان :

ـ ارتفاع سعر الفائدة من أ ب إلى أ بَ قد أدى إلى زيادة عرض المدخرات من أ جـ : أ جـَ .

ـ أما انخفاض سعر الفائدة من أ ب : أ بً فقد أدى إلى انخفاض عرض هذه المدخرات من أ جـ : أ جـً

ويتحدد سعر الفائدة طبقا لهذه النظرية عند المستوى الذى يتساوى عنده الكمية المطلوبة من الأموال القابلة للأقراض مع الكمية المعروضة منها . ويوضح لنا الشكل الآتى هذا التصور .



شكل (٢٩)

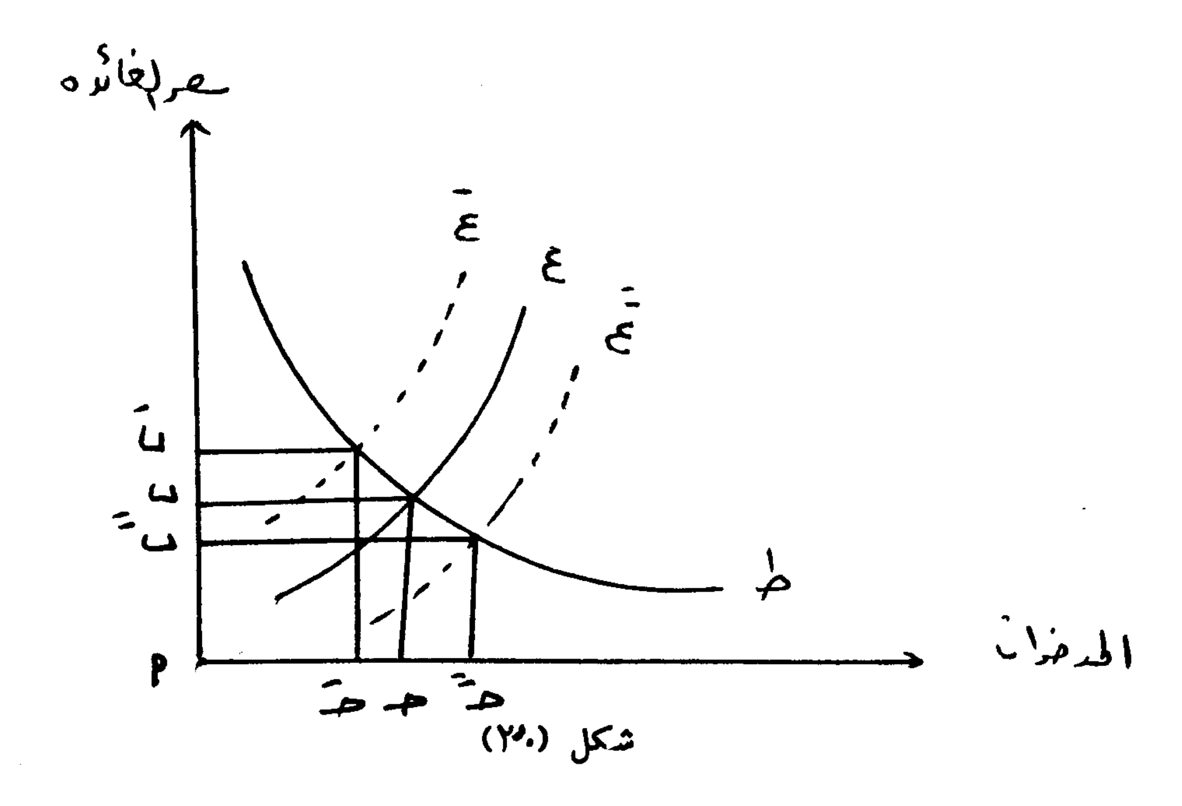
ويتضح لنا من الشكل السابق ان سعر الفائدة يتحدد عند المستوى أ ب وعند هذا المستوى نجد ان :

الطلب على الادخار (ط) = عرض المدخرات (ع) = أ جـ

وإذا افترضنا ـ على سبيل المثال ـ حدوث تقدم فنى في مجال الانتاج نتيجة تطور العلوم والفنون الانتاجية فأن ذلك يؤدى

إلى زيادة الكفاية الحدية (الانتاجية الحدية) لرأس المال عند سعر الفائدة السائد في السوق وذلك يؤدى إلى زيادة الطلب على الادخار وانتقال منحنى الطلب بأكمله وكما في الشكل السابق) من ط : طَ ويؤدى ذلك بالتبعية إلى زيادة سعر الفائدة من أ ب : أ بَ وزيادة الطلب على المدخرات من أ جـ : أ جـَ والعكس بالعكس في حالة انخفاض الطلب على المدخرات مع بقاء العوامل الأخرى على حالها . حيث ينتقل منحنى الطلب بأكمله من ط : طً ويؤدى ذلك إلى انخفاض سعر الفائدة من أ : أ بً وتصبح الكمية المطلوبة من المدخرات = أ جـً وتتساوى مع الكمية المعروضة .

كذلك يؤدى التغير في الكمية المعروضة (مع ثبات الطلب) إلى تغير سعر الفائدة ويزداد هذا السعر إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان وأنتقل منحنى العرض باكمله إلى اليسار على العكس ينخفض سعر الفائدة إذا تغيرت ظروف عرض المدخرات وأنتقل منحنى العرض بأمله إلى اليمين ويوضح لنا ذلك الشكل الآتي :



شكل (٣٠)

ويتضح لنا من الرسم السابق ان نقصان العرض من ع : ع/ أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة من أ ب : أ ب/

- كما ان زيادة العرض من ع : ع// أدى إلى انخفاض سعر الفائدة من أ ب : أ ب//.

- ويصاحب ارتفاع سعر الفائدة انخفاض الكمية المعروضة والمطلوبة من المدخرات من أ جـ : أ جـ/.

- بينما يصاحب انخفاض سعر الفائدة زيادة هذه الكمية أ جـ : أ جـ// وهى الكمية التى يتحقق عندها التوازى إلى التساوى بين المطلوب والمعروض من الأرصدة النقدية القابلة للاقراض .

٢ - النظرية الكينزية :

ومؤداها ان سعر الفائدة ليس العامل الاساسى الذى يحدد عرض المدخرات (١) وانما العامل الاساسى هو مقدار الدخل القومى وان سعر الفائدة يؤثر على تفضيل الأفراد للسيولة أى يحدد مقدار النقود التى يرغب الافراد الاحتفاظ بها فى شكل سائل . وقد اشار كينز إلى ان سعر الفائدة وان كان يحدد توازن العرض والطلب . فأن الطلب ليس طلب على رأس المال والعرض ليس عرض للمدخرات وانما الطلب هو طلب على النقود لاى تفضيل السيولة) والعرض هو عرض النقود الذى تحدده السلطات النقدية .

وقد أعزى كينز الطلب على النقود إلى :

---

(١) وهذا يتمشى مع المنطق الواقعى السائد حاليا .

دافع المعاملات :

أى الطلب على النقود نظرا لحاجة كل من القطاع العائلي وقطاع الأعمال للنقود سواء لتحقيق المعاملات الجارية أو التجارية .

دافع الاحتياطى :

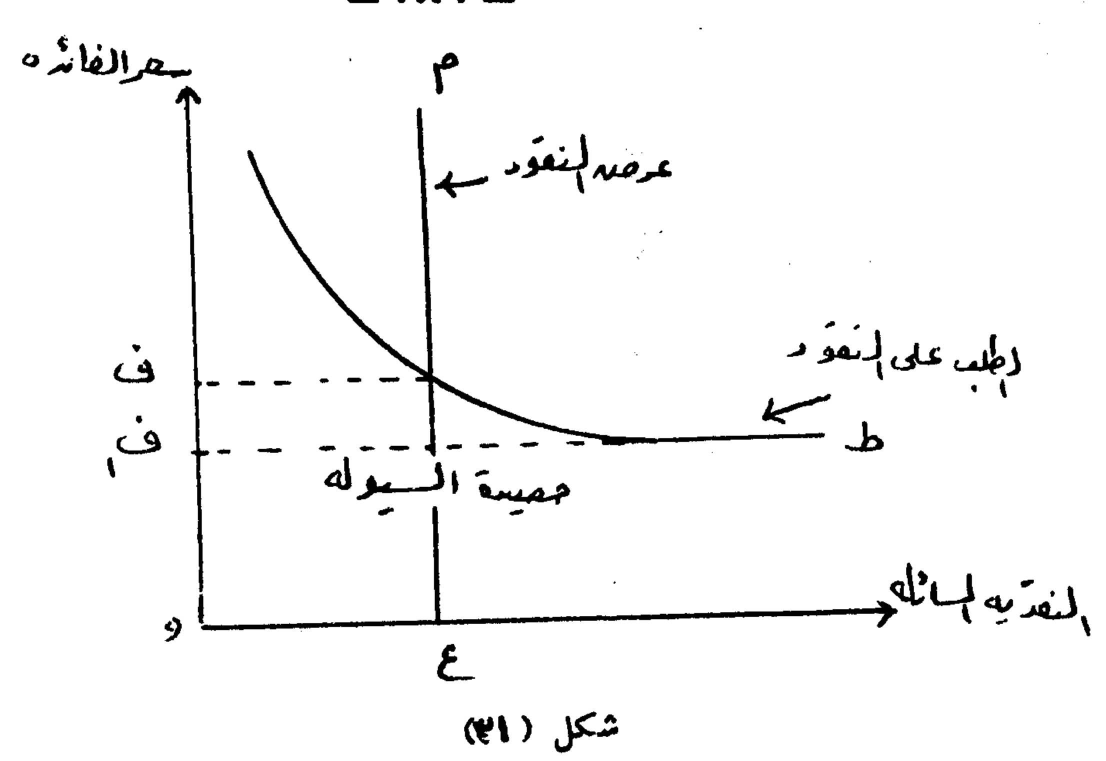
وهو ان الأفراد يفضلون السيولة لمواجهة أى مواقف أواحتمالات مستقبلية طارئة نظرا لوجود ظاهرة عدم التقين والتأكد والتى تلازم الحيال الاقتصادية المعاصرة .

دافع المضاربة :

وهذا الدافع ينبع من الشعور بعدم التأكد أيضا والتى هي أساسا باحتمالات التغير فى أسعار الفائدة السائدة التى قد تؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للأوراق المالية أو الاصول الحقيقية(المكاسب الرأسمالية الناتجة من زيادة أسعار الاوراق المالية أو زيادة أسعار الأراضى) . فعادة ما تشترى الاوراق المالية لتباع فى حالة ارتفاع اسعارها ونفس الشيئ بالنسبة للأراضى .

كل هذه العوامل تجعل الأفراد يفضلون الاحتفاظ بالنقود فى شكل سائل .

لذلك اعتبر كينز سعر الفائدة احدى محددات حجم الاستثمار كما اعتبرها أداة تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل الأفراد للسيولة بمعنى ان الحد الأدنى لسعر الفائدة قد يضع الوسطاء والأفراد فى وضع يجعلهم يرفضون التخلى عن السيولة مهما زاد عرض الاصول النقدية والمالية وهذا ما يطلق عليه بمصيده السيولة والتى يوضحها الشكل التالى :



شكل (٣١)

وبذلك نجد ان سعر الفائدة وان كان يؤثر على مستوى الاستثمارات إلا أنه ليس العامل الوحيد لتحديدها وهذا ما سبق وذكرناه .

الخلاصة

١ - خدمات عناصر الانتاج

أ - يتوقف العائد الذى يحصل عليه كل عنصر من عناصر الانتاج (أرض - رأس مال - عمل) على الخدمات التى يؤديها هذا العنصر فى العملية الانتاجية وعلى الطلب عليه أى ان العرض والطلب بالنسبة لكل عنصر هما اللذان يحددان عائد هذا العنصر .

ب - ان كل منحنيات العرض الخاصة بعوامل الانتاج من أرض وعمل ورأس مال ، تعتبر منحنيات متزايدة ، بمعنى أنه كلما زاد استخدام خدماتها ، كلما أدى ذلك إلى امكانية استخدام إراضى جديدة أو رؤوس أموال أضافية .

٢ - الضرر الحدى La désutilité marginale

يمثل لنا محنى عرض العمل بعد الوصول الى سعر معين، التوائة للخلف وهذا يعكس لنا تزايد الضرر الحدى للعمل وتناقص المنفعة الحدية للدخل .

٣ - انتقال عناصر الانتاج :

ان مرونة منحنيات عرض عوامل الانتاج تعتمد بنسبة كبيرة على مدى قابلية انتقال هذه العوامل . إلا أنها قد تتأثر بالاعتبارات الجغرافية وكذلك بالحواجز الفنية والعوائد الاجتماعية وأيضا بعدم العدالة فى توزيع الثروة .

٤ - الريع وشبه الريع :

يتكون شبه الريع (الريع الاقتصادى) من شريحة هامة من الاتعاب أو المقابل أو العائد عندما تنعدم القابلية النسبية لانتقال عوامل

الانتاج . ويختلف شبه الريع عن الريع حيث أنه يكون نتيجة لانعدام احتمال أى زيادة فى عرض أحدى أو بعض عوامل الانتاج فى الفترة القصيرة . كما يمكن ان يوجد شبه الريع بالنسبة للدخول الناتجة من العمل والأرض ورأس المال . وبذلك يتحدد شبه الريع حسب مستويات الأسعار شأنه فى ذلك شأن الريع .

٥ ـ أسباب اختلاف الدخول :

وحيث ان الطلب على عوامل الانتاج ينبع من طلب المستهلكين فيمكننا تحليل دخول هذه العوامل من خلال تحليل العرض والطلب . وفى هذه الحالة يمكننا أرجاع الاختلاف فى توزيع الدخول إلى :

- التمييز المرتبط بالأصل والجنس ، فعلى سبيل المثال نجد أنه فى الولايات المتحدة هناك اعمالا معينة لا يمكن اسنادها للزنوج وفى مصر نجد أن الوظائف العامة تتطلب ان يكون شاغلها يحمل الجنسية المصرية . كما أن العمل بنظام الورديات وإيضا العمل فى مجالات معينة قاصر على الذكور دون الاناث .

- الأضرار الحدية المختلفة لبعض الأعمال .
- اختلاف مقدار الاستثمارات الموجهة للمجالات المختلفة .
- اختلاف القدرات والطاقات والمواهب .
- ان دخول حقوق التملك لا يمكن مقارنتها بدخول عناصر الانتاج الاخرى.

٦ ـ الطلب المشتق :

ان طلب المنظمين على قوى العمل عكس طلب المستهلكين على السلع والخدمات ، لذلك فهو طلب مشتق أى يعتمد اساسا على الارباح الناتجة من استخدام هذا العنصر فى العملية الانتاجية .

٧ - قد يرجع التمييز بين رأس المال الثابت والمتـداول إلى آدم سميث حيث اعتبر ان رأس المال الثابت من المتغيـرات التى تحقق تيار من الدخل فى الوقت الذى يسمح فيه لصاحبـه باستمرار احتفاظه بأحقيته فى ملكيته فأصل من الأصول سواء تمثل ذلك فى الآلات - منشآت - عقارات إلى غير ذلك . أمـا رأس المال المتداول فهو السلع التى تحقق لصاحبها عائد ولكن إذا تخلى عن ملكيتها (مثل المخزون أو البضاعة إلى غير ذلك) .

٨ - ان سعر الفائدة ليس فقط ثمن التخلى عن الاستهلاك بل هو من محددات الأدخار والاستثمار وأيضا أداة من أدوات السياسة النقدية فضلا عن كونه عائد رأس المال الدائن (المقرض) وثمن تكلفـة رأس المدين (المقترض) .

تمارين وأسئلة على هذا الفصل

١ - متى يستطيع مالك فى أحدى ضواحى المدينة ان يشترى قطعة أرض وماهى الخدمات التى يشتريها فى حقيقة الأمر ؟ وما هى الخدمة التى يشتريها المالك عندما يلجأ إلى توظيف أحد الأفراد أو يقترض مبلغ معين من المال من أحدى البنوك ؟

٢ - إذا افترضنا ان هناك أحد الاشخاص الذى يمتلك ١٠٠٠٠٠ر١٠٠ دولار ، وان هذا الشخص قد أتجه إلى :

- استثمار ٠٠٠ر٥٠٠ دولار (اى $\frac{١}{٢}$ المبلغ) إذا كان سعر الفائدة السائد ٦٪ . فما هو موقف هذا المستثمر إذا ارتفع سعر الفائدة إلى ٧٪ ؟ . هل سيثتسمر نفس المبلغ أو مبلغ أكبر ؟ أم سيفكر هذا الشخص بطريقة مغايرة وذلك بتخفيض المبالغ المخصصة للاستثمار طالما ان دخله أصبح أكثر ارتفاعا ؟ وما هى الحجج التى يمكن الاستناد عليها لتدعيم هذه الاحتمالات الثلاثة؟ .

٣ - ما هو فى رأيك مسلك أو شكل منحنى عرض عمل الادارة (المنظم) ؟ هل سيأخذ شكل الألتواء إلى الخلف بعد وصوله إلى نقطة معينة ؟ وهل سيكون أكثر أو إقل التواء من منحنى العمل العادى ؟ ولماذا ؟ .

٤ - ما هى فى رأيك العقبات الاساسية لامكانية وقابلية انتقال عوامل الانتاج على مستوى سوق العمل ؟ هل هو عامل التوطن ؟ أوالتعليم؟ أو التمييز ؟ أو الثروة ؟ وكيف يمكن للأقتصاد القومى التغلب على هذه العوائق ؟ .

٥ - وضح من الناحية الفنية نوع التخصص الذى يمكن ان تؤديه دار الطباعة أو المجمع السكنى ؟ ووضح كذلك إلى أى مدى يمكن فى الأجل الطويل استخدام دار الطباعة فى أغراض أخرى .

٦ ـ ما هو المقصود باصطلاح الريع ؟ وهل يتحدد هذا الريع بمساحة الأراضي المعروضة في السوق ؟ وما هو شبه الريع ؟ ومتى يتزايد؟ وما الفرق بين الريع وشبه الريع ؟ وهل يقتصر شبه الريع على عائد الارض فقط ؟ .

٧ ـ ما هو المقصود بأن الريع يحدد مستوى الأسعار وان شبه الريع يتحدد من خلال الاسعار ؟ أجب على ذلك مع الاستعانة بالرسم.

٨ ـ وضح مع الاستعانة بالرسم أثر زيادة الطلب على الابقار على اسعارها وأذكر ما إذا كانت المرونات المختلفة لعرض المراحل المختلفة لانتاج اللحوم ترتبط بالأثر المحتمل لزيادة الطلب على السعر؟

٩ ـ ارسم منحنيات العرض والطلب الخاصة بالخدمات المنزلية وإلى أى مدى يمكن أن يؤثر التغير في الطلب أو العرض على أجور الأفراد الذين يقومون بهذه الخدمة ؟ وهل تستطيع تفسير ارتفاع أجور خدمة المنازل ؟ وإلى أى مدى ترتبط هذه الظاهرة بالضرر الحدى للعمل الأضافي ؟ .

١٠ ـ إذا أفترضنا وجود مجتمع لا يوجد فيه تباين في الدخول بسبب عوامل الميراث ، فما هى الأسباب الأخرى لهذا التباين؟ وماهو سبب تباين الأجور في المهنة الواحدة ؟ .

المراجع العربية

١ ـ الدكتور صبحي قريصة والدكتور محمود يونس — مقدمة في علم الاقتصاد — دار النهضة للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٤

٢ ـ الدكتور عبد الرحمن يسرى والدكتور محمد على الليثى — التحليل الاقتصادى — مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٦ .

٣ ـ الدكتور محمد حامد دويدار — مبادئ الأقتصاد السياسى — منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٨٢ .

٤ ـ الدكتور نعمه الله نجيب — أسس علم الاقتصاد — مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ١٩٨٥.

المراجع الأجنبية

"Les bibliographies"

1- H.Guitton & M. Bessis : Analyse Micro-économique édition sirey Paris 1975.

2- Jaque le caillou : Analyse Micro-économique Cujas Paris 1976.

3- M.Chamberlin: La théorie de la concurrence monopolistique. Paris. P.U.F. 1953.

4- M.Glais : Pour comprendre la micro-économique économica paris 1976.

5- R.Barre : L'économie politique cujas paris 1970.

الفهرس

الصفحة

الصفحة

